المملكة المغربية

مشروع نجاعة الأداء

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
-قطاع الفلاحة والتنمية القروية-

مشروع قانون
المـــالـيـــة
2021

Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DB2 - DPRSP

فهرس

الجزء الأول : تقديم الوزارة أو المؤسسة..... 4

1. تقديم موجز للاستراتيجية..... 5

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021..... 16

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج..... 18

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات..... 21

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج..... 28

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات..... 30

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية..... 35

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية..... 38

الجزء الثاني : تقديم البرامج..... 42

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة..... 43

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 43

2. مسؤول البرنامج..... 49

3. المتدخلين في القيادة..... 49

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 50

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث..... 61

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 61

2. مسؤول البرنامج..... 63

3. المتدخلين في القيادة..... 63

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 64

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية..... 71

Royaume du Maroc ★ Administration de la Réforme ★ Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration
Direction du Budget
DépenseAPRISP

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 71
2. مسؤول البرنامج..... 74
3. المتدخلين في القيادة..... 74
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 75
برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية..... 82
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 82
2. مسؤول البرنامج..... 83
3. المتدخلين في القيادة..... 83
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 84
برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية..... 90
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 90
2. مسؤول البرنامج..... 92
3. المتدخلين في القيادة..... 93
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 93
برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة..... 98
1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة..... 98
2. مسؤول البرنامج..... 98
3. المتدخلين في القيادة..... 98
4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج..... 99
الجزء الثالث : محددات النفقات..... 104
1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان..... 105
أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية..... 105
ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع..... 107
ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان..... 108

Direction du Budget
Royaume du Maroc * Ministère de l'Economie, des Finances et de la Réforme de l'Administration *

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية..... 109

ملحق: البطاقات التفصيلية للمؤشرات..... 153

الجزء الأول

تقديم الوزارة أو المؤسسة

1. تقديم موجز للاستراتيجية

تمت بلورة الرؤية الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030" انطلاقا من التوجيهات الملكية السامية الواردة في الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة للبرلمان سنة 2018 والرامية إلى تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل لفائدة الشباب القروي وتحسين دخلهم بهدف انبثاق وتعزيز طبقة وسطى فلاحية في العالم القروي تكون رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي خطابه الملكي إلى أعضاء البرلمان بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، أكد صاحب الجلالة، على الأهمية التي يجب أن تعطى للفلاحة والتنمية القروية ضمن عملية الإنعاش الاقتصادي.

ويمكن القول، أن التوجهات الاستراتيجية الفلاحية الجديدة والتي في طور التنزيل تتماشى مع مضامين التوجيهات الملكية السامية من خلال تصورها الذي يهدف إلى اعتماد رؤية جديدة للقطاع الفلاحي، وإرساء حكامة جديدة، ووضع برامج العمل وإمكانيات حديثة رهن إشارة القطاع مع تعزيز المكتسبات التي حققها مخطط المغرب الأخضر.

وتعتمد الرؤية الجديدة لتطوير القطاع الفلاحي على ركيزتين أساسيتين: **منح الأولوية للعنصر البشري، ومواصلة دينامية التنمية الفلاحية.**

وتماشيا مع مضمون الخطاب الملكي السامي لتنزيل ناجح للاستراتيجية الجديدة، يتم حاليا اعتماد نهج تشاركي قوي مع القطاعات الوزارية والتنظيمات المهنية...

فمن أجل تملك استراتيجية الجيل الأخضر على المستوى المركزي والجهوي لوزارة الفلاحة، وعلى مستوى المؤسسات الشريكة (الإدارات الوزارات المركزية والجهوية والغرف الفلاحية والتنظيمات البيمهنية والقرض الفلاحي.. إلخ.) وكذا على مستوى شركاء التنمية، تم بذل مجهود كبير لشرح وفهم الاستراتيجية وتبنيها من طرف الجميع. وتعتبر مرحلة تملك الاستراتيجية مرحلة جد مهمة لضمان نفس المستوى من استيعاب الأهداف العامة والمحددة وتجهيز الجهات الفاعلة لقيادة التغيير وكذا اكتساب الدعم من طرف الهياكل الأخرى المشاركة في تنفيذها.

كما تم إرساء **إطار للحكامة** منظم حول ثلاث أقطاب لتنزيل استراتيجية الجيل الأخضر:

- **القيادة الاستراتيجية**: وهي اللجنة الاستراتيجية التي تحدد التوجهات الكبرى وتتخذ القرارات الاستراتيجية ويترأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- **القيادة التنفيذية**: وهي اللجنة التنفيذية التي تعمل على تنسيق كل البرامج وتسهر على ضمان تعبئة الشركاء وإدارة العلاقة معهم وتصادق على تنفيذ الأعمال ويترأسها السيد الكاتب العام لقطاع الفلاحة؛

- **مكتب إدارة المشروعات (PMO)**: هي لجنة مكونة من فريق إدارة وتسيير المشاريع المكلفة بالتنفيذ العملي لاستراتيجية الجيل الأخضر، والمرصد المكلف بتتبع المشاريع الرائدة لاستخلاص الممارسات الجيدة، بالإضافة إلى آليات الدعم)تنمية القدرات والمهارات، التواصل وبلورة الإطار القانوني(..وتترأسها مديرية الاستراتيجية و الإحصائيات.

وقد تم اعتماد ثلاث أبعاد لتنزيل هذه الاستراتيجية: بعد **السلسلة الإنتاجية والبعد الجهوي والأوراش ذات الطابع الأفقي.**

- **البعد الجهوي**: من خلال إعداد المخططات الجهوية الجديدة التي تأخذ بعين الاعتبار مؤهلات وخصوصيات كل جهة والتي ستمكن من تطوير عرض جهوي مستدام، وذلك بتنسيق مع المصالح الجهوية المعنية والغرف الفلاحية. وتقوم الوزارة حاليا عبر المديريات الجهوية الفلاحية ببلورة المخططات الفلاحية من أجل تنزيل المشاريع المبرمجة في إطار الركيزتين الأولى والثانية، وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي لاستراتيجية الجيل الأخضر. وقد عقدت عشرات الورشات لتطوير العرض الجهوي بمنهجية تشاركية وموضوعية ومن المتوقع أن تكون هذه المخططات الجهوية جاهزة في نهاية السنة؛
- **بعد سلاسل الإنتاج**: حيث ستتابع الوزارة برامج تعاقدية بين الدولة والمهنيين من خلال اعتماد جيل جديد من عقود البرامج من حيث المقاربة والمحتوى والحكامة وآليات تتبع الإنجاز وذلك بتنسيق وتشاور مع الهيئات البيمهنية المعنية. وتم عقد العديد من الاجتماعات مع مهنيي أهم السلاسل الإنتاجية؛
- **البعد المتعلق بالأوراش ذات الطابع الأفقي**: ويخص إعادة هيكلة نظام التحفيزات والإعانات، التحول الرقمي والتمويل...الخ.

وعلى المستوى القانوني، سيتم مواصلة أوراش مراجعة وتحديث المنظومة القانونية، والتشريعية والتنظيمية المنظمة للقطاع الفلاحي ومحيطه المؤسساتي.

تنزيل الركيزة الأولى المتعلقة بالعناية بالعنصر البشري

ولتحقيق أهداف الركيزة الأولى لاستراتيجية الجيل الجديد والمتعلقة بالعناية بالعنصر البشري، تسعى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية والمياه والغابات إلى خلق طبقة وسطى في العالم القروي وإفراز جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي وكذا إطلاق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية وجيل جديد من آليات المواكبة.

○ خلق طبقة وسطى فلاحية

تسعى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية والمياه والغابات إلى تمكين ما يقرب من 350 إلى 400 ألف أسرة جديدة من الولوج للطبقة الوسطى الفلاحية وتثبيت 690 ألف أسرة ضمنها من خلال:

- متابعة جهود الاستثمار عبر إرساء نظام دعم وتحفيزات موجه ومعقلن للرفع من دخل الفلاحين؛
- تعميم الحماية الاجتماعية للفلاحين والأجراء في القطاع الفلاحي تماشيا مع التوجيهات الملكية؛
- تحسين ظروف عمل الأجراء وتقليص الفارق بين الحد الأدنى للأجر الفلاحي ونظيره بالقطاعات الاقتصادية الأخرى في أفق 2030؛
- توسيع التأمين الفلاحي ليصل إلى 2,5 مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المؤمنة في أفق 2030.
-

○ **تعبئة وتثمين الأراضي الجماعية الفلاحية**

- تقديم الدعم المالي من خلال إعانات وتحفيزات لتشجيع إطلاق مشاريع فلاحية جديدة على الأراضي الجماعية وبالتالي خلق قيمة مضافة وإحداث مناصب شغل جديدة. وستختلف نسبة المساعدات المالية المقدمة حسب نوعية المستفيد (ذوي الحقوق، الشباب، المستثمرون) وطبيعة المشروع الفلاحي حيث سيتم التمييز بين الفلاحة البورية والفلاحة المسقية. وتقوم الوزارة حاليا بوضع اللمسات الأخيرة حول نسب وقيم هذه المساعدات وكيفية منحها للمستفيدين؛
- دعم المستفيدين من خلال المواكبة التقنية لحاملي المشاريع الفلاحية عبر توفير معلومات عملية وتقنية تتعلق بمختلف سلاسل الإنتاج الفلاحي لمساعدتهم في اختيار المشاريع الاستثمارية وكذا مواكبتهم من أجل الاستفادة من القروض المضمونة من طرف الدولة في إطار برنامج "انطلاقة"؛
- إعطاء أهمية خاصة لفئة الشباب عبر الرفع من قيمة الدعم المالي الذي سيخصص لتشجيع هذه الفئة على الاستثمار وتوفير المواكبة التقنية اللازمة لإنجاز مشاريعهم.

ويقدر حجم الاستثمارات المنتظرة من أجل تثمين هذه الأراضي الجماعية، بما يقارب 38 مليار درهم، ستساهم فيها الدولة ب 18 مليار درهم على شكل إعانات وتحفيزات مالية.

ولتفعيل هذا الورش، تقوم حاليا وزارتي الفلاحة والداخلية بإرساء آليات الحكامة المشتركة والتنسيق فيما بينهما. فبالنسبة لكل عقار معبأ، ستتكلف اللجن الإقليمية بدراسة الملفات المتعلقة بامتلاك أو كراء الأراضي الجماعية. وسيتم الإشراف على هذا الورش على الصعيد الوطني في إطار لجنة مركزية بين وزارتي الفلاحة والداخلية.

○ **إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب**

ستعمل الوزارة على إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب (180000) من خلال تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية بالتنسيق مع الإدارات المعنية، وخلق 170000 فرصة عمل في مجال الخدمات الفلاحية والتحويل وذلك عبر اعتماد مجموعة من التدابير المحفزة وكذا تعزيز التكوين الفلاحي.

العرض الخاص بالمقاولين الشباب

ومن أجل تحسين مناخ المقاولة بالعالم القروي لفائدة الشباب وإنعاش الشغل وإدماج هذه الفئة في التنمية، تهدف استراتيجية الجيل الأخضر إلى انبثاق جيل جديد من المقاولين الشباب بالقطاع الفلاحي وذلك عبر

تمكين الشباب من الاستفادة من الأراضي الفلاحية سواء عن طريق الأراضي الجماعية أو أراضي أخرى وكذا دعم خلق المقاولات والتعاونيات الخدماتية في المجال الفلاحي وشبه الفلاحي والتحويل والتثمين.

وتعمل الوزارة حاليا على وضع نظام دعم مبتكر يرتكز على ضمان مواكبة مندمجة تضم الجانب المالي والتقني والمؤسساتي لدعم الشباب الحامل للمشاريع. وفي هذا الإطار، سيتم اعتماد مقاربة للمواكبة تقوم على القرب والنجاعة في الاستهداف خلال مختلف مراحل المشروع عبر إرساء نظام مواكبة خاص بالشباب بكل جهة من جهات المملكة مع رصد وسائل العمل الضرورية من موارد بشرية مؤهلة وأنظمة رقمية ومعلوماتية وكذا اللجوء إلى المساعدة التقنية المختصة.

التعليم والتكوين والبحث

من أجل تزويد سوق الشغل بيد عاملة مؤهلة وكفاءات عالية قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الفلاحي، تم وضع خارطة طريق تتوخى تكوين 150.000 خريج منها 10 آلاف بالتعليم العالي و140 ألف بالتعليم المهني.

ولتحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية الجيل الأخضر في هذا المجال، اعتمدت الوزارة مجموعة من التوجهات من أهمها:

- **البحث الزراعي:** تطوير نظام وطني للبحث الزراعي في خدمة فلاحة تضامنية وتنافسية مستدامة بشراكة مع المهنيين؛
- **التعليم العالي الفلاحي:** استمرار عمليات توسيع وإعادة تأهيل البنية التحتية والبيداغوجية والعلمية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بهدف زيادة القدرة الاستيعابية لتحقيق هدف 1000 خريج سنويا.
- **التكوين المهني الفلاحي:** تكوين 140000 خريج في أفق سنة 2030 عبر اتخاذ الإجراءات التالية:
  - خلق مكتب وطني للتكوين المهني الفلاحي وتسيير 12 مركزا للتكوين وإنشاء 7 مؤسسات جديدة للتكوين المهني الفلاحي ورفع الطاقة الاستيعابية وتجهيز 53 مؤسسة للتكوين المهني الفلاحي الموجودة حاليا.
  - إنشاء حاضنات على مستوى أقطاب مؤسسات التكوين المهني الفلاحي التي تمثل 12 جهة في المغرب من أجل دعم الإدماج وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب؛
  - إقامة شراكات مع المهنيين.

كما ستتم مراجعة عرض التكوين الفلاحي بشقيه التقني والعالي من أجل جعله أكثر تنوعا وكفاءة وجاذبية ليغطي بذلك جميع سلاسل الإنتاج من خلال نهج جديد ومبتكر قائم على الرقمنة وتشجيع المبادرة المقاولاتية.

- <u>جيل جديد من التنظيمات الفلاحية</u>

ستعمل الوزارة على تطوير جيل جديد من التنظيمات الفلاحية المبتكرة (التجميع، التعاونيات ونماذج جديدة من التنظيمات (ومتابعة هيكلتها من خلال تنظيم وتجميع الفلاحين حول هذه التنظيمات المهنية من أجل تحقيق نسبة 25 % من الفلاحين المنخرطين بها، وتعزيز استقلالية هذه التنظيمات لتكون قادرة على الاضطلاع بدورها في تنمية ومواكبة وتنفيذ 30% من الميزانية المرتبطة بالقطاع الفلاحي.

مواصلة مجهودات التجميع الفلاحي وتطوير التعاونيات

فيما يخص التجميع الفلاحي، ستسعى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات إلى إطلاق جيل جديد من مشاريع التجميع الفلاحي تتماشى مع تطلعات وأهداف استراتيجية الجيل الأخضر خصوصا بعد تسهيل وتبسيط المساطر المتعلقة بالتجميع الفلاحي وكذا إدماج سلاسل إنتاج جديدة.

وسيأخذ هذا الجيل الجديد من مشاريع التجميع الفلاحي بعين الاعتبار خصوصية كل جهة وكل سلسلة إنتاج على حدة كما سيعطي الأولوية للعنصر البشري عبر تشجيع المستثمرين في القطاع الفلاحي الذين يتوفرون على إمكانيات لتجميع وتوحيد نسيج المنتجين في مختلف جهات المملكة. كما ستلعب هذه المشاريع دور محوري على الصعيد الإقليمي والجهوي والوطني لنقل التقنيات الجديدة إلى الفلاحين ولا سيما فيما يخص الفلاحة الرقمية والمساعدة على التسويق.

تعاونيات ومجموعات تنمية المنتوجات المجالية

فيما يخص المنتوجات المجالية، ومن أجل تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها من تأهيل للمجموعات المنتجة للمنتوجات المجالية وتحسين ولوجها إلى الأسواق المنظمة والحديثة...، تعتزم الوزارة مواصلة وتسريع وتيرة إنجاز برامج مواكبة منتجي المنتوجات المجالية عبر دعم الحس المقاولاتي لدى الشباب الفاعلين في القطاع، وكذا إدخال التكنولوجيات الرقمية الجديدة، إضافة إلى العمل على تنويع العرض المغربي من المنتوجات المجالية بهدف الانفتاح على أسواق جديدة على الصعيدين الوطني والدولي.

- **<u>جيل جديد من آليات الدعم والمواكبة للفلاحة التضامنية</u>**

تسعى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات إلى إطلاق جيل جديد من آليات الدعم والمواكبة الذي سيهم إطلاق مشاريع الفلاحة التضامنية من الجيل الجديد، وإدخال تقنيات جديدة ورقمنة الخدمات الفلاحية لصالح ما يقارب مليوني فلاح نشيط وكذا تعزيز الاستشارة والتكوين الفلاحي.

الاستشارة الفلاحية

في إطار تنزيل استراتيجية الجيل الأخضر وتسريع تنفيذ جميع البرامج الفلاحية وتسهيل الاندماج المهني بالعالم القروي، تقوم الوزارة على وضع عدة برامج تروم للمساهمة في تحفيز الاستثمار والتشغيل، وتثمين الإنتاج الفلاحي الوطني وتهم:

- إطلاق البرنامج الوطني لتشجيع خلق المقاولات الفلاحية وشبه الفلاحية والتحويلية بشراكة مع جميع الفاعلين عبر تنظيم برامج جهوية للتكوين وتقوية القدرات لفائدة 12000 شاب وامرأة قروية

من حاملي أفكار مشاريع مقاولاتية وذلك من أجل إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب في القطاع الفلاحي؛

- خلق جيل جديد أيضا من التنظيمات المهنية الفلاحية عبر مواكبة التعاونيات الفلاحية وشبه الفلاحية؛
- تقوية القدرات المعرفية ومواكبة الفلاحين للرفع من مردودية الإنتاج ومواكبة وتحسيس الفلاحين بأهمية العمليات التقنية والممارسات الفلاحية الجيدة؛
- مواكبة البرامج التي سيتم إطلاقها في إطار استراتيجية الجيل الأخضر كتدبير الموارد المائية والفلاحة التضامنية واستدامة مشاريع الدعامة الثانية المنجزة في إطار مخطط المغرب الأخضر والبرنامج الوطني للتأمين المتعدد المخاطر للحبوب والقطاني والزراعات الزيتية والأشجار المثمرة؛
- تحديث الشبكة المحلية للاستشارة من خلال تأهيل عدد من مراكز الاستشارة الفلاحية وتزويدها بالوسائل الضرورية للعمل قصد القيام بمهامها في أفضل الظروف.

الفلاحة التضامنية

يرتكز الجيل الجديد لمشاريع الفلاحة التضامنية لفائدة صغار الفلاحين (من 350-400ألف هكتار) خصوصا في المناطق الهشة كالمناطق الجبلية والواحات والمناطق الجافة على مقاربة ترابية مرتبطة بالأنظمة الإنتاجية وعلى إطلاق عروض جديدة من المشاريع، ودعم خاص حسب نوع المشاريع وسلسلة القيم بمختلف مستوياتها.

وفيما يخص عروض المشاريع الجديدة، فستهم ما يلي:

- التنويع واستبدال أنظمة الإنتاج عبر إدراج سلاسل جديدة وواعدة وتشجيع الفلاحة البيولوجية؛
- التكثيف المستدام لأنظمة الإنتاج المعتمدة للانتقال إلى الفلاحة الإيكولوجية من خلال اعتماد ممارسات للحفاظ على الموارد الطبيعية، والتحسين المستدام للإنتاجية وتعزيز قدرة الفلاحة على مواجهة التغير المناخي؛
- إدماج الشباب والنساء في سوق الشغل عبر مشاريع تهم مجال الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية.

كما يهم العرض الجديد للفلاحة التضامنية، تعزيز المشاريع التضامنية المنجزة خلال العشرية الأخيرة.

<u>تنزيل الركيزة الثانية والمتعلقة بمواصلة دينامية التنمية الفلاحية:</u>

وعلى مستوى الركيزة الثانية والمتعلقة بمواصلة دينامية التنمية الفلاحية، تهدف استراتيجية الجيل الأخضر إلى:

- **تنمية وتأهيل السلاسل الفلاحية** من خلال استهداف عالية السلسلة الفلاحية وكذا تكثيف الجهود على مستوى سافلة هذه السلاسل. وفي هذا الصدد، يتم إعداد عقود برامج من الجيل الجديد

بتنسيق وتشاور مع الهيئات البيمهنية المعنية. وللإشارة هناك ثمانية مشاريع برامج تعاقدية في طور التحضير وسيتم التوقيع على جميع عقود برامج السلاسل الإنتاجية خلال 2021.

- **تحسين ظروف تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية وهيكلة وتحديث سلاسل التوزيع**، للرفع من القيمة التي يكتسبها الفلاحون وتحسين جودة المنتجات التي توضع رهن إشارة المستهلكين من خلال عصرنة 12 سوق جملة جهوي للخضر والفواكه والمجازر وتأهيل الأسواق الأسبوعية وتعزيز قنوات التوزيع ومنصات التخزين. وفي هذا الإطار، وبتنسيق مع وزارتي الداخلية والصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، تمت بلورة مخطط وطني توجيهي لإصلاح أسواق الجملة للخضر والفواكه من الجيل الجديد ((34 مع وضع نموذج فعال للتسيير يرتكز بالأساس على تركيبة مؤسساتية جديدة تجمع بين الجماعات المحلية والفاعلين العموميين والخواص.

وتعمل وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مع الشركاء في إطار التعاون الدولي على البدء في عصرنة 4 أسواق جملة بكل من سوس ماسة وبركان ومراكش بالإضافة إلى سوق الجملة بالرباط كدفعة أولى في أفق تعميم إصلاح هذه الأسواق.

- **تعزيز الجودة والابتكار والتكنولوجيا الخضراء** لملائمة الإنتاج لحاجيات المستهلكين من خلال تحديث أو خلق 120 مجزرة عصرية تماشيا مع المخطط التوجيهي لإصلاح المجازر، وتكثيف المراقبة الصحية ورقمنة القطاع الفلاحي وتعزيز برامج البحث.

ونظرا للدور الذي يلعبه **التحول الرقمي** في تحسين جاذبية القطاع الفلاحي وإنتاجيته وفي فتح فرص حقيقية للشباب للانخراط في سوق الشغل، تسعى استراتيجية الجيل الأخضر إلى الاستعانة بتكنولوجيات جديدة ورقمنة الخدمات الفلاحية لصالح ما يقارب مليوني فلاح نشيط عبر عدة وسائل أهمها:

- تطوير منصة رقمية "الجيل الأخضر" وكذا منصة رقمية متكاملة للخدمات الرقمية الموجهة للفلاحين؛
- تطوير تطبيقات الخدمات الرقمية في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مواكبة المبادرات في مجال الفلاحة الرقمية عبر برنامج خاص للتواصل وللإرشاد؛
- مواكبة التحول الرقمي في المصالح التابعة لقطاع الفلاحة؛
- وضع إطار للحكامة وتعبئة الموارد البشرية الضرورية لتدبير وتنسيق التحول الرقمي للقطاع الفلاحي.

- **تطوير فلاحة مستدامة ومقاومة للتغيرات المناخية** عبر مضاعفة برامج النجاعة المائية واقتصاد مياه السقي واستخدام التقنيات المحافظة على التربة.

وفي هذا الإطار، وتفعيلا للشق المتعلق بدعم صمود القطاع الفلاحي وتسريع تنفيذ البرامج الفلاحية، وباعتبار الموارد المائية أهم العوامل المحددة للإنتاج الفلاحي، تواصل وزارة الفلاحة والصيد البحري

والتنمية القروية والمياه والغابات في إطار الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" وكذا البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب وبماء السقي "2020-2027" المجهودات المبذولة لترشيد استعمال الموارد المائية وتثمينها ولتحسين خدمة الماء وضمان استدامة البنيات التحتية للري، عبر عصرنة وإعادة تأهيل شبكات الري ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وستهم برامج السقي مساحة إجمالية تبلغ 510 ألف هكتار موزعة على حوالي 160 ألف فلاح.

وفي هذا الصدد، تسعى وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات في الفترة المقبلة إلى:

- إتمام وتسريع إنجاز مشاريع عصرنة شبكات الري بدوائر الري الكبير، الجاري تنفيذها على مساحة 70.000 هكتار وكذا مشاريع توسيع المساحات المسقية بسافلة السدود المنجزة أو التي توجد قيد الإنجاز وذلك على مساحة 14.000 هكتار؛
- تجهيز مساحة إضافية تبلغ 350.000 هكتار بأنظمة الري المقتصدة للماء، لترتفع المساحات الإجمالية المجهزة بهذه الأنظمة إلى أزيد من 940.000 هكتار في أفق 2030؛
- إنهاء إنجاز مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لحماية أزيد من 30.000 هكتار من الأراضي المسقية في سهل سايس من خلال جلب المياه المعبئة بواسطة سد امداز؛
- دعم الفلاحة السقوية الصغيرة من خلال إعادة تأهيل وتجديد البنية التحتية للدوائر السقوية الصغرى والمتوسطة على مساحة 150 ألف هكتار، مع إعطاء الأولوية بالخصوص للمناطق الهشة؛
- إطلاق مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للمنطقة الجنوبية -الشرقية لسهل الغرب من أجل توسيع المساحة المسقية على مساحة 30.000 هكتار وتثمين الموارد المائية المعبئة بواسطة سد الوحدة؛
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري، خاصة عبر متابعة وإنهاء إنجاز مشروع الحفاظ على منطقة إنتاج البواكر بشتوكة عبر تحلية مياه البحر للري على مساحة 15000هكتار ومشروع تحلية مياه البحر للري بمنطقة الداخلة على مساحة 5000 هكتار مع استعمال الطاقة الريحية.

وتطمح هذه البرامج إلى مضاعفة النجاعة المائية ودعم استدامة وتنافسية الفلاحة المسقية من أجل الرفع من الإنتاجية وخلق فرص الشغل بالعالم القروي بالإضافة إلى دعم وتطوير المقاولة المغربية سواء منها المرتبطة بالخدمات والتجهيز بالسقي أو بإنتاج وتحويل المنتجات الفلاحية.

وستمكن الرؤية الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر" من تحسين أداء وتنافسية القطاع الفلاحي، عبر مضاعفة الصادرات المغربية (50 إلى 60 مليار درهم سنويا) ومضاعفة الناتج الداخلي الخام الفلاحي ليبلغ 200 إلى 250 مليار درهم وخلق أكثر من 350.000 فرصة شغل جديدة وكذا انبثاق جيل جديد من الطبقة المتوسطة الفلاحية (من 350000 إلى 400000 أسرة) في أفق 2030.

استراتيجية تنمية المناطق القروية والجبلية:

بالرغم من المجهودات المبذولة من لدن كافة القطاعات الحكومية قبل سنة 2013، ظلت مؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي لا تسمح بإبراز كل مؤهلاته على المستوى المجالي، لاسيما في مناطق الجبال والواحات التي تتميز بهشاشة التوازنات الطبيعية وصغر مساحات الاستغلاليات الفلاحية ومحدودية مستوى اندماج التدخلات العمومية.

ونتيجة لذلك، التزمت الحكومة باعتماد مقاربة مجالية وتشاركية وتعاقدية في إطار مشاريع مندمجة لتنمية العالم القروي والمناطق الجبلية. فانطلاقا من تشخيص الوضعية على مستوى هذه المناطق، تبين أن تدارك العجز الذي تعرفه يبقى رهينا بوضع وتنزيل استراتيجية أفقية ومندمجة تضمن التقائية البرامج القطاعية وتشرك جميع الفاعلين. وترتكز هذه الاستراتيجية على ثلاثة محاور:

- يتعلق الأول بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والمرافق العمومية والماء والكهرباء والبنيات التحتية؛
- ويهم الثاني إنجاز مشاريع محلية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛
- ويخص الثالث إنجاز مشاريع كبرى مهيكلة تتوخى إحداث محطات سياحية كبرى ومحطات للطاقات الشمسية والريحية لإدماج المناطق الجبلية في محيطها الاقتصادي.

وهكذا، فقد تم في إطار المحور الأول لهذه الاستراتيجية، تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، والذي دعا من خلاله صاحب الجلالة نصره الله الحكومة إلى إعداد خطة عمل مبنية على التعاون ما بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية في الجماعات والجهات المنعزلة، وكذا تحديد برنامج دقيق لتنزيلها على أرض الواقع، لذا تم إطلاق "برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي".

حيث يمتد هذا البرنامج من 2017 إلى 2023، ويهدف إلى فك العزلة عن المناطق القروية عبر بناء الطرق والمسالك والمنشآت الفنية المرتبطة بها، وتعميم وتحسين ولوج الساكنة القروية إلى الخدمات الأساسية المتعلقة بالكهرباء ومياه الشرب والتعليم والصحة. مما سيؤدي إلى خلق الظروف اللازمة لتعزيز وتنويع القدرة الاقتصادية للمناطق القروية والجبلية، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحسن عام في الدخل وظروف عيش الساكنة وبالتالي تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المجالات.

ويرتبط إطار الحكامة المعتمد في هذا البرنامج بالإطار المؤسساتي للاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال اللجنة الوطنية التي يرأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة مشتركة بين السادة الولاة ورؤساء المجالس الجهوية.

وهنا يجب الإشارة إلى أن هذه الهيئات قد عملت إلى حد الآن على إعداد وتنزيل 4 مخططات جهوية سنوية برسم الفترة الممتدة من 2017 إلى 2020 ويتم الآن التحضير لاجتماعات هاته اللجان من أجل البث في المخططات الجهوية برسم سنة 2021.

بالإضافة إلى هذا، تسهر الوزارة على تفعيل استراتيجية تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان والتي تهدف إلى جعل هذه المناطق فضاءات تتمتع بتنافسية اقتصادية وعدالة اجتماعية وحماية إيكولوجية. ولقد تم تقديم هذه الاستراتيجية أمام أنظار صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 4 أكتوبر 2013 بالرشيدية، وتمت المصادقة عليها من طرف لجنة التوجيه الاستراتيجي ومجلس إدارة الوكالة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2014 بالرباط.

وتتمحور هذه الاستراتيجية حول مبادئ أساسية تسعى إلى توفير ظروف عيش ملائمة للمواطنين وتحسين مستويات دخلهم وتحقيق التنمية على الصعيد المجالي.

ملاحظة عامة

أخذا بعين الاعتبار الخصوصية التي تعرفها برمجة وإعداد ميزانية للسنة المالية 2021 والتي تتزامن مع نهاية مخطط المغرب الأخضر وانطلاق استراتيجية الجيل الأخضر فقد تقرر الاحتفاظ بنفس الأهداف والمؤشرات المعتمدة في إطار مخطط المغرب الأخضر في انتظار الانتهاء من تنزيل الأهداف والمؤشرات الجديدة للبرنامج في إطار الاستراتيجية الجديدة والمصادقة عليها.

ولهذه الغاية، لم يتم ملء المعلومات الخاصة بتوقعات الإنجازات برسم سنتي 2022 و2023، كما لم يتم تحديد السنة والقيمة المستهدفة.

تجدر الإشارة إلى أن برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية لا يخضع لهذه الملاحظة نظرا لكون المؤشرات المقترحة في إطار هذا البرنامج تقتصر على إنجازات برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية الوزارة أو المؤسسة**

إن ضرورة تعزيز إدماج النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع التنمية الفلاحية ترجع إلى العديد من الاعتبارات، لا سيما على الصعيدين الوطني والدولي إذ تم:

- وضع مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في المغرب في دستور عام 2011 وبشكل أكثر تحديدا على مستوى المادة 19؛
- التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة والإنصاف (المصادقة دون تحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)؛
- وضع المرحلة الثانية من الخطة الحكومية للمساواة 2017-2020؛

- اعتماد الميزانية المراعية للنوع التي أطلقتها وزارة الاقتصاد والمالية وتحديث الإدارة؛
- التزام المغرب بتحقيق أهداف التنمية للألفية (الهدفان 5 و10 بشأن الحد من عدم المساواة).

تلتزم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برفع تحديات التنمية الفلاحية المستدامة والمنصفة والتنافسية على الصعيدين الوطني والدولي، وتهتم بشكل خاص بالمرأة القروية بهدف الحد من عدم المساواة بين الجنسين والمساهمة بطريقة فعالة في تطوير وتحديث الفلاحة المغربية. وفي هذا الإطار، تمت بلورة استراتيجية لإدماج بعد النوع الاجتماعي في مشاريع وبرامج التنمية الفلاحية على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي. يعتمد على ستة محاور رئيسية:

- التعزيز المؤسساتي للنوع الاجتماعي والحكامة على مستوى السلاسل الفلاحية؛
- تعزيز القدرات في مجال مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى السلاسل الفلاحية؛
- إدماج النوع الاجتماعي في تخطيط برامج ومشاريع تنمية السلاسل الفلاحية؛
- التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في القطاعات على مستوى السلاسل الفلاحية؛
- تطوير الشراكة الوطنية والدولية في مجال النوع الاجتماعي؛
- التتبع والتقييم لإدماج النوع الاجتماعي في تنمية السلاسل الفلاحية.

وتجدر الإشارة، إلى أنه تم مأسسة اللجنة التقنية للنوع (CTG) مكونة من نقاط ارتكاز للنوع الاجتماعي من مختلف الهياكل والمؤسسات المركزية والإقليمية التابعة للوزارة.

2. تقديم الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021

- جدول 1: ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة (قانون المالية للسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)	% مشروع قانون المالية لسنة 2021/ قانون المالية للسنة 2020
الموظفون	680 764 000	695 661 000	2,19
المعدات والنفقات المختلفة	2 113 854 000	2 130 663 000	0,8
الاستثمار	10 442 343 000	11 018 000 000	5,51
المجموع	13 236 961 000	13 844 324 000	4,59

■ تعليق

يمثل مشروع قانون المالية على **مستوى اعتمادات الموظفين**، زيادة نسبة 2.19%مقارنة بقانون المالية للسنة ونسبة تراجع تقدر ب 4.5% بالنسبة لقانون المالية المعدل الجاري تطبيقه حيث يرجع ذلك للعوامل التالية:

- اعتماد الوزارة على سياسة تمديد سن الإحالة على التقاعد للأطر من أجل الحفاظ على الموارد البشرية ذات الكفاءة لمواكبة المشاريع المسطرة؛
- تسوية وضعيات الموظفين:
- الترقية الناجمة عن تراكم لسنوات2019، 2020 و2021 التي ترجع للإجراءات المتخذة نتيجة تفشي وباء كوفيد 19؛
- التعيين في مناصب المسؤولية،
- إعادة الإدماج، التحمل، إعادة الإنتشار؛
- التعيين في المناصب العليا؛

- توظيف 200 من الأطر في إطار المناصب المالية المحدثة برسم سنة 2020.

- جدول 2: ملخص اعتمادات الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية المتوقعة حسب الفصول

الفصل	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
الموظفون	695 661 000					
المعدات والنفقات المختلفة	2 130 663 000	31 200 000	31 000 000			
الاستثمار	11 018 000 000	14 500 000	14 500 000			
المجموع	13 844 324 000	45 700 000	45 500 000	6 293 000 000	4 200 000 000	15 937 524 000

- **إدراج أسماء مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية**

• مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة :

- مؤسسات التكوين التقني الفلاحي

- المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين

• الحسابات المرصدة لأمور خصوصية :

- صندوق التنمية القروية و المناطق الجبلية

- صندوق التنمية الفلاحية

- الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل

3. ملخص الاعتمادات المتوقعة برسم سنة 2021 حسب البرامج

- جدول 3 : ملخص اعتمادات الميزانية العامة المتوقعة حسب البرامج

البرامج	الميزانية العامة (قانون المالية لسنة 2020)	الميزانية العامة (مشروع قانون المالية للسنة 2021)			% مشروع قانون المالية للسنة 2021 / قانون المالية للسنة 2020
		فصل الموظفين	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
تطوير السلاسل المنتجة	4 999 088 241	-	529 000 000	4 845 525 000	7,51
تعليم و تكوين و بحث	917 820 516	-	585 500 000	336 475 000	0,45
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	1 117 000 000	-	560 000 000	620 000 000	5,64
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	1 493 409 000	-	61 000 000	1 131 000 000	-20,18
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	3 732 934 100	-	187 200 000	4 010 000 000	12,44
دعم وخدمات متنوعة	976 709 143	695 661 000	207 963 000	75 000 000	0,2
المجموع	13 236 961 000	695 661 000	2 130 663 000	11 018 000 000	4,59

- جدول 3 مكرر : توزيع على سبيل الإخبار لنفقات الموظفين حسب البرامج

البرامج	نفقات الموظفين
تطوير السلاسل المنتجة	59 102 958
تعليم و تكوين و بحث	115 261 259
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	-
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	9 681 243
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	41 533 106
دعم وخدمات متنوعة	470 082 435

جدول 4: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب البرامج و المكونات الميزانياتية

البرامج	الميزانية العامة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة		الحسابات المرصدة لأمور خصوصية		مجموع مشروع قانون المالية للسنة 2021
	مشروع قانون المالية للسنة 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	مشروع قانون المالية للسنة 2021	تحويلات أو دفوعات	
تطوير السلاسل المنتجة	5 374 525 000	-	-	4 044 000 000	3 500 000 000	5 918 525 000
تعليم و تكوين و بحث	921 975 000	45 700 000	45 500 000	-	-	922 175 000
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية	1 180 000 000	-	-	-	-	1 180 000 000
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية	1 192 000 000	-	-	2 249 000 000	700 000 000	2 741 000 000
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية	4 197 200 000	-	-	-	-	4 197 200 000
دعم وخدمات متنوعة	978 624 000	-	-	-	-	978 624 000
المجموع	13 844 324 000	45 700 000	45 500 000	6 293 000 000	4 200 000 000	15 937 524 000

4. تقديم الاعتمادات حسب المشاريع أو العمليات

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

- جدول 5 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	21 000 000	-	21 000 000
مشاريع الدعامة II	-	1 000 000 000	1 000 000 000
تطوير الفلاحة التجارية	-	77 600 000	77 600 000
العلامات التجارية والمنتجات المحلية	-	36 881 000	36 881 000
المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية	504 000 000	189 525 000	693 525 000
الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية	4 000 000	-	4 000 000
سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي	-	3 541 519 000	3 541 519 000

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

- جدول 6 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	39 500 000	-	39 500 000
التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي	73 000 000	141 975 000	214 975 000
البحث الزراعي	190 000 000	108 550 000	298 550 000
التعليم الفلاحي العالي	283 000 000	85 950 000	368 950 000

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

- جدول 7 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
إعانة	-	620 000 000	620 000 000
إعانات و تحويلات	560 000 000	-	560 000 000

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

- جدول 8 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بجرادة	-	27 800 000	27 800 000
مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للجريفية	-	46 500 000	46 500 000
برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري	-	540 310 728	540 310 728
مشاريع و عمليات أخرى	-	6 325 970	6 325 970
دعم المهام	19 200 000	200 000	19 400 000
توسيع المناطق السقوية	-	934 393 740	934 393 740
دراسات، أبحاث وتجارب	-	10 000 000	10 000 000
تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	168 000 000	1 900 000 000	2 068 000 000
استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط	-	254 122 073	254 122 073
التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية	-	166 557 050	166 557 050
تهيئة وتحسين المراعي	-	89 790 439	89 790 439

البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح	-	34 000 000	

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

- جدول 9 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
- مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة	-	122 292 580	122 292 580
مشروع التنمية القروية المندمجة بمناطق جبال الريف بتازة	-	61 063 779	61 063 779
دعم المهام	1 000 000	-	1 000 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	4 000 000	4 000 000
تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	60 000 000	90 000 000	150 000 000
التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية	-	83 591 100	83 591 100
التنمية المندمجة للمجال القروي	-	138 342 541	138 342 541
برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي	-	600 000 000	600 000 000
مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس	-	31 710 000	31 710 000

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

- جدول 10 : ملخص الاعتمادات المتوقعة للميزانية العامة لأهم المشاريع أو العمليات المتعلقة بالبرنامج

	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
دعم المهام	190 113 000	-	190 113 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	-	2 000 000	2 000 000
نظم الإعلام والتنظيم	7 600 000	32 650 000	40 250 000
تنمية الموارد البشرية	5 850 000	-	5 850 000
عمليات عقارية والتجهيز	-	40 350 000	40 350 000
بحوث احصائية	4 400 000	-	4 400 000

5. توزيع جهوي لاعتمادات البرامج

- جدول 11: ملخص الاعتمادات المتوقعة حسب الجهات

الجهات	الميزانية العامة		المجموع
	فصل المعدات والنفقات المختلفة	فصل الاستثمار	
المصالح المشتركة	2 130 663 000	6 157 657 240	8 288 320 240
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	-	727 698 639	727 698 639
جهة الشرق	-	377 699 723	377 699 723
جهة فاس - مكناس	-	1 217 468 293	1 217 468 293
جهة الرباط - سلا- القنيطرة	-	360 899 171	360 899 171
جهة بني ملال - خنيفرة	-	303 435 631	303 435 631
جهة الدار البيضاء- سطات	-	303 344 467	303 344 467
جهة مراكش - آسفي	-	395 609 519	395 609 519
جهة درعة - تافيلالت	-	575 456 666	575 456 666
جهة سوس - ماسة	-	295 396 648	295 396 648
جهة كلميم - واد نون	-	84 679 363	84 679 363
جهة العيون -الساقية الحمراء	-	181 563 840	181 563 840
جهة الداخلة - واد الذهب	-	37 090 800	37 090 800
المجموع	2 130 663 000	11 018 000 000	13 148 663 000

تعليق

يعزى ارتفاع حجم الاعتمادات المسجلة على المستوى المركزي، الى كونه يتضمن اعتمادات لمشاريع وبرامج ذات بعد جهوي لكن مسيرة على المستوى المركزي، ونذكر:

- الاعانة الممنوحة لفائدة صندوق التنمية الفلاحية ؛
- الاعانات الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية المساندة لسياسات الاستراتيجية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" ؛
- الاعتمادات المخصصة لبرنامج الشراكة بين القطاعين الخاص والعام.

6. برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات

- جدول 12: البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022, 2021) لاعتمادات الميزانية العامة حسب طبيعة النفقة

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
نفقات الموظفين	680 764 000	629 050 333	695 661 000	740 078 000	726 573 000
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	2 113 854 000	2 396 000 000	2 130 663 000	2 350 000 000	2 520 000 000
نفقات الاستثمار	10 442 343 000	13 030 000 000	11 018 000 000	12 500 000 000	13 000 000 000
المجموع	13 236 961 000	16 055 050 333	13 844 324 000	15 590 078 000	16 246 573 000

- جدول 13 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) لاعتمادات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة و الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	44 800 000	46 300 000	45 700 000	47 200 000	44 770 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	5 125 000 000	8 244 000 000	6 293 000 000	7 186 000 000	7 766 000 000

- جدول 14 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) حسب البرامج

	قانون المالية للسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
تطوير السلاسل المنتجة					
الميزانية العامة	4 999 088 241	6 240 000 000	5 374 525 000	6 186 000 000	6 873 790 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	3 550 000 000	4 500 000 000	4 044 000 000	4 544 000 000	5 044 000 000
تعليم و تكوين و بحث					
الميزانية العامة	917 820 516	1 281 000 000	921 975 000	984 500 000	1 145 570 000
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	44 800 000	46 300 000	45 700 000	47 200 000	44 770 000
المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية					
الميزانية العامة	1 117 000 000	1 230 000 000	1 180 000 000	1 315 000 000	1 522 000 000
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية					
الميزانية العامة	3 732 934 100	6 225 000 000	4 197 200 000	4 636 105 000	4 282 850 000
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية					
الميزانية العامة	1 493 409 000	2 168 500 000	1 192 000 000	1 334 000 000	1 269 000 000
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	1 531 000 000	3 700 000 000	2 249 000 000	2 642 000 000	2 722 000 000
دعم وخدمات متنوعة					
الميزانية العامة	976 709 143	1 079 050 333	978 624 000	1 134 473 000	1 153 363 000

- جدول 15 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2021,2022, 2023) لأهم المشاريع أو العمليات الميزانية العامة

	قانون المالية لسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
تطوير السلاسل المنتجة					
دعم المهام	15 920 000	42 000 000	21 000 000	51 000 000	54 000 000
مشاريع الدعامة II	-	1 154 000 000	1 000 000 000	1 100 000 000	1 100 000 000
تطوير الفلاحة التجارية	33 400 000	46 000 000	77 600 000	120 000 000	237 000 000
العلامات التجارية والمنتجات المحلية	37 420 828	75 000 000	36 881 000	100 000 000	107 000 000
المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية	666 820 000	826 000 000	693 525 000	706 000 000	762 790 000
الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية	3 043 000	6 000 000	4 000 000	28 000 000	29 000 000
سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي	3 222 484 413	4 091 000 000	3 541 519 000	4 081 000 000	4 584 000 000
تعليم و تكوين و بحث					
دعم المهام	30 773 000	77 515 000	39 500 000	82 000 000	92 000 000
التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي	213 179 516	315 985 000	214 975 000	228 500 000	299 000 000
البحث الزراعي	302 830 000	409 000 000	298 550 000	304 000 000	344 000 000
التعليم الفلاحي العالي	371 038 000	477 300 000	368 950 000	370 000 000	409 570 000
دعم المقاولات الفلاحية النسوية	-	1 200 000	-	-	1 000 000

المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية					
إعانة	565 000 000	650 000 000	620 000 000	700 000 000	850 000 000
إعانات و تحويلات	552 000 000	580 000 000	560 000 000	615 000 000	672 000 000
تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية					
- مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة	40 200 000	-	122 292 580	150 603 015	144 494 118
مشروع التنمية القروية المندمجة بمناطق جبال الريف بتازة	14 473 300	-	61 063 779	128 494 472	148 682 353
دعم المهام	-	2 500 000	1 000 000	2 000 000	2 000 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	4 000 000	4 000 000	4 000 000	4 000 000	4 000 000
تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان	114 087 000	161 000 000	150 000 000	145 000 000	147 000 000
التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية	28 574 606	131 424 333	83 591 100	90 361 809	45 232 941
التنمية المندمجة للمجال القروي	120 293 314	150 000 000	138 342 541	135 000 000	117 000 000
برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي	1 131 000 000	1 643 000 000	600 000 000	643 000 000	643 000 000
مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس	40 780 780	76 575 667	31 710 000	35 140 704	17 590 588
ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية					

مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بجرادة	16 200 000	-	27 800 000	52 000 000	36 000 000
مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للجريفية	10 000 000	-	46 500 000	36 000 000	18 000 000
برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري	-	-	1 080 621 456	645 000 000	455 000 000
دعم المهام	24 648 100	64 400 000	19 400 000	94 900 000	98 950 000
توسيع المناطق السقوية	-	1 490 276 500	934 393 740	1 190 205 000	1 149 900 000
دراسات، أبحاث وتجارب	7 600 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000	10 000 000
تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي	1 773 395 510	2 959 593 500	2 068 000 000	2 062 000 000	1 969 000 000
استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط	128 677 826	550 500 000	254 122 073	260 000 000	260 000 000
التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية	76 631 000	120 000 000	166 557 050	166 000 000	166 000 000
تهيئة وتحسين المراعي	62 015 762	110 000 000	89 790 439	100 000 000	100 000 000
البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح	29 428 932	70 000 000	34 000 000	-	-
دعم وخدمات متنوعة					
دعم المهام	890 925 852	881 850 333	885 774 000	983 078 000	981 573 000
دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة	4 000 000	12 000 000	2 000 000	4 000 000	4 000 000
نظم الإعلام والتنظيم	37 970 000	52 000 000	40 250 000	57 900 000	61 150 000
تنمية الموارد البشرية	9 550 000	28 000 000	5 850 000	20 000 000	21 000 000
عمليات عقارية والتجهير	29 263 291	95 000 000	40 350 000	51 495 000	66 640 000
بحوث احصائية	5 000 000	10 200 000	4 400 000	18 000 000	19 000 000

7. البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات للمؤسسات العمومية

- جدول 16 : البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات (2023, 2022,2021) للمؤسسات العمومية

	قانون المالية لسنة 2020	الإسقاطات الأولية 2021	مشروع قانون المالية للسنة 2021	الإسقاطات 2022	الإسقاطات 2023
وكالة التنمية الفلاحية					
المداخيل الإجمالية		131 000 000			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		35 715 659 32 284 341			
نفقات الاستثمار أو التجهيز		63 000 000			
المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية					
المداخيل الإجمالية		499 000 000			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		296 500 000 76 500 000			
نفقات الاستثمار أو التجهيز		126 000 000			
مؤسسات التدريب والبحث					
المداخيل الإجمالية		477 300 000			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		218 461 000 110 839 000			

نفقات الاستثمار أو التجهيز		148 000 000			
المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية					
المداخيل الإجمالية		1 230 000 000			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		386 000 000 194 000 000			
نفقات الاستثمار أو التجهيز		650 000 000			
المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي					
المداخيل الإجمالية		3 954 343 781			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		566 541 873 437 418 651			
نفقات الاستثمار أو التجهيز		2 950 383 257			
الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و الأركان					
المداخيل الإجمالية		161 000 000			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين • نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		25 000 000 41 000 000			
نفقات الاستثمار أو التجهيز		95 000 000			
المعهد الوطني للبحث الزراعي					
المداخيل الإجمالية		399 000 000			
نفقات التسيير أو الاستغلال • نفقات الموظفين		145 436 700			

• نفقات التسيير أو الاستغلال الأخرى		62 563 300			
نفقات الاستثمار أو التجهيز		191 000 000			

ملخص البرامج-الأهداف- المؤشرات و المؤشرات الفرعية

البرامج	الأهداف	المؤشرات	المؤشرات الفرعية
415 : تطوير السلاسل المنتجة مسؤول البرنامج : مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.	هدف 1.415 : تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني	مؤشر 1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية	مؤشر 1.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحبوب
			مؤشر 2.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الزيوت
			مؤشر 3.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - السكر
			مؤشر 4.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحليب
			مؤشر 5.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - اللحوم الحمراء
			مؤشر 6.1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - منتوجات الدواجن
	هدف 2.415 : تنمية الفلاحة التضامنية	مؤشر 1.2.415 : العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها	
		مؤشر 2.2.415 : المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر	

	هدف 3.415 : تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية	مؤشر 1.3.415 : عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي «Terroir du Maroc»	
		مؤشر 2.3.415 : عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها	
		مؤشر 3.3.415 : نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية	
	هدف 4.415 : تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية	مؤشر 1.4.415 : عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية	
	هدف 5.415 : تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين	مؤشر 1.5.415 : عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي	مؤشر 1.1.5.415 : عدد الفلاحات المؤطرات من طرف كل مستشار فلاحي
			مؤشر 2.1.5.415 : عدد الفلاحين الذكور المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي
416 : تعليم و تكوين و بحث مسؤول البرنامج : مديرية التعليم والتكوين والبحث	هدف 1.416 : توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين	مؤشر 1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي	مؤشر 1.1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الذكور
			مؤشر 2.1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الاناث
		مؤشر 2.1.416 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة	
	هدف 2.416 : تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي	مؤشر 1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين	مؤشر 1.1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين -الذكور
			مؤشر 2.1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين- الاناث
	هدف 3.416 : تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي	مؤشر 1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين	مؤشر 1.1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين- الذكور
			مؤشر 2.1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين-الاناث

	هدف 4.416 : تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص	مؤشر 1.4.416 : عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحيين	
	هدف 5.416 : إدماج مقاربة النوع في برامج التنمية الفلاحية	مؤشر 1.5.416 : عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي	مؤشر 1.1.5.416 : عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي
			مؤشر 2.1.5.416 : عدد نقط الارتكاز وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي
417 : **المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية** مسؤول البرنامج : المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.	هدف 1.417 : حماية الرصيد الحيواني والنباتي	مؤشر 1.1.417 : نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة	
		مؤشر 2.1.417 : نسبة الحيوانات المرقمة	
		مؤشر 3.1.417 : نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة	
		مؤشر 4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة	مؤشر 1.4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة -البذور
			مؤشر 2.4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة -الاغراس
	هدف 2.417 : تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية	مؤشر 1.2.417 : نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة	
	هدف 3.417 : ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية	مؤشر 1.3.417 : نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد	
418 : **ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية**	هدف 1.418 : تحسين مردودية أنظمة الري	مؤشر 1.1.418 : المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها	
		مؤشر 2.1.418 : المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه	

مسؤول البرنامج : مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.	هدف 2.418 : تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الإنجاز	مؤشر 1.2.418 : المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة	
	هدف 3.418 : تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي	مؤشر 1.3.418 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط	
		مؤشر 2.3.418 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة	
		مؤشر 3.3.418 : مساحات المراعي المجهزة	
430 : **دعم وخدمات متنوعة** مسؤول البرنامج : الكتابة العامة لقطاع الفلاحة.	هدف 1.430 : تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة	مؤشر 1.1.430 : عدد المستفيدين من التكوين	
	هدف 2.430 : توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها	مؤشر 1.2.430 : نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية	
	هدف 3.430 : تحسين أماكن العمل	مؤشر 1.3.430 : نسبة المساحات المشغولة	
419 : **تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية** مسؤول البرنامج : مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.	هدف 1.419 : تحسين ظروف عيش ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية	مؤشر 1.1.419 : طول الطرق والمسالك القروية التي تم بناؤها أو تأهيلها	
		مؤشر 2.1.419 : عدد المراكز الصحية التي تم بناؤها أو تأهيلها	
		مؤشر 3.1.419 : عدد المؤسسات التعليمية التي تم بناؤها أو تأهيلها	
		مؤشر 4.1.419 : عدد الدواوير الموصولة بشبكة الكهرباء	
		مؤشر 5.1.419 : عدد الدواوير المزودة بالماء الصالح للشرب	

الجزء الثاني

تقديم البرامج

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تمت بلورة الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030» أخذا بعين الاعتبار بالتوجهات الملكية السامية والتي دعت إلى تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي، وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل، وخاصة لفائدة الشباب القروي، بهدف انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية وجعلها عامل توازن للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما دعت هذه التوجهات إلى تسهيل الولوج للعقار وإنصاف الفلاحين الصغار وتحفيزهم على المزيد من الانخراط في تجمعات وتعاونيات فلاحية فعالة.

وهكذا وانطلاقا من تقييم مخطط المغرب الأخضر، والذي اعتمد على مقاربة تشاركية وتعاقدية مع المهنيين والغرف الفلاحية، قامت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بإعداد استراتيجية شمولية وطموحة ترتكز على اعتماد رؤية جديدة وإرساء حكامة جديدة وتسخير إمكانيات حديثة في خدمة القطاع الفلاحي مع وضع العنصر البشري في صلب أولويات هذه الاستراتيجية.

وتعتمد هذه الاستراتيجية الفلاحية الجديدة على ركيزتين:

- **الركيزة الأولى:** الأولوية للعنصر البشري والتي تشمل أربعة محاور:
- تهيئة الظروف الكفيلة لانبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية، عبر تمكين 350 ألف إلى 400 ألف أسرة جديدة من الولوج لهذه الطبقة، واستفادة أزيد من 3 مليون فلاح وأسرهم من الحماية الاجتماعية من خلال تحفيزات دقيقة وموجهة للرفع من دخل الفلاحين؛
- إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب، من خلال تعبئة وتثمين مليون هكتار من الأراضي الجماعية ومواكبة الشباب للاستثمار في الميدان الفلاحي ومساعدتهم على إنشاء مقاولات وضمان تكوينهم وتأطيرهم؛
- خلق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية عبر مواصلة هيكلة وتجميع وتنظيم الفلاحين حول تنظيمات فلاحية فعالة وتعزيز دور التنظيمات البيمهنية وتوسيع قاعدة المنخرطين في هذه التنظيمات؛
- إعادة هيكلة وتحديث آليات مواكبة الفلاحين لتأهيلهم وتعزيز قدراتهم عبر هيكلة الاستشارة الفلاحية وتطوير الخدمات الفلاحية الرقمية وإطلاق جيل جديد من مشاريع الفلاحة التضامنية (350 ألف هكتار) التي ستستهدف بالخصوص الفلاحين الصغار والشباب والمرأة بالعالم القروي والمناطق الهشة (الواحات والجبال).

- **الركيزة الثانية:** مواصلة دينامية التنمية الفلاحية، وترتكز على أربعة محاور:
- تعزيز تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية عبر استهداف عالية السلسلة وإعادة توزيع الجهود على مستوى سافلة السلسلة عن طريق الحفاظ على الجهود الاستثمارية وترشيد الإعانات بعالية السلسلة بهدف مضاعفة الناتج الخام الفلاحي والصادرات وتعزيز تثمين المنتوجات الفلاحية (70 % في أفق 2030)؛
- هيكلة وتحديث مسالك توزيع المنتوجات قصد تمكين الحصول على أكبر قيمة وتحسين جودة المنتوجات من خلال عصرنة 12 سوق للجملة وتأهيل الأسواق الأسبوعية وتعزيز منصات التخزين؛
- تحسين جودة الإنتاج وملائمته مع التوجهات الفلاحية والتكنولوجية ومع أنماط الاستهلاك عن طريق نشر الابتكار والبحث والتنمية وكذا تقوية الجودة وتوحيد معايير المراقبة حيث سيتم اعتماد120 مجزرة عصرية ومضاعفة المراقبة الصحية؛
- الاستثمار في النجاعة المائية والطاقية من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعة وخلق أنشطة مدرة للدخل بواسطة متابعة برامج تعبئة واقتصاد مياه السقي وتشجيع الطاقات المتجددة.

وقد تم تنزيل هذه الاستراتيجية على مستوى ثلاث أبعاد: بعد السلسلة والبعد الجهوي والأوراش ذات الطابع الأفقي. وقد تم وضع نظام للحكامة لضمان تنزيل محكم وناجع لمختلف محاور الاستراتيجية. حيث تم تعيين لجنة استراتيجية ولجنة تنفيذية وفريق مكتب إدارة المشروع (PMO) وفرق مدراء المشاريع مع تحديد مهام كل لجنة.

ولتنفيذ مقتضيات هذه الاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي وتنزيل محور الركيزة الثانية المتعلق بمواصلة تنمية سلاسل الإنتاج فقد تم تنظيم عدة اجتماعات مع الهيئات البيمهنية لمختلف سلاسل الإنتاج في إطار لجن تتبع عقود البرامج التي تم إبرامها في إطار مخطط المغرب الأخضر بهدف تقديم الخطوط العريضة لهذه الاستراتيجية والمقترحات المتعلقة بأهداف كل سلسلة وكذا الإجراءات والآليات المقترحة لتطوير وتنمية السلاسل في أفق 2030.

وفي هذا الإطار فإن مديرية تنمية سلاسل الإنتاج بصدد إعداد عقود البرامج من الجيل الجديد بتنسيق مع الهيئات البيمهنية المعنية أخذا بعين الاعتبار نقط القوة و نقط الضعف لعقود البرامج التي أبرمت خلال فترة مخطط المغرب الأخضر وتحسين هذه العقود على مستوى المقاربة والمحتوى والحكامة والتفكير في آليات جديدة ومبتكرة لتتبع إنجاز هذه العقود.

وفي هذا الصدد، قد تم تعيين مسؤول (نقطة اتصال) عن كل سلسلة من طرف هذه المديرية لإعداد وبلورة هذه العقود بتنسيق وتشاور مع الهيئات البيمهنية وتسطير الأهداف وتحديد المؤشرات المرقمة لتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني في أفق 2030. كما سيتم كذلك تطوير سلاسل إنتاج ذات مؤهلات عالية كالزراعات البيولوجية وسلاسل الخروب والنباتات العطرية والطبية.

وستعتمد بلورة هذه العقود من الجيل الجديد على ثلاث مبادئ:

- تنزيل جميع محاور استراتيجية الجيل الأخضر وخاصة المحاور المتعلقة بالعنصر البشري كالتكوين والحماية الاجتماعية مع الاحتفاظ بمقاربة السلسلة وتنزيل الأهداف على المستوى الجهوي ؛
- إدماج مبدأ ربط منح الإعانات للهيئات البيمهنية بشرط تحقيق الأهداف المتعاقد عليها مع هذه الهيئات؛
- التزام الهيئات البيمهنية بإعادة هيكلتها لتحسين الحكامة ومستوى التمثيلية الوطنية والجهوية لوصول هذه الهيئات تدريجيا للاستقلال المالي.

ويتوخى من خلال هذه العقود تحقيق الأهداف التالية:

- مواصلة الجهود لتنمية عالية السلسة لتحسين وتكثيف مردودية الإنتاج الفلاحي؛
- تكثيف الجهود على مستوى السافلة لتعزيز تثمين الإنتاج وإنعاش الصادرات؛
- تحسين ظروف الإطار للسلسلة عبر البحث والتنمية والتكوين وتحسين ظروف الفلاحين والعمال وكذا دعم هيكلة وتنظيم التنظيمات البيمهنية لتمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها طبقا للقانون 12-03 لخلق جيل جديد من التنظيمات البيمهنية الفلاحية الفعالة.

فيما يخص تنزيل البعد الجهوي فإن المديريات الجهوية للفلاحة بتنسيق مع المصالح الجهوية المعنية والغرف الفلاحية تقوم حاليا بإعداد المخططات الجهوية للفلاحة من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار الركيزتين الأولى والثانية، وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي.

وفيما يخص الرؤية الجديدة لتنمية الفلاحة التضامنية فهي تعتمد على تعزيز المكتسبات واستدامة نتائج وآثار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر من جهة، ومن جهة أخرى على انبثاق جيل جديد من مشاريع الفلاحة التضامنية، مع مراعاة التوجيهات الملكية المتعلقة خاصة بإنشاء طبقة وسطى فلاحية وإنعاش تشغيل الشباب بالوسط القروي.

يرتكز الجيل الجديد لمشاريع الفلاحة التضامنية على ثلاثة مبادئ أساسية بما في ذلك مقاربة ترابية مرتبطة بالأنظمة الإنتاجية مع إطلاق عروض جديدة من المشاريع، ودعم خاص حسب نوع المشاريع وسلسلة القيمة بمختلف مستوياتها.

فيما يخص المقاربة، فستعتمد على ترسيخ مقاربة ترابية لضمان التكامل والتضافر بين مختلف التدخلات التي سيتم إنجازها على مستوى نفس المدار الترابي لفائدة صغار الفلاحين أخذا بعين الاعتبار أنظمة الإنتاج التي يعتمدونها، مع إيلاء أهمية خاصة لفئة الشباب القروي (الرجال والنساء) عن طريق استفادتهم بشكل ملحوظ من مختلف التدخلات التي ستتم برمجتها. وستعطى الأولوية للمناطق الهشة والضعيفة مثل المناطق الجبلية والواحات والمناطق الجافة.

وتتطلب هذه المقاربة كذلك مشاركة قوية للفاعلين المحليين والمؤسساتيين وتنويع أنظمة الإنتاج المزاولة من طرف الفلاحين من أجل عقلنة استغلال الموارد الطبيعية المتاحة وتعزيز مراعاة مقاربة النوع على مستوى مختلف مراحل إنجاز المشاريع خصوصا الشباب والنساء القرويين، وكذلك إضفاء الطابع المهني على مستوى التثمين عن طريق تسيير وحدات التثمين من طرف مختصين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع تنمية الخدمات والمهن الموازية.

فيما يخص المشاريع، فستهم المحاور الرئيسية التالية:

- التنويع واستبدال أنظمة الإنتاج عن طريق إدراج سلاسل جديدة وواعدة كالخروب والأركان واستبدال الفلاحة التقليدية بالبيولوجية ...؛
- التكثيف المستدام لأنظمة الإنتاج المعتمدة (النباتية والحيوانية) للانتقال إلى الفلاحة الإيكولوجية من خلال اعتماد ممارسات للحفاظ على الموارد الطبيعية (المياه والتربة)، والتحسين المستدام للإنتاجية وتقوية مرونة الفلاحة لمواجهة التغير المناخي؛
- إطلاق مشاريع موازية، لا سيما في المناطق الهشة ذات الإمكانيات الفلاحية المحدودة (الحرف التقليدية، السياحة القروية...)؛
- إدماج وتمكين الشباب والنساء عن طريق إنعاش سوق الشغل في مجال الخدمات الفلاحية وشبه الفلاحية (المكننة والمعدات الفلاحية، تسويق المدخلات الفلاحية، إنجاز العمليات التقنية، التجارة وتسويق المنتوجات، الاستشارة الفلاحية، ...) والمشاريع الصغرى المتعلقة بتحويل المنتوجات المحلية، والنباتات العطرية والطبية والمخلفات الفلاحية؛
- هيكلة مدارات التسويق (الأسواق) وإعادة تأهيل نقاط البيع والولوج إلى المدارات الحديثة وتطوير التجارة الإلكترونية...

وفيما يخص تثمين المنتوجات الفلاحية، فإن استراتيجية "الجيل الأخضر 2020-2030" قد أولت أهمية بالغة لتحسين ظروف تسويق وتوزيع المنتوجات الفلاحية من خلال عصرنة 12 سوق جملة للخضر

والفواكه وتأهيل الأسواق الأسبوعية بناء وتأهيل 120 مجزرة لتطوير تثمين وتسويق الماشية واللحوم وتحسين جودتها وكذلك تأهيل وبناء أسواق الماشية من الجيل الجديد للرفع من مدخول مربي الماشية لملائمة الإنتاج لحاجيات المستهلكين.

كما تروم هذه الاستراتيجية إلى تعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في إطار مخطط المغرب الأخضر حيث سيتم مواصلة إنجاز المشاريع والأوراش التي تم إطلاقها في إطار مخطط المغرب الأخضر لتحسين ظروف تثمين وتسويق المنتوجات الفلاحية، والتي تهم:

- مواصلة عملية تسويق أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بها ومواصلة أنشطة هذه الأقطاب الفلاحية في مجالات البحث ومراقبة جودة المنتوجات الفلاحية وكذا مواكبة المهنيين؛
- خلق أقطاب للصناعات الغذائية بكل من الغرب واللوكوس والحوز، وبناء أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية. ولحدود الآن، تمت المصادقة على البقع التي ستحتضن قطبي الغرب واللوكوس وكذا إنجاز دراسات الجدوى. أما فيما يتعلق بقطب الحوز، فالاستعدادات متواصلة من أجل تدقيق دراسات الجدوى وتحديد البقعة التي ستحتضن القطب؛
- مواصلة عملية إنشاء مركزين للابتكار في مجال الصناعات الغذائية بكل من مكناس وبركان، بالإضافة إلى إطلاق طلبات عروض مشاريع في ميدان الابتكار في مجال الصناعات الغذائية؛
- بناء مجمع لتسويق المنتجات الفلاحية والغذائية لعمالات الرباط وسلا وتمارة طبقا للمخطط التوجيهي لأسواق الجملة للخضر والفواكه الذي يهدف إلى خلق أسواق من الجيل الجديد، بشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛
- مواصلة إنجاز برنامج العمل المسطر في إطار العقد البرنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية الموقع في أبريل 2017بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية وكذا ملحقه الموقع في يونيو 2019مع المهنيين وتنزيل مقتضياتهما عبر توقيع اتفاقيات خاصة بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية بالنسبة لكل سلسلة وكذا التدابير الأفقية.

ونظرا للدور الذي تلعبه المنتوجات المحلية كقاطرة للتنمية المحلية وخلق الثروة خاصة بالمناطق النائية والهشة، حظيت هذه المنتوجات باهتمام خاص من قبل مخطط المغرب الأخضر حيث أعدت لها الوزارة استراتيجية خاصة للتنمية والترويج لتمكينها من احتلال المكانة التي تليق بها على الصعيدين الوطني والدولي.

فمنذ إطلاق البرنامج المذكور أعلاه في عام 2010، تم دعم حوالي 600 تعاونية ومجموعة ذات النفع الاقتصادي لرفع مستوى احترامها لمعايير السلامة الصحية والجودة، أغلبها هي مجموعات نسائية. يتمثل

هذا الدعم في بناء وحدات تثمين جديدة وتهيئة الوحدات المتواجدة (حوالي 200 وحدة) وتجهيز حوالي 500 وحدة بمعدات الإنتاج الحديثة المطابقة لمعايير السلامة الصحية والجودة. وكذا توفير لوازم التعبئة والتغليف والتدريب والتأطير لفائدة حوالي 600 تجمع لمنتجي المنتوجات المحلية.

سيتواصل هذا الاهتمام في إطار استراتيجية الجيل الأخضر بتعزيز الدعم والمواكبة والمصاحبة للتنظيمات المهنية المنتجة لهذه المنتوجات مع إعطاء الأولوية للشباب والمرأة القروية بهدف الرفع من التنافسية وتحسين دخل الفلاحين.

أما فيما يخص إصلاح منظومة الاستشارة الفلاحية، فسيتم إعادة هيكلة المكتب الوطني للاستشارة الفلاحيةمن أجل مواكبة فعالة لاستراتيجية الجيل الأخضر عبر:

- تأطير الفلاحين والفلاحات من أجل إفراز جيل جديد من المقاولين الشباب وخلق جيل جديد أيضا من التنظيمات الفلاحية الفعالة؛
- تقوية القدرات المعرفية ومواكبة الفلاحين للرفع من مردودية الإنتاج الفلاحي من أجل انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى بواسطة جيل جديد من آليات حديثة للمصاحبة والمواكبة وتطوير الخدمات الرقمية؛
- مواكبة وتحسيس الفلاحين بأهمية العمليات التقنية والممارسات الفلاحية الجيدة من أجل المساهمة في مضاعفة الناتج الخام الفلاحي والصادرات وتوجيه المنتجين لاستفادة أفضل من مسالك توزيع المنتوجات الفلاحية؛
- وضع خريطة طبوغرافية وطنية مدمجة بنظام المعلومات الجغرافي للاستشارة الفلاحية حسب الرؤية الجديدة المعتمدة في إطار الجيل الأخضر.

بخصوص الغرف الفلاحية، والتي عرفت في إطار مخطط المغرب الأخضر، إصلاحا مؤسساتيا وتنظيميا جوهريا، ساهم في تقوية تمركزها الترابي بإحداث غرفة بكل جهة، وتحسين تنظيمها الداخلي من خلال وضع تنظيم هيكلي نموذجي، وكذا دعم صفتها المهنية من خلال إدماج الجمعيات المهنية الفلاحية الأكثر ديناميكية بهيئاتها المسيرة. بالإضافة إلى بناء مقرات جديدة لهذه المؤسسات على صعيد كل جهة، وتمكينها من كافة الموارد المالية والمادية والبشرية الضرورية حتى تتمكن من أداء مهامها على أحسن وجه. فقد تم التركيز خلال سنة 2020 على مواكبة عمليات التدقيق الخارجي الخاصة بالغرف الفلاحية عن طريق التهيئة لإحداث لجان التدقيق على مستوى هذه المؤسسات وذلك لتتبع إنجاز هذه العمليات وتقييمها. إضافة إلى مساهمة هذه المؤسسات وبتنسيق تام مع المديريات الجهوية للفلاحة في تنزيل البعد الجهوي للاستراتيجية الجديدة للقطاع الفلاحي "الجيل الأخضر" عن طريق المساهمة في إعداد المخططات الجهوية للفلاحة من أجل إنجاز المشاريع المبرمجة في إطار الركيزتين الأولى والثانية، وكذا المشاريع ذات الطابع الأفقي.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تم إيلاء أهمية خاصة لمشاريع النهوض بالمرأة القروية من خلال نهج مقاربة النوع من أجل تعزيز استقلاليتها في إطار مختلف سلاسل الإنتاج كجزء من مشاريع الدعامة الثانية للفلاحة التضامنية، من خلال التشجيع، على سبيل المثال، على إنشاء تعاونيات نسائية لإنتاج العسل وزيت الأركان والكسكس وتربية الماعز.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد دليل الأولوية لمشاريع التضامن، والذي يتضمن المعايير الاجتماعية التي تهدف إلى إعطاء الأولوية للمشاريع بغية تحسين ظروف النساء والشباب. يتيح هذا الدليل أيضا وضع مشاريع الركيزة الثانية التي تضم النساء والشباب على رأس قائمة المشاريع المقترحة.

كما أن المرأة القروية تستفيد من التأطير في كل سلاسل الإنتاج، حيث تختلف نسبة التأطير حسب السلاسل لتصل إلى أكثر من 30%في سلسلة النحل وتربية المواشي وخاصة الحليب. ويصل معدل تأطير المرأة القروية والتعاونيات الفلاحية النسوية إلى أكثر من 14% في كل سلاسل الإنتاج.

2. مسؤول البرنامج

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

3. المتدخلين في القيادة

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
- المديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛
- الغرف الجهوية الفلاحية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.415: تحسين أداء وتطوير سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني

المؤشر 1.1.415 : نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية		%		-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحبوب	%	52	70	70	-	-	-	
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الزيوت	%	2	3	3	-	-	-	
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - السكر	%	49	56	46	-	-	-	
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - الحليب	%	96	100	100	-	-	-	
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - اللحوم الحمراء	%	98	98	98	-	-	-	
	نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية - منتوجات الدواجن	%	100	100	100	-	-	-	

- توضيحات منهجية

يتم تحديد نسبة تغطية الحاجيات الوطنية على مستوى ست منتجات فلاحية أساسية على أساس الموفور من المنتوجات الموجهة للاستهلاك الداخلي (الإنتاج + الواردات - الصادرات).

الصيغة لحساب نسبة تغطية الحاجيات الوطنية هي: (الإنتاج الوطني\المنتوجات الموجهة للاستهلاك الداخلي)*100 مع:

- البسط: الإنتاج الوطني؛
- المقام: الإنتاج الوطني + الواردات - الصادرات.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الاستراتيجية والإحصائيات؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج؛
- المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المنظمات البيمهنية؛
- مكتب الصرف؛
- المندوبية السامية للتخطيط.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

إمكانية عدم توفر المعطيات وصعوبة الولوج إليها في مصادرها.

- **تعليق**

قام قطاع الفلاحة خلال سنة 2020 بتعديل التوقعات المبرمجة لهذه السنة ليتلاءم مع المستجدات الحالية التي عرضها القانون المالي التعديلي. حيث تم تحديد سقف التوقعات، كالتالي:

- الحبوب 38 % عوض 70 %؛
- الزيوت 1 % عوض 3 %؛
- السكر 42 % عوض 56 %؛
- الحليب 98 % عوض 100%؛
- اللحوم الحمراء 98 %؛
- الدواجن 100 %.

كما أن الظروف المناخية غير الملائمة التي عرفها الموسم الفلاحي 2020/2019، والتي تميزت بقلة التساقطات المطرية وضعف نسبة ملأ السدود، فإن معدل تغطية الحاجيات من الحبوب والسكر والزيوت لم يصل إلى القيمة المستهدفة.

بالنسبة للمواد الحيوانية، فإن نسبة تغطية الحاجيات ظلت مستقرة رغم الظروف الصعبة التي عرفتها بلادنا وذلك بفضل المجهودات والتدابير التي اتخذتها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والتي ساهمت خصوصا في تسهيل تنقل المنتجات وفتح الأسواق وتزويد السوق بما يلبي حاجيات المستهلك.

وفي إطار مقتضيات استراتيجية الجيل الأخضر فإن مديرية تنمية سلاسل الإنتاج بصدد مراجعة وتحسين هذه المؤشرات في إطار إعداد العقود البرامج من الجيل الجديد مع تنزيل سنوي وجهوي.

الهدف 2.415: تنمية الفلاحة التضامنية

المؤشر 1.2.415 : العدد الإجمالي للمشاريع التضامنية التي تم إعطاء انطلاقتها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	989	1 110	989	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

مجموع عدد مشاريع الفلاحة التضامنية المصادق عليها من طرف اللجنة التقنية والتي تم إعطاء انطلاقتها على مستوى جهات المملكة.

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية للوزارة والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين، بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

علاوة على ذلك، فإن الوضع الصحي الراهن في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، قد يؤثر سلبا على بلوغ أهداف المؤشرات المتوخاة.

- **تعليق**

ستعرف السنوات الأولى من استراتيجية "الجيل الأخضر"، لا سيما في الفترة الممتدة ما بين 2021-2023، إتمام مشاريع الدعامة الثانية التي طور الإنجاز في إطار مخطط المغرب الأخضر ولا سيما المشاريع الممولة من المانحين والمشاريع الخاضعة لاتفاقيات خاصة، ومن جهة أخرى إطلاق مشاريع جديدة في إطار المقاربة الجديدة للفلاحة التضامنية المذكورة أعلاه.

إن مشاريع استراتيجية "الجيل الأخضر" في طور البلورة، حيث يبلغ عدد المشاريع المبرمجة برسم سنة 2021 ما مجموعه 989 مشروع يهم مختلف جهات المملكة ومختلف سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني.

تجدر الإشارة أنه بعد مراجعة الاعتمادات المالية في إطار قانون المالية التعديلي برسم سنة 2020، تم تأجيل تنفيذ 145 مشروعا جديدا مبرمجا برسم السنة المالية 2020.

المؤشر 2.2.415 : المساحة المغروسة الاجمالية في إطار مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	316 188	467 357	428 876	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

مجموع المساحة المغروسة في إطار مشاريع الفلاحة التضامنية على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- وكالة التنمية الفلاحية؛

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

بلوغ القيمة المستهدفة مشروط بالقدرة التنفيذية للمصالح الخارجية للوزارة والعوامل الاجتماعية المتعلقة أساسا بانخراط الفلاحين بالإضافة إلى الظروف المناخية للمواسم الفلاحية.

علاوة على ذلك، فإن الوضع الصحي الراهن في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، قد يؤثر سلبا على بلوغ أهداف المؤشرات المتوخاة.

- **تعليق**

تهم الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2021 متابعة برنامج غرس الأشجار المثمرة المنطلقة برسم 2020. لقد تم تأجيل غرس مساحة 37 ألف هكتار برسم سنة 2020 بعد مراجعة الاعتمادات المالية في إطار قانون المالية التعديلي برسم سنة 2020.

الهدف 3.415: تنمية الترميز وتحسين عرض المنتجات المحلية

المؤشر 1.3.415 : عدد المنتوجات المجالية المستفيدة من الرمز الجماعي « TERROIR DU MAROC»

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	446	520	540	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب عدد المنتوجات المستفيدة من استعمال الرمز الجماعي بناء على ملفات طلب استعمال الرمز الجماعي المودعة من طرف المجموعات المهنية المعنية. تتم دراسة هذه الملفات من طرف لجنة المصادقة التي تم تعيينها بموجب قرار من السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات. تترأس وكالة التنمية الفلاحية هذه اللجنة المكونة من الأعضاء المعنيين للوزارة و التي تشمل ممثلي مديرية

تنمية سلاسل الإنتاج، والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، والمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، والمؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية.

في حالة ما إذا صادقت اللجنة على الملف، يتم منح رخصة استخدام الرمز الجماعي للجماعات المعنية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

كما قامت الوكالة بتوقيع اتفاقية مع المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية من أجل تمكينها من تتبع جودة المنتوجات المجالية الحاملة للرمز الجماعي."Terroir du Maroc".

- **مصادر المعطيات**

وكالة التنمية الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل المؤشر رهينا بمدى التزام وإرادة المجموعات المهنية بانخراطها في منهجية تطوير وتحسين جودة منتوجاتها.

- **تعليق**

قام قطاع الفلاحة خلال سنة 2020 بتعديل التوقعات المبرمجة لهذه السنة ليتلاءم مع المستجدات الحالية التي عرضها القانون المالي التعديلي. حيث تم تحديد سقف التوقعات في 470 عوض 520.

وفي إطار تحسين إنتاج وتسويق المنتوجات المجالية والرفع من قيمتها المضافة تم وضع نظام الترميز المرتبط بالمواد الغذائية والمنتوجات الفلاحية وذلك عن طريق برنامج الاعتراف بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة والمنتوجات البيولوجية المستهدفة ومواكبة الفاعلين المستفيدين من هذه العملية. وقد تم الاعتراف ب 70 علامة مميزة للمنشأ والجودة خلال فترة 2008-2020.

وبغية تفعيل استراتيجية تنمية هذه المنتوجات وإنعاشها، عمدت وكالة التنمية الفلاحية إلى إطلاق الرمز الجماعي Terroir du Maroc للمنتوجات المجالية المغربية بهدف تقنين وتنظيم استعمال عبارة "المنتوجات المجالية المغربية" وخلق أداة جماعية لترويج المنتوجات المجالية على الصعيد الوطني والدولي من أجل تحسين دخل صغار المنتجين المعنيين والرفع من جودة منتوجاتهم وكذلك تعزيز التواصل وضمان رؤية أفضل للمنتوجات المجالية المغربية.

كما يعكس تطور عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة الجهود المبذولة لتطوير وتحسين جودة المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات المحلية. بشكل عام، فالمنتجات ذات العلامات المميزة تتطور بشكل تصاعدي.

المؤشر 2.3.415 : عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	66	71	74	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها حسب دفاتر التحملات الخاصة بالمنتوجات التي يمكن استفادتها من هذه العلامات، والمقدمة من طرف التجمعات المهنية المعنية. وتتم دراسة هذه الدفاتر من طرف اللجنة الوطنية للعلامات المميزة للمنشأ والجودة. في حالة الرأي الإيجابي من طرف اللجنة، يتم الاعتراف بالعلامات المعنية من طرف الوزارة وينشر قرار الاعتراف في الجريدة الرسمية.

- **مصادر المعطيات**

مديرية تنمية سلاسل الإنتاج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يظل المؤشر رهينا بمدى نجاعة العلامات وجودة دفاتر التحملات التي تحدد رأي الهيئة الوطنية وأخيرا التزام وإرادة التجمعات المهنية بالانخراط في منهجية التثمين والرفع من جودة منتوجاتها.

- **تعليق**

عرف عدد العلامات المميزة للمنشأ والجودة المعترف بها منذ دخول القانون 25-06 حيز التنفيذ تطورا مستمرا حيث مر من علامتين خلال سنة 2009 إلى 29 علامة سنة 2014 ليصل إلى 70 علامة سنة 2020.

وتعزى هذه الوضعية إلى تظافر الجهود من طرف المصالح التقنية لقطاع الفلاحة في مجال تكوين وتحسيس المجموعات الطالبة وانخراط الفلاحين في عملية الترميز. كما يجب على منحى نمو المنتوجات المرمزة أن يستمر في تطور تصاعدي للوصول ل 74 علامة في أفق 2021.

المؤشر 3.3.415 : نسبة إدماج النوع في برنامج تنمية المنتوجات المحلية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	53	50	50	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب المؤشر عن طريق إحصاء عدد التنظيمات المهنية النسوية المستفيدة سنويا من البرامج الجهوية لتنمية المنتوجات المحلية مقارنة مع العدد الإجمالي للتنظيمات المهنية المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

تقارير المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نسبة تحقيق التوقعات المتعلقة بإدماج النوع رهينة بمدى انخراط التنظيمات النسوية في المقاربة التنموية المتبعة واستعدادها لإنجاح المشاريع تنظيميا وتقنيا وكذا توفر الموارد المالية اللازمة.

- **تعليق**

يعتبر قطاع المنتوجات المحلية من القطاعات التي توظف نسبة عالية من اليد العاملة النسوية. كما يتميز هذا القطاع بنسبة كبيرة من التنظيمات المهنية النسوية المتدخلة به خصوصا ببعض المنتوجات التي لا تزال صورها لصيقة بالعمل النسوي كمنتوجات الأركان والزعفران والمنتوجات العطرية والطبية والكسكس والزيتون المصبر...

الهدف 4.415: تعزيز تثمين المنتجات الفلاحية

المؤشر 1.4.415 : عدد الوحدات الصناعية المرخص لها ببناء وحدات تثمين المنتوج داخل الأقطاب الفلاحية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	241	230	270	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يتم تحديد عدد الوحدات الصناعية التي تم التعاقد بشأنها بين شركات التهيئة والمستثمرين داخل الأقطاب الفلاحية باعتبار عدد الوحدات التي وقعت وعد بالبيع مع شركات التهيئة والتنمية.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- الشركاء المكلفين بتهيئة الأقطاب الفلاحية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تتعلق جاذبية الأقطاب بالقدرة المالية للمستثمرين ووتيرة المساطر الإدارية لخلق الوحدات وكذا التحفيزات الممنوحة.

- **تعليق**

تشكل الأقطاب الفلاحية آلية مهمة من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الصناعات الغذائية، حيث يتم وضع رهن إشارة المستثمرين بقعا أرضية مجهزة وبأثمنة محفزة لإنجاز وحداتهم الإنتاجية بالموازاة مع مواكبتهم عن طريق خلق فضاءات للبحث والتكوين والتنشيط والخدمات.

ويبقى بلوغ النتائج المنشودة رهينا بدرجة تحفيز المستثمرين لإقامة مشاريعهم داخل الأقطاب الفلاحية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن العقد البرنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية بالمغرب، الموقع في

أبريل 2017، يهدف أساسا إلى تشجيع الاستثمارات في مجال تثمين وتحويل المنتجات الفلاحية، بما في ذلك تلك المنجزة داخل الأقطاب الفلاحية. كما يتم منح إعانات تشجيعية أخرى من قبل شركاء آخرين في بعض الجهات.

الهدف 5.415: تحسين نسبة تغطية الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين

المؤشر 1.5.415 : عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد الفلاحين المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي		عدد	853	1 250	1 300	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	عدد الفلاحات المؤطرات من طرف كل مستشار فلاحي	عدد	85	150	195	-	-	-	
	عدد الفلاحين الذكور المؤطرين من طرف كل مستشار فلاحي	عدد	768	1 100	1 105	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

من خلال عملية تتبع وتقييم تدخلات المستشارين الفلاحيين، يتوصل المكتب من هياكله المحلية والجهوية، بمعطيات حول تدخل المستشارين الفلاحيين على صعيد كل مركز استشارة فلاحية. ويتم تحليل هذه المعطيات لتقييم نجاعة تدخل كل مستشار فلاحي ومدى قوة تدخله وعدد الفلاحين الذين تم تأطيرهم. وهكذا يتم احتساب مجموع الفلاحين المؤطرين خلال السنة من طرف كل مستشار فلاحي.

- **مصادر المعطيات**

- المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية؛
- الشركاء الفاعلين في الميدان في إطار اتفاقيات الشراكة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى توقع تحسين نسبة عدد الفلاحين المؤطرين رهين بضرورة تفعيل مهنة الاستشارة الفلاحية الخاصة وتحفيز المستشارين الفلاحيين العموميين وتعويض الأعداد المقبلة على التقاعد بخلق مناصب مالية جديدة لفائدة المكتب.

- **تعليق**

يمكن اعتبار مؤشر "**عدد الفلاحين المؤطرين من طرف المستشارين الفلاحيين**" مؤشرا قويا، حيث يدلي جليا بمدى قوة تدخل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية من خلال هياكله المحلية والإقليمية والجهوية وتفعيل الاستشارة الفلاحية الخاصة.

وقد بلغ معدل الفلاحين المؤطرين عن كل مستشار فلاحي سنة 2019 إلى 853. ويعمل المكتب على مواصلة تحسين هذا المؤشر وذلك من خلال تقوية القدرات التقنية ومواصلة خلق وسائل جديدة، وحديثة ومبتكرة للتواصل.

وللإشارة، فإن سنة 2019 كانت سنة التكوين وتقوية قدرات المستشارين الفلاحيين، حيث استفاد كل مستشار فلاحي من أكثر من 20 يوما من التكوين في مواضيع مختلفة وذات الطابع الاستعجالي أو الآني.

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ترتكز الاستراتيجية الجديدة لتنمية القطاع الفلاحي "الجيل الأخضر 2020-2030" على ركيزتين، هما تعزيز العنصر البشري والسعي لتحقيق ديناميكية التنمية الفلاحية. تهدف هذه الاستراتيجية إلى توطيد الإنجازات التي تحققت في إطار مخطط المغرب الأخضر، من خلال اعتماد رؤية جديدة ووضع وسائل حديثة لخدمة القطاع الفلاحي.

وتضع هذه الاستراتيجية العنصر البشري، ولا سيما الشباب، في قلب اهتماماتها من أجل ضمان ظهور طبقة وسطى من الفلاحين قادرين على لعب دور مهم في التوازن الاجتماعي والاقتصادي بالمجال القروي في أفق سنة 2030.

وفي هذا الإطار، تم وضع خارطة طريق تمكن من التوافق مع أهداف هذه الاستراتيجية، وذلك عبر توفير تكوين لفائدة 150.000 خريج من أجل تزويد سوق الشغل في أفق سنة 2030 بيد عاملة مؤهلة قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يتعهد برنامج التعليم والتكوين والبحث بمراجعة عرض التكوين التقني والعالي من أجل جعله أكثر تنوعا وكفاءة وجاذبية ليغطي بذلك جميع سلاسل الإنتاج من خلال نهج جديد ومبتكر قائم على الرقمنة وتشجيع ريادة الأعمال.

ولتحقيق الأهداف التي حددتها استراتيجية الجيل الأخضر الجديدة، اعتمدت الوزارة مجموعة من التوجهات على رأسها:

بالنسبة **للتعليم العالي**، استمرار عملية توسيع وإعادة تأهيل البنية التحتية لمؤسسات التعليم العالي الفلاحي بهدف زيادة القدرة الاستيعابية لتحقيق 1000 خريج سنويا في أفق سنة 2030.

بالنسبة **للبحث الزراعي** يطمح المعهد الوطني للبحث الزراعي في تحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة وكذا تعزيز الحكامة من أجل تزويد الفلاح المغربي بخدمات ذات جودة وذلك عبر وضع الابتكار ونقل التكنولوجيا إلى الفلاحين من بين أولوياته.

وترمي استراتيجية الجيل الأخضر إلى تطوير النظام الوطني للبحث الزراعي لخدمة فلاحة تضامنية وتنافسية ومستدامة وذلك عبر:

- التأكد من ملائمة عرض البحث مع الحاجيات التي يفرضها القطاع الفلاحي، مع إشراك المهنيين في تفعيل النظام الوطني للبحث الزراعي وتسييره وتمويله؛
- ضمان تحويل الكفاءات والمعارف التي تلبي حاجيات الفلاح؛
- تشجيع إدماج كافة الفاعلين المعنيين بالتكوين والبحث وتركيز أهدافهم على الالتزام بفعالية الأداء وكذا تقييمهم.

وتتمثل أهم تطلعات جهاز البحث الزراعي على مستوى نقل الابتكار في إطار استراتيجية الجيل الأخضر في أفق 2030 عبر:

- تسجيل 30إلى 50 صنف جديد؛
- مضاعفة الاستثمار في برامج البحث والتنمية.

أما بالنسبة **للتكوين المهني الفلاحي**، ولتحقيق الهدف المتمثل في تكوين 140000خريج في أفق سنة 2030 الذي حددته استراتيجية الجيل الأخضر الجديد، فإن الوزارة تعتزم:

- خلق مكتب وطني للتكوين المهني الفلاحي من أجل استقلال التدبير الإداري والمالي وأيضا تسيير 12 مركزا للتكوين من أجل تظافر المجهودات وتعزيز التنسيق وتجميع الموارد البشرية والمالية وكذا تبسيط مساطر وإجراءات تخصيص الموارد وضمان نوع من التكامل بين شعب التكوين؛
- إعادة هيكلة وتنويع عرض التكوين المهني الفلاحي وجعله أكثر فعالية وجاذبية من خلال إعطاء الأولوية لسلاسل تثمين وتحويل المنتوجات الفلاحية وأيضا، إدخال وحدات تكوين في المنهج الدراسي لتقوية اللغتين الفرنسية والإنجليزية، وتنمية روح المقاولة وتحسين قابلية التشغيل؛
- إنشاء 7 مؤسسات جديدة للتكوين المهني الفلاحي ورفع الطاقة الاستيعابية وتجهيز 53 مؤسسة للتكوين المهني الفلاحي الموجودة حاليا؛
- دعم الإدماج وخلق جيل جديد من المقاولين الشباب من خلال إنشاء حاضنات على مستوى أقطاب مؤسسات التكوين المهني الفلاحي التي تمثل 12 جهة في المغرب؛
- إقامة شراكات مع المهنيين.

تتمثل الطموحات الكمية لنظام التكوين المهني في تكوين أزيد من134221 خريج في غضون سنة 2030 وذلك حسب التوزيع التالي:

- التكوين بالتناوب: 37871؛
- التكوين بالتدرج: 69570؛
- التكوين التأهيلي: 26780.

كما سيتم استكمال الهدف المسطر من طرف الاستراتيجية عبر مراكز المهن والكفاءات المحدثة ليصل عدد المتخرجين سنويا إلى ما يعادل 14000 خريج.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تم تعيين مديرية التعليم والتكوين والبحث نقطة ارتكاز على صعيد الوزارة لتعزيز مأسسة النوع الاجتماعي في القطاع الفلاحي ويمثل بناء وتعزيز قدرات الموارد البشرية على الصعيدين المركزي والجهوي من أجل ترسيخ وتعميم إدماج النوع الاجتماعي محورا رئيسيا لاستراتيجية إدماج النوع الاجتماعي في مشاريع وبرامج التنمية الفلاحية. وبالتالي، فإن الوزارة تنظم برامج تكوينية مخصصة من ناحية، لفائدة الموارد البشرية للوزارة كنقاط ارتكاز النوع (أطر الوزارة ومكونين ومكونات التكوين المهني الفلاحي)، ومن ناحية أخرى، لفائدة النساء القرويات المنخرطات في التعاونيات الفلاحية التي تشكل جزءا من محور التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء في استراتيجية الوزارة لإدماج النوع الاجتماعي وذلك من أجل المساهمة في دعم روح المبادرة لدى النساء.

2. مسؤول البرنامج

مديرية التعليم والتكوين والبحث.

3. المتدخلين في القيادة

- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- مؤسسات التعليم العالي والبحث؛
- مؤسسات التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي؛
- مركز الكفاءات للركيزة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.416: توجيه تكوين الأطر العليا حسب حاجيات المهنيين

المؤشر 1.1.416 : نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي

المؤشرات الفرعية	الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي	%		-	-	-	-	-	
نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الذكور	%		97	-	-	-	-	
نسبة إدماج الخرجين من مؤسسات التعليم العالي-الاناث	%		97	-	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**
- **مصادر المعطيات**
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

المؤشر 2.1.416 : نسبة الرضا النوعي للمهنيين مقارنة مع أهداف المهنة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%		90	-	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**
- **مصادر المعطيات**
- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**
- **تعليق**

الهدف 2.416: تشجيع الاختراع والبحث في الميدان الفلاحي

المؤشر 1.2.416 : معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين		%		-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين -الذكور	%	0,92	0,58	1,50	-	-	-	
	معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين- الاناث	%	1,39	0,34	1,50	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

معدل إصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين:

- البسط: العدد الإجمالي السنوي لإصدارات الباحثين والأساتذة الباحثين؛

- المقام: عدد الباحثين والأساتذة الباحثين في مؤسسات التعليم العالي والبحث الفلاحي.

- **مصادر المعطيات**

  - مؤسسات التعليم العالي والبحث تحت وصاية الوزارة؛
  - مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يبقى بلوغ هذا المؤشر رهينا بتوفير الموارد البشرية والمالية.

- **تعليق**

نظرا لصعوبة تحديد معنى المنشورات العلمية (النشر والوثيقة الفنية والأطروحة وما إلى ذلك)، فقد اعتمدت مديرية التعليم والتكوين والبحث في البداية على بيانات الاستراتيجية الوطنية للتكوين والبحث، التي انطلقت عام 2013.

فيما يتعلق بتوقعات عام 2021، تم استخراج البيانات مباشرة من المعهد الوطني للبحث الزراعي، الفاعل الرئيسي في مجال البحث الزراعي، وتتعلق فقط بمنشورات لجان القراءة التي نشرها 120 باحثا يعملون في وحدات البحث بهذه المؤسسة.

الهدف 3.416: تحسين جودة التعليم التقني والتكوين المهني الفلاحي

المؤشر 1.3.416 : نسبة نجاح المتدربين

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة نجاح المتدربين		%	95	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة نجاح المتدربين- الذكور	%	93	95	94	-	-	-	
	نسبة نجاح المتدربين-الاناث	%	100	95	96	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يتم احتساب هذا المؤشر عن طريق مقارنة عدد المتدربين الناجحين في السنة الثانية (عدد المتخرجين) على العدد الإجمالي للمتدربين المسجلين في السنة الثانية.

لا يحتسب هذا المؤشر من السنة الأولى نظرا لمغادرة بعض المتدربين خلال الأشهر الأولى من السنة الدراسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا المؤشر يحتسب بالنسبة للمتدربين الذين اجتازوا الامتحانات.

- **مصادر المعطيات**

محاضر المداولة لنتائج آخر السنة بالنسبة لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عدم توفر المعلومة في الوقت المحدد وعدم التوفر على نظام معلوماتي.

- **تعليق**

يعكس هذا المؤشر جودة التكوين الملقن والمردودية الداخلية لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي.

الهدف 4.416: تنظيم مهنة المستشار الفلاحي الخاص

المؤشر 1.4.416 : عدد الاعتمادات الممنوحة للمستشارين الفلاحيين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	358	1 100	546	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يتم منح الاعتماد من طرف وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بعد استطلاع اللجنة الوطنية للاستشارة الفلاحية التي تتكلف بدراسة طلبات الحصول على الاعتماد وإبداء رأيها.

تتكلف مديرية التعليم والتكوين والبحث بإعداد لائحة سنوية للمستشارين الفلاحيين المرخص لهم وتنشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية بقرار الوزير المكلف بالفلاحة. كما يمكن استشارة هذه اللجنة في كل المسائل المرتبطة بمهنة المستشار الفلاحي.تتولى مديرية التعليم والتكوين والبحث رئاسة وكتابة هذه اللجنة.

- **مصادر المعطيات**

- قاعدة المعطيات الخاصة بالمستشارين الفلاحيين؛
- اعتمادات وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- عقود خدمات المستشارين الخواص؛
- التقرير السنوي المعد من طرف المستشارين الفلاحيين.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

عائق تمويل الاستشارة الفلاحية الخاصة.

- **تعليق**

قام قطاع الفلاحة خلال سنة 2020 بتعديل التوقعات المبرمجة لهذه السنة ليتلاءم مع المستجدات الحالية التي عرضها القانون المالي التعديلي. حيث تم تحديد سقف التوقعات في 240 عوض 1100.

ويطمح "الجيل الأخضر 2020-2030" الوصول إلى 5000 مستشار فلاحي في غضون سنة 2030 من بينهم 3750 مستشارا خاصا، مع تقدير بمعدل 15٪ للأشخاص المعنويين سنويا، يجب أن نصل إلى 3200 شخص

ذاتي و550 شخص معنوي، مع العلم أنه سيكون ضروريا في أفق سنة 2030 احتساب المجموع من 2026 (مدة صلاحية الاعتماد هي 5 سنوات).

الهدف 5.416: إدماج مقاربة النوع في برامج التنمية الفلاحية

المؤشر 1.5.416 : عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد المستفيدين من التكوين المدمج للنوع الاجتماعي		عدد	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	عدد النساء القرويات المستفيدات من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	عدد	360	360	90	-	-	-	
	عدد نقط الارتكاز وأطر قطاع الفلاحة المستفيدين من التكوينات المدمجة للنوع الاجتماعي	عدد	90	60	90	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

احتساب العدد الفعلي للمستفيدين من التكوين.

- **مصادر المعطيات**

تقارير التكوينات الصادرة عن مديرية التعليم والتكوين والبحث.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق الأهداف حول هذا المؤشر يبقى رهينا بتوفر الوسائل اللوجستيكية

- **تعليق**

يقدم هذا المؤشر دليلا على الجهود المبذولة لتعزيز القدرات في أفق تعميم إدماج النوع الاجتماعي في برامج التنمية الفلاحية. إلا أنه مع التدابير المتخذة سنة 2020 من أجل الحد من انتشار وباء كورونا لم يتم إنجاز التكوين المبرمج حسب ماسبق تحديده في مشروع القانون المالي 2020 (360 بالنسبة لعدد النساء القرويات و60 بالنسبة لعدد نقط الارتكاز).

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

تتلخص استراتيجية برنامج المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية في بلورة وتفعيل أنشطة التفتيش والرقابة للوقاية من الأمراض التي يمكنها أن تؤثر سلبا على صحة الحيوانات أو المزروعات، بالإضافة إلى ضمان سلامة المنتجات الغذائية وفقا للمعايير الصحية المعمول بها والتأكد من خلوها من مسببات الأمراض التي يمكنها أن تشكل تهديدا على صحة المستهلك. ولتحقيق هذه الأهداف، تنفذ البرامج الأساسية التالية:

- الوقاية الصحية للثروة الحيوانية وحماية الرصيد النباتي؛
- الحماية الصحية للمنتجات الحيوانية ومراقبة المنتجات الغذائية النباتية أو ذات أصل نباتي؛
- تطوير ودعم المختبرات ومراقبة المدخلات الفلاحية.

في هذا الإطار تمت بلورة خارطة طريق على مدى 5 سنوات، وذلك من سنة 2021 إلى سنة 2025، تطمح إلى تعزيز السلامة الصحية للمنتجات الغذائية وإلى الاستجابة للتحديات الرئيسية للقطاع وذلك تماشيا مع التوجهات الاستراتيجية لـ **"الجيل الأخضر"**. كما تهدف هذه الخارطة بشكل أساسي إلى تطوير السلامة الصحية للمنتجات الغذائية وضبط المدخلات وكذلك حماية الرصيد الحيواني والنباتي وتعزيز ولوج المنتجات المغربية إلى الأسواق العالمية.

تستند هذه الخارطة على دعامتين أساسيتين وتتضمن 22 ورشا كما تحتوي على أزيد من مئة مشروع. وتتوزع أهم الأوراش المتضمنة في خارطة الطريق على النحو التالي:

الدعامة 1: الإجراءات ذات الأولوية

I. الحفاظ على الرصيد الحيواني والنباتي :

ينقسم إلى مجموعة من البرامج الفرعية، يمكن توضيح مضامينها على الشكل التالي:

برنامج الوقاية من الأمراض الحيوانية والمراقبة الصحية للقطيع وترقيم وتتبع مسار الحيوانات:

- ضمان السلامة الصحية للقطيع الوطني إزاء الأمراض الحيوانية المعدية عن طريق القيام بأنشطة محاربة ورصد الأمراض الحيوانية؛

- المراقبة الصحية إزاء معظم الأمراض الحيوانية المتواجدة على صعيد التراب الوطني والتي تعتبر غير متواجدة بالبلاد؛
- مواصلة وتكثيف أنشطة الرصد والمراقبة الصحية في نقط الحدود من أجل حماية القطيع الوطني؛
- استمرار التأهيل الصحي للدواجن؛
- ضمان تتبع ومراقبة مسار وتنقل الحيوانات.

برنامج حماية الرصيد النباتي:

- تدبير أزمات الصحة النباتية التي يواجهها المغرب (استئصال سوسة النخيل الحمراء، محاربة الحشرة القرمزية لنبات الصبار، الحد من انتشار مرض اللفحة النارية، تحديد بؤر مرض التريستيزا وكذا تدبير مكافحة الذبابة المتوسطية (السيراتيت))؛
- تتبع الحالة الصحية للمزروعات وكذلك الدعم التقني والخبرة لتعزيز الممارسات الجيدة في مجال وقاية النباتات؛
- رصد وتتبع الآفات الناشئة؛
- مراقبة الصحة النباتية داخل البلاد وعبر نقط العبور عند الاستيراد والتصدير؛
- الحجر الزراعي بالخصوص الحوامض وقصب السكر؛
- المكافحات الكبرى التي تهم مكافحة القوارض والطيور الضارة بالزراعات وحماية الغابات ومراقبة آلات رش المبيدات الزراعية.

برنامج مراقبة البذور والأغراس:

- مراقبة إنتاج البذور المعتمدة: الهدف من هذه العملية المراقبة الحقلية والمخبرية لإنتاج البذور من أجل الاعتماد للتأكد من جودتها ومن النقاوة والمطابقة الصنفية؛
- مراقبة الأغراس من أجل اعتمادها: يتجلى الهدف من هذه العملية القيام بمراقبة المشتل والحقل والمختبر، وفي أماكن تخزين الأغراس من أجل الاعتماد وذلك للتأكد من حالتها الصحية ومطابقتها للصنف وكذا من جودتها.

II. ضمان السلامة الصحية للمنتجات الغذائية :

ينقسم إلى برنامجين فرعيين، يمكن توضيح مضامينها على الشكل التالي:

برنامج السلامة الصحية للمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية:

- ضمان سلامة المنتجات على الصعيد المحلي وكذا المستوردة لحماية صحة المستهلك وحماية البيئة؛
- تحسين جودة المنتجات الوطنية من أجل ضمان تنافسيتها في الأسواق المحلية والدولية؛
- المراقبة الصحية البيطرية على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع للمنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني (بما فيها منتجات الصيد والأحياء المائية) والأعلاف الحيوانية؛
- تتبع المؤسسات العاملة في قطاع المنتجات الحيوانية أو ذات الأصل الحيواني.

برنامج مراقبة المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي والمضافات الغذائية:

- مراقبة السلامة الصحية للمنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها المضافات الغذائية؛
- وضع مخططات التتبع والمراقبة؛
- تتبع المؤسسات العاملة في المنتجات النباتية وذات الأصل النباتي بما فيها وسائل النقل عن طريق منح الاعتمادات والتراخيص الصحية والتحقق من نجاعة أنظمة المراقبة الذاتية الموضوعة من طرف هذه المؤسسات؛
- التحقق والموافقة على دلائل الاستعمالات الصحية الجيدة؛
- تحسين جودة المواد من أجل تنافسية جيدة للمواد الوطنية في السوق المحلية والدولية.

III. مختبرات التحليل والبحث ومراقبة المدخلات الفلاحية :

تحظى المراقبة التحليلية بأهمية خاصة وتشكل أداة أساسية لتنفيذ المهام المختلفة التي يقوم بها المكتب. في عام 2017 تم إجراء 230.000 تحليل من قبل مختبرات المكتب والتي تنتشر في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. ومن أجل تعزيز شبكة المعامل المذكورة، ينبغي على وجه الخصوص ما يلي:

- توسيع مجالات اختصاص المختبرات للأنشطة التحليلية الأخرى؛
- صيانة وتعزيز نظام ضمان جودة المختبرات وتوسيع نطاقات الاعتماد إلى مناطق جديدة؛
- تطوير المختبرات المرجعية.

ومن جهة أخرى يسهر المكتب على توفير مدخلات فلاحية ذات جودة مضمونة ولا تشكل خطرا على صحة المستعمل والمستهلك وفق معايير الاستعمال المنصوص عليها برخص البيع. وفي هذا الإطار يحرص المكتب على:

- تقييم ودراسة المدخلات الفلاحية قبل السماح لها بالتداول على الصعيد الوطني؛
- إعادة تقييم المبيدات المرخص لها على ضوء ما استجد من معطيات علمية وميدانية؛

- مراقبة المؤسسات التي توزع أو تنتج أو تعبئ المدخلات الفلاحية.

الدعامة 2: تعزيز القدرات

- تطوير التقييس واليقظة الصحية والصحة النباتية؛
- تعزيز الإطار التنظيمي؛
- التحول الرقمي وتأمين نظم المعلوميات؛
- تثمين الرأسمال البشري وتحسين ظروف العمل؛
- تعزيز الحكامة؛
- تطوير التواصل؛
- توطيد الشراكات (الوطنية والدولية)؛
- إعادة هيكلة المكتب.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية حماية الرصيد الحيواني والنباتي؛
- مديرية مراقبة المنتجات الغذائية؛
- مديرية المدخلات والمختبرات؛
- مديرية تقييم المخاطر والشؤون القانونية؛
- المديرية الإدارية والمالية.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.417: حماية الرصيد الحيواني والنباتي

المؤشر 1.1.417 : نسبة إجراءات الوقاية أو المراقبة/عدد الإجراءات المبرمجة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	107	85	85	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: عدد الحيوانات الملقحة أو المعالجة أو التي تم الكشف عنها بالمقارنة مع العدد المقدر للحيوانات المعنية بالبرامج الوقائية الخاصة بالأمراض الحيوانية (أبقار، ماعز، أغنام، إبل، خيليات، كلاب مملوكة)؛
- **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني؛
- **منحى تطور المؤشر**: يتغير حسب تطور الوضعية الصحية للأمراض الحيوانية (الطابع غير المرتقب لبعض الأمراض الحيوانية).

- **مصادر المعطيات**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق المؤشر مرتبط بالتقدير الصائب لعدد رؤوس الماشية المعنية حسب مختلف البرامج.

- **تعليق**

يسمح هذا المؤشر بقياس درجة إنجاز البرنامج الوقائي (تتبع وتقييم الأنشطة الخاصة بالوقاية من الأمراض الحيوانية).

تعد 2019 سنة استثنائية، إذ تم تسجيل بؤر لمرض الحمى القلاعية عند الأبقار وعند المجترات الصغيرة. هذه الوضعية الوبائية دفعت المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية لاتخاذ خطة عمل استعجالية لمحاربة المرض وذلك بالقيام بتنظيم:

- حملتين على الصعيد الوطني للتلقيح ضد الحمى القلاعية عند الأبقار (حملة تلقيح كل 6 أشهر)؛
- حملة وطنية لتلقيح المجترات الصغيرة ضد مرض الحمى القلاعية؛
- حملة تلقيح تذكيرية ضد الحمى القلاعية عند الأغنام والماعز في المناطق المعرضة لخطر المرض.

المؤشر 2.1.417 : نسبة الحيوانات المرقمة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	150	80	80	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: عدد الحيوانات التي تم ترقيمها بالمقارنة مع العدد المقدر لرؤوس القطيع المعني بالترقيم؛
- **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

الجمعيات المهنية والمديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (المصالح البيطرية الإقليمية).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يسمح المؤشر السالف الذكر بقياس، مع دقة جيدة، نسبة الحيوانات التي تم ترقيمها لأن احتمال ضياع حلقات الترقيم عند الحيوانات المرقمة يبقى ضعيفا (نسبة أقل من 1% حسب كل صانع لهذه الحلقات).

- **تعليق**

إن تنظيم حملة تلقيح عامة مقترنة بالترقيم مكنت من تحسين الإنجازات الخاصة بترقيم الحيوانات بالمقارنة مع السنوات السابقة.

المؤشر 3.1.417 : نسبة الضيعات الفلاحية المتابعة أو المراقبة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	239	95	95	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: الضيعات المستهدفة والتي تمت متابعتها خلال السنة من قبل مصالح حماية النباتات من أجل تقييم الحالة الصحية للمزروعات؛
- **نطاق المؤشر**: التراب الوطني؛
- **اتجاه تطور المؤشر**: الارتفاع، شرط تعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات أو الاستعانة بمصادر خارجية عبر انتداب المكتب لبعض الأنشطة إلى الخواص.

- **مصادر المعطيات**

المديريات الجهوية للمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق المؤشر مرتبط بتعزيز وتقوية الإمكانيات البشرية والمادية لمصالح حماية النباتات وبالحالة الصحية للنباتات.

- **تعليق**

تم سنة 2019 إنجاز 239% من برنامج العمل المسطر نتيجة لتشديد المراقبة الصحية للنباتات ورصد وتتبع الآفات الناشئة كالحشرة القرمزية لنبات الصبار وفيروس تريستيزا وفيروس شاركا وكزيليلا فاستيديوسا وذبابة الخوخ ونيماتودا الصنوبر...

المؤشر 4.1.417 : نسبة البذور والاغراس المعتمدة

		الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
نسبة البذور والاغراس المعتمدة		%	-	-	-	-	-	-	
المؤشرات الفرعية	نسبة البذور والاغراس المعتمدة - البذور	%	87	100	100	-	-	-	
	نسبة البذور والاغراس المعتمدة - الاغراس	%	108	100	100	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

  - **طريقة الحساب:**

-(كمية البذور المعتمدة \كمية البذور المتوقعة) *100

-(كمية الشتائل المعتمدة\ كمية الشتائل المتوقعة) *100

  - **نطاق المؤشر:** أهم جهات إنتاج البذور والأغراس.

- **مصادر المعطيات**

المصالح المركزية للمكتب الوطني ومهني القطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

مرتبط بعقد البرنامج المبرم بين الحكومة والمهنيين.

- **تعليق**

يوفر المؤشر معلومات عن إنتاج البذور والأغراس المعتمدة ويمكن قياس تطور استعمالها من طرف الفلاحين، كما هو مشار إليه في مخطط المغرب الأخضر الذي يهدف إلى تشجيع استعمال البذور والأغراس المعتمدة وتحسين المردودية وجودة الإنتاج.

عرفت طلبات اعتماد الأغراس ارتفاعا نسبيا فاق التوقعات المسطرة لسنة 2019 وهو ما يفسر نسبة 108% المنجزة.

وقد كان مخطط المغرب الأخضر يهدف لتوفير 2.8 مليون قنطار من البذور المعتمدة في حدود 2020، لكن وفي السياق الجديد للجيل الأخضر فقد تم تخفيض الهدف المذكور إلى 2.5 مليون قنطار. ولهذه الغاية، وتماشيا مع استراتيجية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات التي تهدف لإنتاج 2.5 مليون قنطار من البذور المعتمدة سنويا إلى غاية 2030، فقدتم تغيير توقعات 2021 إلى 2023 من 2.8 إلى 2.5 مليون قنطار.

الهدف 2.417: تحسين سلامة وجودة المنتجات الغذائية

المؤشر 1.2.417 : نسبة اللحوم المراقبة /كمية اللحوم المنتجة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	65	66	67	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: كمية اللحوم المراقبة بالمجازر من طرف المصالح البيطرية / كمية اللحوم المنتجة على الصعيد الوطني؛
- **محيط المؤشر**: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية (بالنسبة للحوم المراقبة)؛
- مديرية تنمية سلاسل الإنتاج (بالنسبة لكمية اللحوم الحمراء المنتجة على المستوى الوطني).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق المؤشر مرتبط بمدى دقة التوقعات فيما يخص كمية اللحوم المنتجة على الصعيد الوطني.

- **تعليق**

يوفر المؤشر معلومات عن معدل تغطية الرقابة الصحية التي تقدمها الخدمات البيطرية للحوم الموجهة للاستهلاك العام.

الهدف 3.417: ضمان الاعتمادية والاعتراف بنتائج التحاليل المخبرية

المؤشر 1.3.417 : نسبة مجالات التحليل المعتمدة/ المجالات التي عرضت للاعتماد

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	100	100	100	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

- **طريقة الحساب**: عدد مجالات التحليل أو المختبرات المعتمدة مقارنة مع المجالات المقدمة للاعتماد؛
- **نطاق المؤشر**: المدن التي توجد بها مختبرات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

- **مصادر المعطيات**

- مختبرات التحليل والبحوث الإقليمية التابعة للمكتب؛
- المختبرات الوطنية وهيئة الاعتماد (مصلحة الاعتماد المغربية SEMAC).

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يعتمد تحقيق هذا المؤشر على برنامج العمل السنوي للمختبرات وكذا البرامج الاستعجالية الطارئة التي تشكل أعباء إضافية تستنفذ قدرات وموارد المختبرات وتؤثر على برامج العمل المسطرة.

- **تعليق**

المؤشر يساعد على ضمان موثوقية التحليلات والخدمات التي تقدمها مختبرات المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية.

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يوفر المجال الفلاحي الوطني إمكانيات من الأراضي الفلاحية والمراعي (خارج المجال الغابوي) تمتد على مساحة تقدر بما يناهز 62 مليون هكتار أي ما يفوق 86 % من المساحة الإجمالية الوطنية. وتتوزع حسب الاستعمالات إلى صنفين:

- مساحات قابلة للزراعة (8،7 مليون هكتار أي ما يناهز 12 % من المساحة الإجمالية)؛
- مساحات رعوية (53 مليون هكتار أي 74 % من المساحة الإجمالية).

تمثل المساحات المسقية1,6 مليون هكتار أي 17 % من الأراضي القابلة للزراعة. أما باقي المساحات القابلة للزراعة أي 7,2 مليون هكتار فهي أراضي بورية. على هذا الأساس يعد إعداد المجال الفلاحي إحدى البوابات الرئيسية لسياسات التنمية الفلاحية والقروية.

في المناطق المسقية وعلى اعتبار ندرة الموارد المائية يبقى التحدي الأكبر هو تحسين إنتاجية الماء والرفع من مستوى تثمينه.

البرنامج الاستثماري لمجال الري وتهيئة المجال الفلاحي للسنة المالية 2021 يدخل ضمن الاستراتيجية الفلاحية الجديدة " الجيل الأخضر 2020-2030 "، وتحديدا فيما يخص تحسين كفاءة المياه والطاقة المحددة في هذه الاستراتيجية، وذلك عبر البرامج الفرعية والإصلاحات التالية:

- تحسين كفاءة المياه والطاقة عبر:
  - تحديث أنظمة الري وتثمين مياه الري؛
  - تثمين الموارد المائية المعبئة بواسطة السدود؛
  - تنمية الفلاحة الأسرية المسقية؛
  - تطوير الضخ الشمسي في الري.
- الاستثمار في المحافظة على الوعاء العقاري الفلاحي والرعوي وتثمين الأراضي الجماعية؛
- تطوير مشاريع الري بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاريع الإدارة المفوضة.

ولتحقيق أهداف استراتيجية " الجيل الأخضر 2020-2030 "، التي تتمحور حول العنصر البشري وتنمية فلاحية مستدامة، يتجزأ برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي إلى البرامج الاستثمارية التالية:

- **البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري:** في إطار استراتيجية الجيل الأخضر والبرنامج الوطني للتزويد بمياه الشرب والري 2020-2027، سيتم توسيع الري الموضعي على مساحة تقدر ب 350 ألف هكتار، تنقسم إلى 150 ألف هكتار تخص مشاريع التحويل الجماعي و200 ألف هكتار تخص مشاريع التحويل الفردي. ويشمل برنامج التحويل الجماعي مواصلة وإتمام مشاريع تحديث الأنظمة في مناطق الري الكبرى على مساحة 50 ألف هكتار وإطلاق مشاريع جديدة على مساحة 100 ألف هكتار؛
- **برنامج تثمين الموارد المائية المعبئة بواسطة السدود:** يهدف هذا البرنامج الى تحسين الكفاءة المائية قصد الرفع من دخل الفلاحين وإحداث فرص العمل؛
- **برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري:** يهتم بجذب المنعشين من القطاع الخاص للاستثمار في إدارة البنية التحتية العامة للري بموجب عقود الإدارة المفوضة. إذ يهدف إلى جذب التمويل الخاص لتنفيذ وإدارة مشاريع الري العمومية وتحسين وإضفاء الطابع المهني على خدمة المياه؛
- **برنامج تهيئة المجال الفلاحي**، الذي يشمل:
  - تطوير الزراعة السقوية الصغيرة من خلال إعادة تأهيل وحماية مناطق الري الصغرى والمتوسطة؛
  - الاستثمار في المحافظة على الأراضي الفلاحية والرعوية وتطوير الأراضي الجماعية من خلال القيام بتهيئة الأراضي والمحافظة على الأراضي الزراعية وإعداد الأراضي الرعوية وتنظيم ترحال الرعاة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.418: تحسين مردودية أنظمة الري

المؤشر 1.1.418 : المساحات الإجمالية المسقية التي تمت عصرنتها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	83 589	105 700	108 500	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

هكتارات معصرنة مسقية(ha-mi-eau): المساحة التي تمت عصرنتها فعليا (تسلم أشغال)، ويمكن وضع المياه رهن إشارة الفلاحين على مستوى الضيعة.

- **مصادر المعطيات**

•مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛

•المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛

•المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتائج المتوخاة مشروط بانضمام وانخراط الفلاحين في المشاريع وقدرة المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمديريات الجهوية للفلاحة في التحكم في المنشآت.

- **تعليق**

قام قطاع الفلاحة خلال سنة 2020 بتعديل التوقعات المبرمجة لهذه السنة ليتلاءم مع المستجدات الحالية التي عرضها القانون المالي التعديلي. حيث تم تحديد سقف التوقعات في98250 عوض 105700.

ويمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد التجهيز الخارجي والداخلي للضيعات، سيمكن هذا المؤشر من تقييم اقتصاد مياه الري وكذا تثمينها.

المؤشر 2.1.418 : المساحة الإجمالية المجهزة بتقنيات الري المقتصدة للمياه

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	456 600	475 000	551 000	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يهم مجموع المساحات المجهزة بالري بالتنقيط على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

تحقيق النتائج مرتبط بتبني الري بالتنقيط من طرف الفلاحين وتوفر الاعتمادات اللازمة المخولة للإعانات الممنوحة من طرف الدولة وكذا قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الأشغال.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له، وذلك في إطار التحفيزات التي تمنحها الدولة عن طريق صندوق التنمية القروية. بعد تجهيز الضيعات بالري الموضعي، سيتيح هذا المؤشر تقييم الاقتصاد في مياه الري وكذا تثمينها.

الهدف 2.418: تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة السدود المنجزة أو تلك التي في طور الانجاز

المؤشر 1.2.418 : المساحات الإجمالية الجديدة المجهزة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	33 180	36 280	39 780	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

مجموع المساحات الجديدة المجهزة على الصعيد الوطني في إطار برنامج توسيع الري بسافلة السدود.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج بعوامل خارجية معينة يصعب التنبؤ بها في برمجة المشاريع والتي تساهم في تأخير جداول تنفيذ مشاريع برنامج توسيع الري. يمكن تلخيص هذه العوامل على النحو التالي:

- برمجة الميزانية التي تبقى رهينة بالاعتمادات المالية المخصصة لقطاع الفلاحة برسم قانون المالية؛
- الظروف المناخية (تقلبات المناخ وفترات التوقف عن الأشغال)؛
- قدرات المقاولات المكلفة بتنفيذ هذه المشاريع؛
- التأخر في تشغيل بعض السدود؛
- بطء وتعقيد إجراءات نزع الملكية والضم.

- **تعليق**

قام قطاع الفلاحة خلال سنة 2020 بتعديل التوقعات المبرمجة لهذه السنة ليتلاءم مع المستجدات الحالية التي عرضها القانون المالي التعديلي. حيث تم تحديد سقف التوقعات في 33430 عوض 36280.

ويمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انطلاق عملية السقي، يتيح هذا المؤشر من تقييم تثمين المياه التي تمت تعبئتها بواسطة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

الهدف 3.418: تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي

المؤشر 1.3.418 : المساحات المستصلحة بدوائر السقي الصغير والمتوسط

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	105 522	100 000	127 522	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المستصلحة سنويا على مستوى دوائر السقي الصغير والمتوسط على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالدراية الواسعة للمصالح المكلفة بالتنفيذ وتحكمها في التكاليف، انخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز هذه الأشغال...

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انطلاق عملية السقي، يتيح هذا المؤشر كذلك قياس تحسين مستوى التنمية وإعداد المجال الفلاحي.

المؤشر 2.3.418 : المساحات المجهزة بتقنيات المحافظة على المياه والتربة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	7 400	7 000	8 400	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس مجموع المساحات المجهزة سنويا بتقنيات المحافظة على المياه والتربة على الصعيد الوطني.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج أساسا بالعوامل المناخية (التقلبات المناخية، فترات توقف الاشغال) وانخراط الفلاحين في مشاريع الإعداد العقاري وقدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الأشغال.

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد انجاز عمليات التهيئة، يتيح هذا المؤشر كذلك قياس تحسين مستوى المحافظة على خصوبة الأراضي.

المؤشر 3.3.418 : مساحات المراعي المجهزة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
هكتار	581 240	680 000	690 000	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يحتسب المؤشر على أساس المساحات المجهزة سنويا على المستوى الوطني.

تهم تدخلات التهيئة التي تأخذ بعين الاعتبار لحساب المؤشر :

- تدخلات تحسين المراعي (مساحة المحميات، مساحة غرس الشجيرات...)؛
- نقط الماء لتوريد الماشية، ولتجنب التداخل، يتم فقط احتساب نقاط المياه التي تم إنجازها خارج مواقع التحسين الرعوي. المساحة المكافئة التي تغطيها نقطة مائية هي نصف قطر 1.5 كيلومتر أي مايعادل حوالي 700 هكتار.

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي؛
- المديريات الجهوية للفلاحة؛
- المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

يرتبط تحقيق النتائج المتوخاة بتوفير التمويل اللازم وتوفر الوعاء العقاري وبالعوامل المناخية (التقلبات المناخية وفترات توقف الأشغال) وانخراط مربي الماشية في مشاريع إعداد المجالات الرعوية و كذا قدرات المقاولات المكلفة بإنجاز الاشغال...

- **تعليق**

يمكن المؤشر من قياس فعالية تحقيق الهدف السنوي المخطط له. وبعد إنجاز عمليات التهيئة، يتيح هذا المؤشر كذلك قياس تحسين مستوى تنمية المراعي.

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

ساهمت الاستراتيجيات القطاعية بشكل ملحوظ في النهوض بمستوى عيش ساكنة الوسط القروي والمناطق الجبلية، حيث أنجزت السلطات العمومية برامج ومشاريع مندمجة فيما يخص القطاعات الإنتاجية سواء تعلق الأمر بمخطط المغرب الأخضر أو برؤية 2020 للسياحة أو رؤية 2015 للصناعة التقليدية.

مكنت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله سنة 2005والتي تهدف إلى الرفع من مستوى ولوج ساكنة الوسط القروي والمناطق الجبلية إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية، من محاربة الهشاشة وتحسين مؤشرات التنمية البشرية وتعزيز المكتسبات المحققة في إطار البرامج القطاعية الخاصة كالبرنامج الوطني للطرق القروية وبرامج الكهربة القروية ومد العالم القروي بالماء الصالح للشرب وتعزيز خدمات الصحة والتعليم.

غير أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة من لدن كافة القطاعات الحكومية، لازالت مؤشرات التنمية البشرية في العالم القروي ضعيفة ولا تسمح بإبراز كل مؤهلاته على المستوى المجالي، لاسيما في مناطق الجبال والواحات التي تتميز بهشاشة التوازنات الطبيعية وصغر مساحات الاستغلاليات الفلاحية ومحدودية مستوى اندماج التدخلات العمومية.

ومع دخول مخطط المغرب الأخضر حيز التنفيذ، مكنت المشاريع المنجزة في إطار دعامة الفلاحة التضامنية بشكل ملحوظ من النهوض بمستوى عيش ساكنة هذه المناطق. ولتحقيق تنمية قروية مستدامة، وجب تبني مقاربة مجالية مبنية على مبدأ التشاركية الفعلي لقطاع الفلاحة مع كافة القطاعات التنموية الأخرى (السياحة، الصناعة التقليدية، المعادن...) في تناغم تام مع برامج التهيئة المجالية.

وانطلاقا من هذا المنظور، قامت الحكومة بإعداد استراتيجيتين، تهم الأولى الواحات ومناطق الأركان أما الثانية فتهم المناطق الجبلية ويتعلق الأمر ب: البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية.

ترتكز هذه الاستراتيجيات على **ثلاثة محاور**:

- يتعلق **الأول** بالتأهيل التضامني لتسهيل استفادة هذه المناطق من الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والمرافق العمومية والماء والكهرباء والبنيات التحتية؛
- ويهم **الثاني** إنجاز مشاريع محلية مندمجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

- ويخص **الثالث** إنجاز مشاريع كبرى مهيكلة تخص الولوج للأسواق الكبرى وتأهيل المراكز الحضرية وإحداث محطات سياحية كبرى ومحطات للطاقات الشمسية والريحية وذلك من أجل إدماج المناطق الجبلية في المحيط الاقتصادي الوطني.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش بتاريخ 30 يوليوز 2015، والذي دعا من خلاله صاحب الجلالة نصره الله الحكومة إلى إعداد خطة عمل مبنية على التعاون ما بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية من أجل تمويل مشاريع البنية التحتية في الجماعات والجهات المنعزلة، وكذا تحديد برنامج دقيق لتنزيلها على أرض الواقع، تم إعداد **"برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي"**.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية من خلال فك العزلة عنها عبر بناء الطرق والمسالك القروية والمنشآت الفنية المرتبطة بها وتحسين مؤشرات ربط هذه الساكنة بالشبكة الكهربائية وبالماء الشروب، بالإضافة إلى تحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

ويرتبط إطار الحكامة المعتمد بالإطار المؤسساتي للاستراتيجية الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، من خلال اللجنة الوطنية التي يرأسها السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات واللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية برئاسة مشتركة بين السادة الولاة ورؤساء المجالس الجهوية.

وتجدر الإشارة أن برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية يندرج ضمن المحور الأول للاستراتيجية السالفة الذكر ويشكل الجزء الرئيسي لخطة عمل "برنامج تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية" في أفق 2023.

ومن جهة أخرى، وفقا لاستراتيجية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية وبتكامل مع برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، يضم البرنامج مشاريع تندرج ضمن المحور الثاني للاستراتيجية أعلاه **واستراتيجية الجيل الأخضر**. تمت تنمية هذه المشاريع بتنسيق مع الجهات المانحة الأجنبية وتتمثل في مشروعين بشراكة مع البنك الدولي للتنمية الفلاحية ويهم الأمر " مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية بالأطلس" بأقاليم ورزازات وتنغير وبني ملال و " مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بتازة" و "مشروع التنمية القروية الشامل بجهة طنجة تطوان الحسيمة" بشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية.

و جذير بالذكر أن مؤشرات الأداء المقترحة في إطار اهداف تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية تقتصر على إنجازات برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية وخاصة على المشاريع الممولة من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية حيث إن هذا البرنامج يمثل الجزء الرئيسي في خطة العمل.

في هذا الصدد، تتم تعبئة مؤشرات الأداء بناء على الإنجازات المحققة على مستوى كل برنامج عمل سنوي لبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية. ونتيجة لذلك، فإن الإنجازات برسم مخططات العمل السنوية الماضية المذكورة في مصفوفة المؤشرات تتطور مع تقدم تنفيذ البرنامج. وهكذا، فالأرقام المقدمة تمثل الإنجازات أو توقعات الإنجازات التراكمية برسم كل سنة.

و في نفس السياق، نذكر ان توقعات الفترة الممتدة بين 2021 و2023 وكذا القيم المستهدفة ستكون تقريبية وذلك لأن تنفيذ برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية يرتكز على برمجة تصاعدية لخطط العمل الجهوية السنوية المنجزة من طرف اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية والمصادق عليها من طرف اللجنة الوطنية. ونتيجة لذلك، فإن التوقعات المذكورة في مصفوفة المؤشرات تمثل تقديرات مرتكزة على التوقعات المالية 2017 – 2023 من جهة ،والمعايير المعمول بها من جهة ثانية. ووفقا لقانون المالية المعدل لسنة 2020 والذي تم بموجبه خفض ميزانية صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية والتأطير المالي لقانون المالية 2021، تم خفض توقعات خطط العمل لسنتي 2020 و2021.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

تعطي مشاريع برنامج تطوير المجال القروي والمناطق الجبلية أهمية قصوى لمقاربة النوع.

فبالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية، فإنها تستهدف وتعطي الأولوية:

- لصغار الفلاحين ذوي الدخل القائم على الاستغلاليات الفلاحية التي لا تتجاوز هكتارين للمساحات المسقية و10هكتارات للبورية أو صغار مربي الماشية الذين لا تتجاوز قطعانهم 50 رأسا من الأغنام والماعز؛
- لمجموعات النساء ربات الأسر والأسر التي لا تملك أرضا وعلى دراية بممارسات الأنشطة الفلاحية أو غير الفلاحية؛
- للنساء الشابات والرجال العاطلون عن العمل والذين لديهم رغبة في الحصول على تكوين عملي لإنشاء أنشطتهم المدرة للدخل.

وبالنسبة لمشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة فإنه يعطي مكانة مهمة لتقوية قدرات صغار الفلاحين (نساء ورجال) وكذا تعاونياتهم والمقاولات الصغرى عن طريق تمويل القروض الصغرى وخاصة لفائدة الفئات الهشة من النساء والشباب

2. مسؤول البرنامج

مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية.

3. المتدخلين في القيادة

- اللجنة الوطنية للتنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- اللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية؛
- المدراء الجهويون للفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.419: تحسين ظروف عيش ساكنة العالم القروي والمناطق الجبلية

المؤشر 1.1.419 : طول الطرق والمسالك القروية التي تم بناؤها أو تأهيلها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
كلم	4 940	6 140	7 340	11 340	16 340	20 000	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم قياس الطول التراكمي للطرق والمسالك المنجزة مع توالي السنوات في إطار هذا البرنامج بناء على المعطيات المعبئة في النظام المعلوماتي من طرف المصالح القائمة على انجاز المشاريع، مما يمكن من قياس كفاءة الإنجاز مقارنة مع القيمة المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية الذي طورته مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بشراكة مع مديرية نظم المعلوميات لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يمثل مصدر المعلومات حول الإنجازات المحققة في إطار هذا البرنامج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يمكن من قياس فعالية وآثار البرنامج على الساكنة المستفيدة منه.

- **تعليق**

كان من المتوقع ارتفاع وتيرة الإنجاز لتستقر ابتداء من 2020 في 4000 كلم سنويا، لتصل إلى 20000 كلم سنة 2023. لكن بسبب جائحة كورونا عرفت ميزانية البرنامج انخفاضا كبيرا خلال سنتي 2020 و2021. لذلك فإن تحقيق القيمة المستهدفة المحددة قبل إنطلاق برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية، 20000 كلم، رهين بتعويض هذا العجز على مستوى الميزانية برسم سنتي 2022 و 2023.

المؤشر 2.1.419 : عدد المراكز الصحية التي تم بناؤها أو تأهيلها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	399	439	659	879	1 100	1 100	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب العدد التراكمي للمراكز الصحية التي تم بناؤها أو تأهيلها مع توالي السنوات في إطار هذا البرنامج بناء على المعطيات المعبئة في النظام المعلوماتي من طرف المصالح القائمة على انجاز المشاريع، مما يمكن من قياس كفاءة الإنجاز مقارنة مع القيمة المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية الذي طورته مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بشراكة مع مديرية نظم المعلوميات لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يمثل مصدر المعلومات حول الإنجازات المحققة في إطار هذا البرنامج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يمكن من قياس فعالية وآثار البرنامج على الساكنة المستفيدة منه.

- **تعليق**

تقدم البرنامج بوتيرة جيدة خلال 2017-2019، حيث تم انجاز أكثر من 36% من القيمة المستهدفة في ظرف سنتين فقط، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انطلاق البرنامج متأخرا سنة 2017. وقد أثرت جائحة كورونا سنة 2020 بشكل ملفت على الإنجاز المسجل من طرف هذا المؤشر ورغم ذلك من المتوقع تحقيق القيمة المستهدفة في الأجل المحدد.

المؤشر 3.1.419 : عدد المؤسسات التعليمية التي تم بناؤها أو تأهيلها

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	950	1 100	1 150	1 330	1 500	1 500	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب العدد التراكمي للمؤسسات التعليمية التي تم بناؤها أو تأهيلها مع توالي السنوات في إطار هذا البرنامج بناء على المعطيات المعبئة في النظام المعلوماتي من طرف المصالح القائمة على انجاز المشاريع، مما يمكن من قياس كفاءة الإنجاز مقارنة مع القيمة المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية الذي طورته مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بشراكة مع مديرية نظم المعلوميات لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يمثل مصدر المعلومات حول الإنجازات المحققة في إطار هذا البرنامج .

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يمكن من قياس فعالية وآثار البرنامج على الساكنة المستفيدة منه.

- **تعليق**

تقدم البرنامج بوتيرة أسرع من المتوقع خلال 2017-2019، حيث تم إنجاز 63% من القيمة المستهدفة في ظرف سنتين فقط، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار انطلاق البرنامج متأخرا سنة 2017. لذلك، رغم تداعيات جائحة كورونا من المتوقع تحقيق القيمة المستهدفة في الأجل المحدد.

المؤشر 4.1.419 : عدد الدواوير الموصولة بشبكة الكهرباء

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	15	15	15	15	15	15	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب العدد التراكمي للدواوير التي تم ربطها بالشبكة الكهربائية في إطار هذا البرنامج بناء على المعطيات المعبئة في النظام المعلوماتي من طرف المصالح القائمة على انجاز المشاريع، مما يمكن من قياس كفاءة الإنجاز مقارنة مع القيمة المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية الذي طورته مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بشراكة مع مديرية نظم المعلوميات لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يمثل مصدر المعلومات حول الإنجازات المحققة في إطار هذا البرنامج

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يمكن من قياس فعالية وآثار البرنامج على الساكنة المستفيدة منه.

- **تعليق**

فيما يخص مشاريع ربط الساكنة بشبكة الكهرباء، قررت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إعفاء صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من المساهمة في تمويل هذه النوعية من المشاريع في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي منذ سنة 2018. حيث أوكلت مهمة تمويل هذه المشاريع لمصادر التمويل الأخرى (المكتب الوطني للماء والكهرباء، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الجهوية).

المؤشر 5.1.419 : عدد الدواوير المزودة بالماء الصالح للشرب

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
عدد	70	70	70	70	70	70	2023

- **توضيحات منهجية**

يتم حساب العدد التراكمي للدواوير التي تم تزويدها بالماء الصالح للشرب في إطار هذا البرنامج بناء على المعطيات المعبئة في النظام المعلوماتي من طرف المصالح القائمة على انجاز المشاريع، مما يمكن من قياس كفاءة الإنجاز مقارنة مع القيمة المستهدفة.

- **مصادر المعطيات**

نظام المعلومات لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية الذي طورته مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية بشراكة مع مديرية نظم المعلوميات لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات يمثل مصدر المعلومات حول الإنجازات المحققة في إطار هذا البرنامج.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

هذا المؤشر لا يمكن من قياس فعالية وآثار البرنامج على الساكنة المستفيدة منه.

- **تعليق**

فيما يخص مشاريع تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب، قررت اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إعفاء صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية من المساهمة في تمويل هذه النوعية من المشاريع في إطار برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي منذ سنة 2018. حيث أوكلت مهمة تمويل هذه المشاريع لمصادر التمويل الأخرى (المكتب الوطني للماء والكهرباء، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمجالس الجهوية).

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

1. ملخص استراتيجية البرنامج وغاياتها العامة

يهدف هذا البرنامج إلى تمكين الإدارة المركزية للوزارة القيام بالمهام المنوطة بها على أحسن وجه والتي تتعلق بالقيادة الاستراتيجية والتتبع والتقييم. كما يرمي إلى تمكين المصالح الخارجية للوزارة من إنجاز البرامج المسطرة على مستوى مناطق نفوذها في أحسن الظروف. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي:

- تتبع وتقييم إنجاز استراتيجية "الجيل الأخضر"، قصد توجيه تدخلات مختلف الفاعلين في تنمية القطاع الفلاحي على الصعيد الوطني والجهوي؛
- إنجاز الإحصائيات والاستقصاءات والدراسات الاستراتيجية، بهدف توفير المعلومات الضرورية والمعرفة الدقيقة للقطاع، لكافة المتدخلين في القطاع الفلاحي؛
- تنفيذ المخطط المديري لنظام المعلوميات الذي يهم المصالح المركزية والخارجية للوزارة وكذا المؤسسات العمومية الخاضعة لوصايتها؛
- وضع نظام معلوماتي بغية تتبع أداء وفعالية القطاع الفلاحي، وكذا مدى تنفيذ المشاريع والبرامج؛
- تنمية الموارد البشرية للوزارة وذلك عبر وضع مخطط للتكوين والتدبير التوقعي للموظفين وكذا تدبير الكفاءات والمسارات المهنية؛
- إعداد وتحيين النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة بمجالات تدخل الوزارة؛
- تنمية وتقوية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع التنظيمات المتخصصة؛
- توفير الدعم اللوجستيكي ووسائل العمل لفائدة المصالح المركزية للوزارة.

- **ملخص حول تكريس بعد النوع في استراتيجية البرنامج**

2. مسؤول البرنامج

الكتابة العامة لقطاع الفلاحة.

3. المتدخلين في القيادة

- مديرية المالية؛
- مديرية الموارد البشرية؛
- مديرية نظم المعلوميات؛

- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية؛
- مديرية الاستراتيجية والاحصائيات؛
- المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

4. أهداف و مؤشرات قياس أداء البرنامج

الهدف 1.430: تنمية كفاءات موظفي قطاع الفلاحة

المؤشر 1.1.430 : عدد المستفيدين من التكوين

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
(يوم/شخص/تكوين)	19 782	16 500	15 000	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

- **كيفية احتساب المؤشر**: يوم/شخص/تكوين = مجموع عدد المشاركين x المدة(تم الحصول على عدد المشاركين في كل دورة من خلال قوائم الحضور في أيام التكوين).

يمكن المؤشر المعتمد من احتساب عدد الموظفين الذين استفادوا خلال السنة من برامج التكوين المستمر، وكذا عدد أيام التكوين المستفاد منها بالنسبة لكل موظف. فهو بذلك يستند إلى العنصر المالي والعامل البشري في احتساب نسبة المجهود المبذول لتقويم مدى نجاعة مجهودات الوزارة على مستوى التكوين المستمر مع التدقيق في ذات الوقت في طبيعة المستفيدين داخل منظومة شريحة الموظفين سواء من حيث النوع (نسبة مشاركة المرأة مقارنة بالرجل)، أو من حيث الصنف (المسؤولين، الأطر، موظفي الدعم).

- **مصادر المعطيات**

- مديرية الموارد البشرية.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لتقييم أنجع لنتائج المؤشر المعتمد يلزم الأخذ بعين الاعتبار حدود المؤشر المتعلقة أساسا بما يلي:

- عدم كفاية الغلاف المالي المخصص للتكوين المستمر لمتطلبات التطور الحاصل في إطار الكتلة الأجرية؛
- كلفة النفقات الأخرى المصاحبة للتكوين المستمر (النقل، المبيت، الأكل)، وايضا النفقات غير الظاهرة (الغياب، تقديم التكوين بشكل لا يلائم الانتظارات ...) يجب ضبطها بشكل جيد.

- **تعليق**

الخطة الرئيسية الجديدة للتكوين المستمر 2016-2020 تمهد آفاقا جديدة لنجاعة الاستراتيجية القطاعية في مجال الموارد البشرية، من خلال تعزيز التكوين المستمر وعلاقته مع مختلف مكونات القطاع، وكذا نظام قيادته وتسييره الجديد المبني على الأداء والنتائج، بالإضافة للعائد على الاستثمار الذي يقاس عن طريق رفع مهارات الموظفين عبر أدوات يتم إنزالها تدريجيا.

بيد أن، عدة إكراهات تنضاف للوسائل الميزانياتية لضمان إنجاح دورات التكوين المستمر، كما أن المسطرة المفروضة للقيام بالخدمات تترك هامشا ضيقا في اختيار شركاء التكوين بما يناسب أهداف التكوين. أيضا يظل اللجوء الى الاتفاقيات جد محدود، مما يحد الطريق لتبادل الخبرات ما بين الوزارة وخبرات باقي مستويات البنيات والوحدات (مؤسسات التكوين العالي، باقي قطاعات التكوين...).

ولذلك، فان تنفيذ المبادئ التوجيهية في الخطة الرئيسية الجديدة للتكوين المستمر، لا يزال رهينا بالموارد البشرية والمالية الضرورية لتحسين نوعية التكوين، وكذا لمرونة إجراءات المشتريات العامة، وتنويع أساليب التكوينات، عن طريق تبني التكنولوجيا، نهج طرق التكامل بين استخدام التكوين عن بعد والتكوين الكلاسيكي وكذا تشجيع دورات تكوين تختتم بتقديم شهادات.

وتجدر الإشارة إلى أن التوقعات لعام 2020 قد تم تعديلها نزولا بنسبة 40٪ في ظل انتشار وباء كوفيد 19 الذي تسبب في تقييد الميزانية وأثر على تنفيذ برامج التكوين، لا سيما في الوضع الحضوري لتجنب التجمعات الكبيرة مع صعوبة توفير الجانب اللوجستيكي (الإيواء، الطعام). ومع ذلك، فإن إعادة توجيه برمجة جزء من برامجنا التكوينية تتم بفضل منصة التكوين عن بعد "أكاديمية DepAgri" التي مكنتنا من مواصلة إجراء دوراتنا التكوينية في هذا الظرف الاستثنائي.

الهدف 2.430: توفير النظم المعلوماتية وتقوية أمنها

المؤشر 1.2.430 : نسبة رضا مستعملي النظم المعلوماتية

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
%	99	98	99	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

طريقة الحساب: عدد المستعملين الراضيين / مجموع عدد المستعملين المستقصيين.

نطاق المؤشر: مجموع التراب الوطني.

- **مصادر المعطيات**

إنجاز استقراء للرأي لدى عينة تمثيلية من مستعملي النظم من خلال تعبئة استمارة إلكترونية. وسوف تغطي العينة المستعملين في المديريات المركزية، والجهوية والإقليمية للقطاع.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

لا يشمل هذا الاستقراء مجموع نظم معلومات القطاع، كما أنه مرتبط بمدى انخراط المستعملين في التعبئة الدقيقة للاستمارة المتعلقة بهذا المؤشر.

- **تعليق**

سيمكن استقراء الرأي هذا من تقييم الفارق بين الخدمات التي يقدمها نظام المعلوميات والاحتياجات الحقيقية للمستعملين. وهكذا، فإنه سيتم تسليط الضوء على مدى رضا مستعملي نظام المعلوميات من حيث جودة التطبيقات والخدمة المساعدة المقدمة للمستعملين.

الهدف 3.430: تحسين أماكن العمل

المؤشر 1.3.430 : نسبة المساحات المشغولة

الوحدة	إنجاز 2019	قانون المالية 2020	مشروع قانون المالية 2021	التوقع 2022	التوقع 2023	القيمة المستهدفة	سنة القيمة المستهدفة
متر مربع/شخص	-	-	14,92	-	-	-	

- **توضيحات منهجية**

يمكن هذا المؤشر من قياس متوسط المساحات المشغولة من طرف موظفي قطاع الفلاحة النشيطين (المصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة). ويتم قياسه ب متر مربع/شخص.

يحتسب هذا المؤشر بنسبة بسطها ومقامها كالتالي:

- **البسط:** المساحة الصافية لمساحات العمل (المكاتب، وغرف الاجتماعات، وما إلى ذلك) للمصالح التابعة للمديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة. الممرات والأروقة والمرافق الصحية لا تؤخذ في الاعتبار.
- **المقام:** عدد موظفي المديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية للفلاحة النشيطين.

- **مصادر المعطيات**

- المديريات المركزية؛
- المديريات الجهوية للفلاحة.

- **حدود و نقاط ضعف المؤشر**

نظرا لطريقة حسابه المبنية على المعدل فإن هذا المؤشر لا يظهر الفوارق في مساحات العمل المشغولة ما بين مختلف المديريات المركزية والجهوية والإقليمية، فهو متوسط وطني. كما أن العدد المتوقع للموظفين النشيطين يشمل جميع موظفي المديريات المركزية والمديريات الجهوية والإقليمية مع العلم أن بعضهم لا يشغل المكاتب بسبب طبيعة مهامهم (سائقو المصالح الخارجية، سعاة إلخ)

و تجدر الإشارة أيضا إلى أن هذا المؤشر لا يوفر معلومات عن نوعية مساحة العمل (مساحة تمت صيانتها وتجهيزها بشكل جيد) وما إذا كانت هذه المساحات تفي بالأبعاد الدنيا الموصى بها (2.80 *2.80 متر مربع).

- **تعليق**

القيمة المتوقعة لهذا المؤشر بالنسبة لسنة 2021 هي 14.92 متر مربع/شخص وتتجاوز بذلك القيمة الموصى بها في المعايير الدولية 10 متر مربع/شخص.

الجزء الثالث

محددات النفقات

1. محددات نفقات الموظفين و الأعوان

أ. بنية أعداد الموظفين للسنة الجارية

- جدول 17 : التوزيع حسب الدرجات /الرتب

الدرجات/الرتب	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
موظفي التنفيذ (السلالم من 5 إلى 6 و السلالم المطابقة)	936	318	1 254	30,02
موظفي الإشراف (السلالم من 7 إلى 9 و السلالم المطابقة)	483	288	771	18,46
الأطر والأطر العليا (السلم 10 و ما فوق و السلالم المطابقة)	1 252	900	2 152	51,52
المجموع	2 671	1 506	4 177	100

- جدول 18 : التوزيع حسب المصالح

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
المصالح المركزية	568	484	1 052	25,19
المصالح اللاممركزة	2 103	1 022	3 125	74,81
المجموع	2 671	1 506	4 177	100

- جدول 19 : التوزيع حسب الجهات

المصالح	الأعداد			%
	الذكور	الاناث	المجموع	
جهة طنجة-تطوان-الحسيمة	186	79	265	9,06
جهة الشرق	190	82	272	9,3
جهة فاس - مكناس	335	183	518	17,7
جهة الرباط - سلا-القنيطرة	289	137	426	14,56
جهة بني ملال - خنيفرة	187	87	274	9,36
جهة الدار البيضاء- سطات	170	124	294	10,05
جهة مراكش - آسفي	191	110	301	10,29
جهة درعة - تافيلالت	76	20	96	3,28
جهة سوس - ماسة	142	48	190	6,49
جهة كلميم - واد نون	74	32	106	3,62
جهة العيون -الساقية الحمراء	109	32	141	4,82
جهة الداخلة - واد الذهب	32	11	43	1,47
المجموع	1 981	945	2 926	100

■ **تعليق**

يغطي التوزيع الحالي للموظفين جميع الجهات ويقوم على الحفاظ على سياسة التوزيع المعتمد بتخصيص ثلثي إجمالي أعداد الموظفين للمصالح الخارجية، مقابل الثلث للمصالح المركزية.

حيث يمثل موظفي المصالح اللاممركزة: المصالح الجهوية 2926، أشبال الملك الحسن الثاني 62، الموظفون في وضعية رهن الإشارة 81، الموظفون التابعون للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين 56 ،كما هو موضح في الجدول أسفله:

	الأعداد			%
	الذكور	الإناث	المجموع	
أشبال الملك الحسن الثاني والعائدين	46	16	62	**1.98%**
الموظفون في وضعية رهن الإشارة	37	44	81	**2.60%**
الموظفون التابعون للمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين	39	17	56	**1.79%**
المجموع	122	77	199	**6.37%**
مجموع المصالح اللاممركزة	**2103**	**1022**	**3125**	**100%**

ب. تحليل بنية أعداد الموظفين من منظور النوع

يعكس تحليل أعداد الموظفين لسنة 2020 -قطاع الفلاحة- إرادة هذا الأخير اتجاه تقوية مقاربة النوع، حيث تمثل النساء في المصالح المركزية نسبة 46 في المائة مقابل 32.70 في المائة على صعيد المصالح اللامتمركزة، إضافة إلى أن التوزيع حسب الدرجات والسلالم يوضح أن نسبة الأطر والأطر العليا من النساء قد بلغ 41.82 في المائة مقابل 37.35 في المائة لموظفي الإشراف و25,35% في المائة لموظفي التنفيذ.

ج. توزيع نفقات الموظفين و الأعوان

- جدول 20 : توقع نفقات الموظفين للسنة 2021 (مشروع قانون المالية)

	النفقة	العدد
النفقات الدائمة	584 975 596	4177
المناصب المحذوفة	0	0
عمليات التوظيف (تتضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	21 239 150	200
عمليات الإدماج	9 000 000	22
مقتضيات أخرى تتعلق بمراجعات الأجور (ت تضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	0	
الترقيات في الدرجة والرتبة (ت ت ضمن المستحقات الناجمة عن المتأخرات المتعلقة بها)	79 076 254	
نفقات الموظفين المؤداة من طرف مديرية نفقات الموظفين	694 291 000	4399
نفقات الموظفين الأخرى المؤداة من طرف محاسبي الخزينة العامة للمملكة	1 370 000	
نفقات الموظفين المتوقعة	695 661 000	

2. محددات نفقات المعدات و النفقات المختلفة و الاستثمار حسب البرنامج و المشروع أو العملية

برنامج 415 : تطوير السلاسل المنتجة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- مشروع 1 : مشروع إدماج التحولات المناخية في إنجاز مخطط المغرب الأخضر
- مشروع 2 : برنامج التنمية القروية لمناطق الجبال
- مشروع 3 : مشروع الفلاحة التضامنية والمندمجة بالمغرب
- مشروع 4 : تنمية قطاع الزيتون لصالح صغار الفلاحين
- مشروع 5 : مشروع اسنصلاح وتنمية واحات طاطا
- مشروع 6 : الفلاحة التضامنية- الركيزة الثانية
- مشروع 7 : برنامج دعم مخطط المغرب الأخضر الممول من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية
- مشروع 8 : تنمية سلسلة إنتاج اللوز بالمنطقة الشرقية
- مشروع 9 : مشاريع الدعامة II
- مشروع 10 : تنمية الفلاحة التضامنية

يشكل البرنامج الفرعي المتعلق بالفلاحة التضامنية دليلا ملموسا على مجهودات الدولة في تنمية الفلاحة بشكل عام، وفي مكافحة الفقر لفائدة صغار الفلاحين بشكل خاص. حيث ساهمت هذه الفلاحة بشكل كبير في تحسين الدخل وظروف العيش بالمناطق الهشة، وذلك بفضل آلية الحكامة الممنهجة وأيضا التعبئة القوية لجميع الفاعلين في إطار مقاربة تشاركية.

وترتكز الرؤية الجديدة لتنمية الفلاحة التضامنية على تعزيز المكتسبات واستدامة نتائج وآثار المشاريع من جهة، ومن جهة أخرى على انبثاق جيل جديد من مشاريع الفلاحة التضامنية.

ويهم برنامج العمل لسنة 2021، إتمام 417 مشروعا مبرمجا في إطار مخطط المغرب الأخضر، ولا سيما المشاريع الممولة من طرف المانحين والمشاريع الخاضعة لاتفاقيات خاصة.

- **مشروع 11 : مشروع تنمية السلاسل الفلاحية بالمناطق الجبليةلإقليم الحوز**
- **مشروع 12 : مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة**
- **مشروع 13 : دعم المهام**
- **مشروع 14 : سلاسل الانتاج الحيواني والنباتي**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية سلاسل الإنتاج النباتي والحيواني برسم سنة 2021 فيما يلي:

- إنجاز برنامج تنقية أعشاش أشجار النخيل المبرمج برسم سنة 2020 في الواحات للحد من آثار الجفاف وتحسين الإنتاجية في إطار اتفاقية الشراكة المتعلقة بصيانة وتنظيف بساتين النخيل وتشجيع خلق فرص العمل؛
- مساهمة الوزارة في إنشاء وتأهيل المجازر العصرية للحوم الحمراء في إطار شراكة مع الجماعات الترابية طبقا لتوجهات الاستراتيجية الجديدة للفلاحة " الجيل الأخضر" التي تهدف إلى تنظيم مسالك تسويق اللحوم بطريقة عصرية وتحسين جودتها من خلال:
  - مواصلة استغلال نتائج الدراسة حول المخطط المديري لإنجاز المجازر وأسواق الماشية ذات أولوية لتطوير تثمين وتسويق الحيوانات واللحوم وتوجيه المستثمرين؛
  - استغلال أسواق الماشية الجهوية النموذجية والعصرية بسيدي بنور والقصر الكبير وأزرو و عين بني مطهر و كيسر بهدف تنظيم تسويق الحيوانات بطريقة عصرية وتحسين دخل مربي الماشية؛
  - انتهاء الأشغال وبداية استغلال المجزرة العصرية للدواجن ومجزرة اللحوم الحمراء وسوق الجملة للخضر والفواكه بالقصر الكبير؛
- مساهمة الوزارة في تطوير وتأهيل محميات الصيد الملكية.

- **مشروع 15 : العلامات التجارية والمنتجات المحلية**

تتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال الترميز و المنتجات المحلية برسم ميزانية سنة 2021 الخاصة بوكالة التنمية الفلاحية فيما يلي:

- تأهيل 75 مجموعة منتجة جديدة للمنتجات المجالية من خلال دعم وتحسين الإنتاج والقدرة التنافسية لهذه المجموعات، وكذا مواكبة هذه المنتوجات لمتطلبات السوق وتوقعات المستهلك من حيث الجودة والترويج وانتظام الإمدادات؛
- مواصلة مواكبة 280 مجموعة منتجة للمنتوجات المجالية من أجل تفعيل مخططات العمل المنجزة لتأهيلهم عبر تكثيف وتحسين ظروف الإنتاج والتثمين والتسويق والتسيير؛
- تعزيز الشراكات مع الأسواق التجارية الكبرى والمتوسطة من أجل تثمين وتسويق المنتوجات المجالية؛
- مواصلة برنامج تعزيز التجارة الإلكترونية عبر إنشاء مواقع بيع على الانترنت لفائدة المجموعات المنتجة وترويج منتوجاتهم عبر الأنترنيت وعدة وسائل إعلامية؛
- متابعة تسيير المنصتين اللوجستيكية والتسويقية بمكناس والحسيمة الخاصتين بتسويق المنتوجات المجالية وحث المجموعات المنتجة للمنتوجات المجالية للاستفادة من الخدمات المقدمة؛
- ترويج المنتوجات المجالية والعلامات المميزة للمنشأ والجودة على الصعيد الوطني عبر حملات ترويجية على مستوى نقاط البيع (الأسواق الكبرى والمتوسطة والأروقة التجارية، ...)، وحملات إعلامية مؤسساتية على مستوى عدة وسائل إعلامية؛
- مواصلة تنظيم المشاركة المغربية في المعارض الدولية بهدف تطوير التصدير التضامني للمنتوجات المجالية المغربية وتعزيز تموقعها بالسوق الدولية وتتبع إنجاز العقود التجارية؛
- تنظيم مشاركة المجموعات في المعارض الوطنية من أجل ترويج أفضل لهذه المنتوجات؛
- مواصلة أشغال لجنة المصادقة على استعمال الرمز الجماعي «Terroir du Maroc» التي تترأسها وكالة التنمية الفلاحية والمكونة من ممثلي مديرية تنمية سلاسل الإنتاج، المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات، المختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية والمديريات الجهوية للفلاحة المعنية؛
- مواصلة إنجاز التحاليل في إطار اتفاقية الشراكة بين وكالة التنمية الفلاحية والمختبر الرسمي للتحاليل والأبحاث الكيميائية، لمراقبة جودة المنتوجات الحاصلة على رخصة استخدام الرمز الجماعي المذكور؛
- ترويج الرمز الجماعي من خلال حملات إعلامية مؤسساتية على مختلف وسائل التواصل (إعلانات باللهجة المغربية).

- **مشروع 16 : تطوير الفلاحة التجارية**

يرمي هذا البرنامج الفرعي إلى تطوير البنية التحتية، من أجل تثمين المنتوجات الفلاحية على صعيد مناطق الإنتاج الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية. وتتمثل أهم البرامج المرتقبة في مجال تنمية الأعمال الفلاحية برسم سنة 2021 فيما يلي:

الأقطاب الفلاحية:

- أقطاب مكناس وبركان وتادلة وسوس: مواصلة عملية تسويق الأقطاب لدى المستثمرين وإنشاء الوحدات الصناعية بهما؛
- أقطاب الغرب واللوكوس: التوقيع على اتفاقية تثمين كل قطب واتخاذ التدابير من أجل إطلاق أعمال التجهيز والتهيئة؛
- قطب الحوز: تدقيق دراسات الجدوى والمصادقة على الوعاء العقاري الذي سيحتضن المشروع.

أقطاب الجودة للمنتجات الغذائية:

- أقطاب مكناس وبركان وتادلة: مواصلة أنشطة الأقطاب في مجالات البحث ومراقبة جودة المنتوجات الفلاحية وكذا مواكبة المهنيين؛
- قطب سوس: إنهاء أشغال البناء وتجهيزه؛
- أقطاب الغرب واللوكوس: إطلاق الدراسات التقنية.

إنشاء مركزين للابتكار في مجال الصناعات الغذائية:

- **مركز مكناس:** مواصلة بناء وتجهيز المركز، بالإضافة إلى إطلاق طلبات عروض مشاريع في ميدان الابتكار في مجال الصناعات الغذائية.
- **مركز بركان:** بناء وتجهيز المركز.

أسواق الجملة للخضر والفواكه:

- بناء أسواق نموذجية بكل من جهة الرباط-سلا-القنيطرة والجهة الشرقية.

تنمية قطاع الصناعات الغذائية:

- مواصلة إنجاز برنامج العمل المسطر في إطار العقد البرنامج لتطوير قطاع الصناعات الغذائية وكذا ملحقه الموقعين مع المهنيين وتنزيل مقتضياتهما عبر توقيع اتفاقيات خاصة بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية بالنسبة لكل سلسلة وكذا للتدابير الأفقية.

- **مشروع 17 : المؤسسات العمومية المساندة للسياسة الفلاحية**

تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة2021 في:

بالنسبة للاستشارة الفلاحية:

- تنزيل وتفعيل أهداف وبرامج استراتيجية "الجيل الأخضر" على الصعيد الجهوي والإقليمي والمحلي؛
- مواصلة تحديث وعصرنة وصيانة وتجهيز المراكز المحلية للاستشارة الفلاحية والمصالح الإقليمية للاستشارة الفلاحية؛
- تعزيز تجهيز المستشارين الفلاحيين بالمعدات التقنية الملائمة للعمل بالميدان والرفع من قدرات تدخلاتهم لدى الفلاحين؛
- متابعة إحداث المدارس الحقلية في مختلف سلاسل الإنتاج ذات الأولوية بتعاون مع الشركاء المهنيين ومؤسسات البحث والتكوين؛
- مواصلة تنظيم أيام تكوينية وإخبارية وتحسيسية وتنشيطية ولقاءات الدعم والاستشارة بين المنتجين والباحثين والمهنيين والمجمعين على الصعيد الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي وذلك في إطار مواكبة برامج استراتيجية "الجيل الأخضر"؛
- تنظيم رحلات دراسية لفائدة الفلاحين على هامش التظاهرات الفلاحية الوطنية والجهوية؛
- مواصلة دعم البرنامج الوطني لإحداث جيل جديد من التعاونيات الفلاحية؛
- خلق منظومة المعلومات لتقاسمها مع الفلاحين والمهنيين بشكل تفاعلي، بالإضافة إلى تنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والشبكات العنكبوتية؛
- مواصلة دعم التعاونيات الفلاحية للمرأة القروية وتنمية الشراكة وتفعيلها بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية والتنظيمات البيمهنية وخاصة النسوية منها؛
- مواصلة تدعيم قدرات الفلاحين وأبناء الفلاحين والمرأة القروية عبر برامج تكوينية هادفة؛
- متابعة تنظيم دورات تكوينية وتدعيم وتقوية القدرات العلمية والمعرفية لفائدة المستشارين الفلاحيين ومسؤولي الاستشارة الفلاحية.

بالنسبة للغرف الفلاحية:

ونظرا للظروف الاستثنائية التي تميزت بها سنة 2020، على إثر تفشي جائحة كوفيد-19، وامتثالا لإجراءات وتدابير العمل الواجب اتباعها بإدارات قطاع الفلاحة والمؤسسات العمومية، كما نصت على ذلك مذكرة السيد الوزير عدد 1657 بتاريخ 29 ماي 2020، تم منح اعتمادات للغرف الفلاحية لتمكينها من اقتناء التجهيزات الصحية ومواد التعقيم والكمامات والمعدات الضرورية الأخرى للوقاية من الفيروس.

ومواكبة للتدابير المتعلقة بهذه الجائحة، فقد تم تعديل ميزانيات الاستثمار الخاصة بالغرف الفلاحية التي عرفت تقليصا بنسبة 20% حيث انخفضت الاعتمادات المخصصة لها من 100 مليون درهم إلى 80 مليون درهم. كما تم حث الغرف الفلاحية على عدم برمجة عمليات تخص تكوين وإخبار الفلاحين وتنظيم رحلات دراسية وتنظيم تظاهرات ومعارض إقليمية. بالمقابل قامت هذه المؤسسات بإنجاز عمليات تتعلق أساسا بدعم التنظيم المهني الفلاحي عن طريق شراء المعدات والآليات الفلاحية ودعم الكسابة بالأعلاف وإنجاز نقط الماء.

تتمثل أهم المشاريع المبرمجة برسم سنة 2021في:

- الاستعداد لانتخابات الغرف الفلاحية التي ستعرفها سنة 2021، عن طريق التنسيق التام مع وزارة الداخلية والمديريات الجهوية للفلاحة لإنجاح هذه العملية؛
- العمل على إحداث وتفعيل لجان التدقيق على صعيد كل غرفة فلاحية، وذلك لمواكبة هذه المؤسسات وتتبع عمليات التدقيق الخارجي التي تقوم بها؛
- مواصلة أشغال بناء آخر مقرات الغرف الفلاحية بجهة كلميم واد-نون بمدينة كلميم؛
- مواصلة دعم الاعتمادات المبرمجة لإنجاز الأنشطة التنموية التي تقوم بها الغرف الفلاحية، والتي تتجلى في:
  - المساهمة في تفعيل الاستراتيجية الفلاحية الجديدة لتطوير القطاع الفلاحي "**الجيل الأخضر 2020-2030**" عبر إعطاء الأولوية لتأطير العنصر البشري للمساهمة في انبثاق جيل جديد من الطبقة الوسطى الفلاحية، وذلك عن طريق مواكبة تأهيل الفلاحين وتطوير قدراتهم عبر جيل جديد من آليات المصاحبة؛
  - إنجاز مشاريع فلاحية تنموية تندرج في مجال الاستراتيجية الفلاحية الجديدة بمناطق نفوذ كل غرفة.

بالنسبة لوكالة التنمية الفلاحية:

سيتم برسم ميزانية سنة 2021 دعم الاعتمادات المبرمجة لإنجاز المهام والأنشطة التي تقوم بها وكالة التنمية الفلاحية، والتي تتجلى في المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية، وذلك عبر مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الإنتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية بهدف تحسين الإنتاجية وكذا مشاريع الفلاحة التضامنية وتشجيع إنشاء المقاولات الفلاحية.

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	56 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يسهر المكتب على تطبيق السياسة الحكومية في مجال الاستشارة الفلاحية خاصة فيما يخص: - مواكبة وتأطير وتقديم الاستشارة الفلاحية للفلاحين؛ - مواكبة المهنيين في تخطيط وتنفيذ وتتبع المشاريع الفلاحية؛ - تطوير الشراكة في مجال الاستشارة الفلاحية.
الأنشطة	- الأعمال والأنشطة المتعلقة بالاستشارة الفلاحية: • تنزيل وتفعيل أهداف وبرامج استراتيجية "الجيل الأخضر"؛ • خلق منظومة المعلومات وتنمية وتعزيز قنوات نشر المعرفة عبر الوسائل السمعية البصرية والشبكات العنكبوتية؛ • خلق جيل جديد من التنظيمات الفلاحية المبتكرة؛ • مواكبة المشاريع التضامنية واستدامة مشاريع الدعامة الثانية؛ • دعم وتأطير المرأة القروية من خلال الشراكة مع المجموعات ذات النفع الاقتصادي النسائية؛ • تكوين الفلاحين؛ • مرافقة الفلاحين للاستفادة من المساعدات المالية؛ • تنظيم رحلات علمية وأيام تحسيسية للفلاحين؛ • التنظيم والمشاركة في الفعاليات والمعارض الفلاحية؛ • نشر الوثائق المتعلقة بالاستشارة الفلاحية ونتائج البحوث التطبيقية؛ • تنفيذ عمليات الاستشارة الفلاحية في إطار مشاريع تشاركية؛ • تطوير الاستشارة الفلاحية الخاصة؛ • تجديد وتجهيز هياكل المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	وكالة التنمية الفلاحية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	51 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تناط بالوكالة مهمة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية التي تضعها الحكومة في مجال التنمية الفلاحية. وتكلف الوكالة على الخصوص بالاقتراح على السلطات الحكومية مخططات العمل المتعلقة بدعم سلاسل الإنتاج الفلاحي ذات القيمة المضافة العالية بهدف تحسين الإنتاجية.
الأنشطة	-البحث عن العقار اللازم وتعبئته لتوسيع الدوائر الفلاحية وتطوير الزراعات ذات القيمة المضافة العالية؛ -تفعيل ومواكبة إنجاز مشاريع الدعامة الثانية، وذلك عبر تشجيع وتنفيذ مشاريع قابلة للاستثمار من الناحية الاقتصادية بهدف تحسين دخل الفلاحين؛ -دعم وتأطير الفلاحين؛ -تشجيع وتثمين المنتجات الفلاحية، وذلك بوضع أنظمة جديدة في مجالات الري وتجهيز الضيعات والتوضيب والتسويق؛ -تشجيع الاستثمار الفلاحي وتفعيل الشراكات مع المستثمرين؛ -تشجيع العرض الوطني في مجال الاستثمارات الفلاحية عبر تنظيم تظاهرات ومعارض وحملات إعلامية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	119 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تسعى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بمنطقة نفوذها في إطار برنامج تنمية سلاسل الإنتاج عبر مشاريع تعزيز التنمية الفلاحية المحلية من خلال: -ترويج وتكثيف وتثمين الفلاحة المحلية؛ -تحسين دخل الفلاحين؛ -النهوض بمشاريع الدعامة الثانية.
الأنشطة	إنجاز وتتبع مشاريع الدعامة الثانية.

برنامج 416 : تعليم و تكوين و بحث

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : دعم تكوين المساجين**
- **مشروع 2 : دعم المهام**
- **مشروع 3 : التعليم الفلاحي العالي**

تتعلق المشاريع والإجراءات الرئيسية التي اقترحها **معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة** برسم سنة 2021 بشكل أساسي بالإنشاءات والتجهيزات والمعدات والخدمات المختلفة اللازمة لتشغيل الهياكل التعليمية والإدارية وكذلك لتحسين جودة الحياة الطلابية وتشمل:

- استمرار مشروع تطوير مركز التوثيق التابع للمعهد؛
- تعزيز الرقمنة على مستوى المؤسسة؛
- الشروع في الدراسات المتعلقة بإنشاء مدرستين في مجال الطبوغرافيا والطب البيطري؛
- إنشاء مركز التميز في البستنة على مستوى جهة سوس ماسة في إطار اتفاقية شراكة موقعة من قبل وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات وسفارة هولندا في المغرب. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز البحث والابتكار، وخلق قيمة مضافة وتحسين عوامل الإنتاج من أجل دعم ومواكبة مشاريع استراتيجية الجيل الأخضر.

فيما يتعلق **بالمدرسة الوطنية للفلاحة بمكناس**، فإن مشروع الأداء للسنة المالية 2021 ينص بشكل أساسي على بناء وتطوير البنيات التحتية والتعليمية والعلمية وشراء المعدات والتجهيزات.

فيما يتعلق **بالمدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين** في سلا، تهدف الإجراءات الرئيسية التي سيتم تنفيذها في سنة 2021 إلى:

- صيانة وإصلاح شبكة معالجة مياه الصرف الصحي (التنظيف، التخلص من النفايات، إصلاح الأنابيب، إلخ)؛
- اقتناء المعدات والأدوات التقنية لدعم جيد وتعزيز التدريب النظري؛
- اقتناء مواد تعليمية ومخبرية لدعم وتقوية التكوين النظري.

- **مشروع 4 : البحث الزراعي**

بالنسبة للبحث الزراعي، من المتوقع إنجاز المشاريع التالية برسم سنة2021:

مديرية التعليم والتكوين والبحث:

- تنفيذ مشاريع البحث والتنمية في إطار الميكانيزم التنافسي للبحث والتنمية والإرشاد (MCRDV) الذي تم إطلاقه في إطار استراتيجية التكوين والبحث؛
- تنظيم النسخة الثانية عشرة لجائزة الحسن الثاني الكبرى عن الاختراع والبحث في المجال الفلاحي.

مركز الدعامة الثانية لمخطط المغرب :

في إطار المهام المنوطة به، وأخذا بعين الاعتبار التوجهات المخولة له يتوقع هذا المركز إنجاز الأنشطة التالية:

- دعم المجموعات المهنية في التسويق؛
- دعم المديريات الجهوية للفلاحة لاعتماد نظام المعلومات الجغرافية في تتبع مشاريع التنمية الفلاحية ومواكبتها لاعتماد مناهج دعم متكاملة للمنظمات المهنية وكذلك إدماج آثار تغير المناخ في تخطيط المشاريع.

المعهد الوطني للبحث الزراعي :

من خلال برنامجه البحثي الجديد متوسط المدى 2021-2024، يتعهد المعهد الوطني للبحث الزراعي بتحقيق أهداف استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030. من حيث الاستثمار، ستعطى الأولوية في عام 2021 لمشاريع البحث الكبرى في مجال الحمضيات وعلم البيئة والزراعة الرقمية ونقل التكنولوجيا.

يهدف مشروع ميزانية الاستثمار للسنة المالية 2021 إلى توحيد عمليات الاستثمار المخطط لها لعام 2020 والتي سيتم تنفيذها في عام 2021 وأيضا لتلبية الاحتياجات التي أعربت عنها وحدات المعهد المختلفة.

فيما يتعلق بتوحيد السنة المالية 2020، فإن اعتمادات الالتزام تهدف إلى إنجاز العمليات التالية:

- تجهيز المباني التقنية والإدارية على مستوى مراكز البحث الجهوية؛
- شراء المعدات العلمية والمخبرية المركزية في مقر المعهد؛
- استكمال إغلاق الميادين التجريبية الخاصة بتوفير الحراسة.

فيما يتعلق بالاحتياجات المعبر عنها لسنة 2021، فإن الاعتمادات المخطط لها مخصصة لعمليات المعدات على مستوى المراكز الجهوية للبحث خاصة:

- تجهيز المباني التقنية والإدارية لمختلف المراكز والأقسام؛
- تطوير وتركيب بشكل رئيسي حديقة كهروضوئية بمركز سطات، وإنشاء صندوق لإنتاج السماد في مركز أكادير وتربية الحشرات بمركز تادلة وتركيب غرفة النمو ومكيفات الهواء لتوسيع نطاق وحدة البحث في مجال التكنولوجيا الحيوية بمركز الرباط؛
- بناء وتسييج المحطات التجريبية بشكل رئيسي في المناطق التابعة لمراكز سطات، تادلة،مراكش، القنيطرة والرباط؛
- بناء وتجهيز البيوت الزجاجية بمساحة 5000 متر مربع ومعدات بيت زجاجي تجريبي Monochapelle بمركز أكادير، وآخرين بمراكز مكناس والرباط؛
- تطوير شبكات الري والأحواض وتجهيز الآبار وأعمال تطوير العقار؛
- تجهيزات المراكز الجهوية المختلفة بالأجهزة والمعدات العلمية والمخبرية وكذلك تجهيز مختلف المحطات التجريبية بالمعدات الزراعية والري؛
- شراء السيارات لمختلف المراكز.

- **مشروع 5 : التكوين المهني والتعليم التقني الفلاحي**

يعتزم برنامج التكوين المهني الفلاحي بتوفير تكوين لفائدة 10931 متدرب برسم سنة 2021:

- التكوين الأساسي: 5731 متدرب؛
- التكوين بالتدرج: تكوين 5200 متدرج من أبناء وبنات الفلاحين.

تندرج المكونات الأساسية لميزانية الاستثمار لمؤسسات التكوين المهني الفلاحي ضمن الهدف الإجمالي للرقي بجودة التكوين والرفع من الطاقة الاستيعابية لمنظومة التكوين المهني عبر:

-اعتماد نمط جديد من الحكامة للمنظومة من أجل جعلها في تناسق مع توجيهات مدن المهن والكفاءات، وكذلك الشروع في خلق المكتب الوطني للتكوين المهني الفلاحي؛

-عصرنة الأدوات البيداغوجية للتعليم باعتماد مناهج مبتكرة واستعمال تقنيات الإعلام والتواصل، من خلال:

- الرقمنة التدريجية للتكوين المهني الفلاحي عبر شراء أدوات معلوماتية وتوفير المساعدة التقنية لمواكبة رقمنة مسار التكوين، وفي هذا الإطار يتعين على مؤسسات التكوين المهني الفلاحي تكريس

ثقافة الرقمنة لدى المتدربين الشباب عبر مقاربات بيداغوجية مبتكرة باستعمال تكنولوجيات لنقل المعرفة والخبرة والمهارة الحياتية. هكذا فالأهداف المتوخاة من هذا المشروع هي:

- اكتساب فعال للكفاءات التقنية المرتبطة بالمهنة باعتماد استراتيجية التحويل الرقمي الذي يعتمد على تكامل المناهج البيداغوجية ووسائل التكوين؛
- دعم التكنولوجيا للرفع من أداء منظومة التكوين المهني الفلاحي؛
- تمكين المتدربين من اكتساب خبرة في مجال التكوين اعتمادا على أنماط بيداغوجية جديدة، مرنة، جذابة، ممتعة ومحفزة.

- تعزيز اللغات والمهارات الناعمة، من خلال:

- مشروع تحسين مسار تكوين المتدربين اعتمادا على مخطط تعليم اللغات، عبر نمط التعلم المدمج لتمديد زمن التعلم الذي سيدعم الدروس داخل الفصل؛
- القدرة على العمل ضمن مجموعات وتسهيل التواصل وروح المبادرة باعتبارها من الميزات المطلوبة من طرف المشغلين. في هذا الإطار يستلزم مشروع تطوير التكوين بالوسط القروي حيزا زمنيا مخصصا للمسار يقدر ب 60 ساعة. وسيتم بلورة هذا المضمون بمشاركة مهنيي القطاع وسوف يتم تعميمه تدريجيا بمسارات وأنماط وشعب التكوين.

-استكمال أشغال بناء مركزين للتكوين على مستوى الرحامنة وجرسيف. يتوقع تجهيز هاذين المركزين خلال سنة 2022؛

-استكمال مخطط عمل العصرنة والرفع من مستوى 53 مؤسسة للتكوين المهني الفلاحي (أجنحة داخلية، بنايات، ضيعات للتجارب البيداغوجية....)؛

-تشغيل مركز الهندسة التربوية وتكوين المكونين بالمهدية لاستضافة عشرات أوراش عمل سنويا ل250 مستفيد حول مواضيع مختلفة تهدف إلى الارتقاء بالتدريب المهني الفلاحي. وتشمل تدابير أخرى:

- لقاءات لجنة العمل حول رقمنة التكوين؛
- لقاءات لجنة العمل حول مستقبل مؤسسات التكوين المهني الفلاحي وإحداث مدن المهن والكفاءات؛
- لقاءات لجنة العمل حول التنمية البشرية (الكفاءات الأساسية، اللغات والمهارات الناعمة).

-تفعيل مخطط عمل التكوين ودعم تمرس المكونين على المستوى التقني والبيداغوجي.

- **مشروع 6 : تعميم فلاحي**

- **مشروع 7 : ادماج بعد النوع ضمن مخطط المغرب الاخضر**

فيما يخص إدماج مقاربة النوع في برامج ومشاريع تنمية سلاسل الإنتاج الفلاحية فيتوقع إنجاز الأنشطة التالية:

- برمجة وإنجاز دورات تكوينية لتقوية القدرات في مجال مقاربة النوع لفائدة نقط الارتكاز للنوع الاجتماعي التابعة للهياكل والمؤسسات المركزية والجهوية لقطاع الفلاحة ومكونين ومكونات التكوين المهني الفلاحي؛
- إنتاج وصلات إعلامية وبرامج إذاعية وتلفزيونية ووسائط سمعية بصرية ومكتوبة في مجال النوع الاجتماعي (ملصقات، منشورات، كتيبات، لافتات، أدلة، تقرير النوع الاجتماعي ...).

- **مشروع 8 : دعم المقاولات الفلاحية النسوية**

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	مؤسسات التدريب والبحث
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	16 مليون درهم مخصصة للمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس؛ 65 مليون درهم مخصصة لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تتجلى المهام الرئيسية لمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمدرسة الوطنية الفلاحية بمكناس في: -تكوين المهندسين الزراعيين المتخصصين والأطباء البياطرة؛ -البحث العلمي والتقني؛ - المساهمة في التنمية الزراعية.
الأنشطة	-التكوين الأساسي للمهندسين الزراعيين والأطباء البياطرة؛ -التكوين المستمر في المجال الفلاحي؛ -تهيئ الشباب للاندماج في سوق الشغل؛ -تأطير البحوث؛ -نشر المعرفة ونقل التكنولوجيا.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المعهد الوطني للبحث الزراعي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	104 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	يعتبر المعهد الوطني للبحث الزراعي مؤسسة مكلفة بإجراء البحث العلمي دعما للسياسات العمومية للتنمية الفلاحية وكذلك البحوث الاستباقية التي ينبغي أن تضمن استدامة نظم الإنتاج. ويرتكز مجال الاختصاصات على العلوم التي تهتم بالنباتات والحيوانات والبيئة والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجيات الرامية إلى تحسين الإنتاج الزراعي بما في ذلك أساليب تحويل المنتجات واستخداماتها وبالإضافة إلى البحث، يكلف المعهد الوطني للبحث الزراعي بإجراء الخبرات و مراقبة البحث، ونشر المعلومات، ونقل التكنولوجيا.
الأنشطة	-إصلاح وتأهيل مختبرات وحدة البحث المتعلقة بحماية النبات وتعويض نظام الري التقليدي لبساتين الحمضيات؛ -بناء حظيرة نموذجية تعنى بالأنشطة البحثية ونقل التكنولوجيا فيما يخص سلالات الواحات والمناطق شبه الصحراوية؛ -وضع نظام متطور لضخ مياه الري؛ -تجهيز وشراء المعدات العلمية والتقنية لمختبرات قطب الجودة؛ -تشييد بيوت مغطاة متحكم بها وتجهيز مختبرات الصناعة الغذائية؛ -تأهيل مختبر التكنولوجية الغذائية والجودة؛ -تشييد المباني العلمية و التقنية بالمركز الجهوي للبحث الزراعي بالرباط.

برنامج 417 : المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية والسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : إعانات و تحويلات**
- **مشروع 2 : إعانة**

I.حماية الرصيد الحيواني والنباتي

سيركز برنامج **حماية الرصيد الحيواني** لسنة 2021 على العمليات التالية:

- مواصلة عمليات تلقيح القطيع الوطني ضد الأمراض المعدية الرئيسية: تلقيح 3 ملايين رأس (ماشية) ضد مرض الحمى القلاعية و6 ملايين رأس من المجترات الصغيرة ضد مرض الحمى القلاعية في المناطق المعرضة للخطر؛
- تعزيز مراقبة القطيع على المستوى الوطني والحفاظ على خلو البلاد من أمراض الحجر الصحي؛
- تفويض عملية ترقيم الحيوانات وفق نظام SNIT لهيئة TARKIM؛
- تسجيل مزارع تربية الأغنام والماعز المعدة للذبح خلال عيد الأضحى 1442؛
- تعزيز المراقبة الصحية لقطاع الدواجن (وخاصة إنفلونزا الطيور H9N2 ، وتعزيز الإشراف الصحي للمزارع من قبل البياطرة المعتمدين...)

سينكب برنامج **حماية الرصيد النباتي** خلال سنة 2021 على:

- مراقبة الصحة النباتية والآفات الزراعية الخاضعة للحجر الصحي؛
- رقمنة نظام الرصد والإنذار المتعلق بالصحة النباتية على الصعيد الوطني؛
- مكافحة سوسة النخيل الحمراء قصد القضاء عليها من خلال استخدام التقنيات الحديثة؛
- مواصلة عمليات المكافحة المتكاملة للحشرة القرمزية لنبات الصبار؛
- اعتماد تقنية الذكور المخصية TIS لمحاربة ذبابة الحوامض "سيراتيت"؛
- حماية الثروة الوطنية الغابوية؛
- حماية المزروعات والمحاصيل من القوارض والطيور الضارة؛
- وضع برنامج لمراقبة معدات رش مبيدات الآفات الزراعية؛

- دعم المكافحة البيولوجية كوسيلة بديلة للتحكم في الآفات الزراعية؛
- تقوية إجراءات الحجر الزراعي على المستوى الوطني لحماية الرصيد النباتي الوطني من الآفات الدخيلة؛
- تعميم سجل وقاية النباتات على المستوى الوطني؛
- توسيع عمليات مراقبة الصحة النباتية على مستوى المشاتل.

يهم برنامج **مراقبة البذور والنباتات** لسنة 2021 العمليات التالية:

- فحص واعتماد 2.5 مليون قنطار من البذور؛
- السيطرة على 85 مليون نبتة منها 55 مليون نبتة صغيرة من التوت الأحمر.

II.مراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

سيشمل برنامج **مراقبة المنتجات الغذائية النباتية وذات الأصل النباتي** خلال سنة 2021:

- السهر على السلامة الصحية للمنتجات الغذائية النباتية بما في ذلك المضافات الغذائية من خلال تكثيف عمليات المراقبة؛
- تقوية عمليات المراقبة والتتبع بالنسبة للمنتجات الحساسة والموجهة للاستهلاك الواسع؛
- مراقبة بقايا المبيدات في المنتجات النباتية؛
- دعم الجهود المبذولة لتأهيل أسواق الجملة في إطار خطة "الجيل الأخضر"؛
- تسريع عملية اعتماد وترخيص منشآت المواد الغذائية لا سيما المؤسسات التي تم إحصائها؛
- تقوية وترشيد مراقبة المنشآت المرخصة/المعتمدة من خلال توجيه الزيارات التفتيشية وفق معيار التصنيف.

سيشمل برنامج **مراقبة المنتجات الغذائية الحيوانية وذات الأصل الحيواني** خلال سنة 2021:

- مواصلة برنامج المراقبة الصحية للمنتجات الحيوانية: اللحوم الحمراء والبيضاء والمنتجات السمكية؛
- توسيع واستهداف مراقبة مخلفات الأدوية البيطرية في المنتجات الغذائية؛
- تسريع عملية الموافقة / الترخيص لمؤسسات PAOA، ولا سيما المؤسسات التي لم يتم اعتمادها / ترخيصها بعد إخضاعها للتعداد وتعزيز المراقبة الصحية المنتظمة لجميع المؤسسات / PAOA SPA / ALA المعتمدة / المرخصة من قبل هذا المكتب ونقل PDs لضمان الامتثال لشروط إصدار التراخيص/ الموافقات؛

- تحسين الأمن الصحي لبرنامج PAOA الذي يتم تسويقه من خلال تعزيز الرقابة وإصدار الشهادات للمنتجات المعروضة في السوق الوطنية أو المستوردة أو المصدرة؛
- تحسين سلامة علف الحيوانات من خلال تعزيز الرقابة على الأعلاف ومنح الشهادات لها؛
- توسيع واستهداف وتعزيز خطط المراقبة للمنتجات الحيوانية وذات الأصل الحيواني؛
- تعميم الوحدات المتنقلة ONSSA لدعم خدمات التحكم؛
- دعم التطوير الصحي لمسالخ اللحوم الحمراء المشمولة بخطة "الجيل الأخضر".

سيشمل برنامج **مراقبة منتجات الصيد والأحياء المائية** خلال سنة 2021:

- تعميم نهج التصنيف وفقا لتحليل المخاطر من أجل المراقبة الصحية لمنشآت المنتجات السمكية وتربية الأحياء المائية (مسحوق السمك وزيت السمك) وتعزيز الرقابة على المنشآت ومزارع تربية الأحياء المائية؛
- تحسين السلامة الصحية لمنتجات المصايد والاستزراع المائي المنتجة من قبل المؤسسات المعتمدة/المرخصة من خلال تعزيز المراقبة الصحية وإصدار الشهادات بالنسبة للمنتجات بالسوق الداخلي وعند الاستيراد والتصدير؛
- توسيع وتعزيز خطط مراقبة و رصد منتجات الصيد والأحياء المائية؛
- تحسين حماية صحة الحيوان من خلال تعزيز الرقابة وإصدار الشهادات لمسحوق الأسماك والزيوت وأعلاف الأسماك؛
- إنشاء وتفعيل نظام التقييم المسبق لنظام المراقبة المتبع بالنسبة للبلدان المصدرة نحو المغرب.

III.تطوير المختبرات ومراقبة المدخلات الفلاحية

في إطار تطوير المختبرات سيتم خلال سنة 2021:

- تحسين التنسيق بين المختبرات لزيادة الكفاءة في شراء المستلزمات ومعدات المختبرات؛
- العمل على تخصص شبكة المختبرات وإنشاء المعامل المرجعية؛
- تعزيز مراقبة المختبرات الخاصة المعترف بها أو المعتمدة.

فيما يخص المدخلات الفلاحية سيعمل المكتب على:

- مواصلة مراقبة وإعادة هيكلة قطاع توزيع المبيدات الزراعية ووحدات إعادة تعبئتها؛
- إعادة تقييم المبيدات الزراعية وسحب رخص بيع من تبث عدم استيفائها للمعايير الصحية والبيئية المستجدة؛

- تعزيز برنامج مراقبة وتسجيل الأدوية البيطرية ومراقبة المؤسسات التي تقوم بإنتاجها وتوزيعها.

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكتب الوطني للسلامة الصحية للمواد الغذائية
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	620 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	-السهر على سلامة المنتجات الغذائية؛ -حماية الرصيد الحيواني والنباتي الوطني.

الأنشطة	-رصد ومكافحة الأمراض الحيوانية الرئيسية: جدري الأغنام، طاعون صغير، الجمرة الخبيثة المجترة، مرض الحمى القلاعية في الأبقار، لسان الأغنام الأزرق، جدري الإبل، الأمراض ذات التأثير الاقتصادي في المحافظات الجنوبية، داء الكلب في الكلاب؛ -تطهير مزارع الماشية من مرض السل وداء البروسيلات؛ -تتبع ومراقبة نقل المواشي؛ -الترخيص والمراقبة الصحية لوحدات الدواجن ووسائل نقلها؛ -مكافحة أمراض وآفات الحجر الصحي: بق الصبار وسوسة النخيل الحمراء؛ -رصد ومراقبة الصحة النباتية للمحاصيل: ذبابة الخوخ، ذبابة الفاكهة سوزوكي، آفة النار، Tristeza، نيماتودا الصنوبر، فيروس Sharka، نيماتودا البطاطس المراقبة ضد بكتيريا Xylella fastidiosa ودودة الحشد الخريفية ومرض الموز في بنما؛ -تنفيذ خطة العمل الخاصة بمكافحة ذبابة الحوامض بواسطة تقنية الذكور المخصية في مناطق تجريبية بولد برحيل (تارودانت) وبركان؛ -إنجاز الجولات التفقدية واستقصاء الحالة الصحية بالضيعات الزراعية (سجلات المدخلات، الحالة الصحية للمحاصيل، تحديد الموقع الجغرافي...)؛ -محاربة الآفات الزراعية: الطيور والقوارض التي تلحق الضرر بالمحاصيل وآفات أشجار الغابات؛ - مراقبة الصحة النباتية داخل الدولة وعلى الحدود؛ -القيام بأنشطة الحجر الزراعي؛ -مراقبة واعتماد البذور والشتائل؛ -اعتماد منشآت تسويق البذور والشتائل؛ - تسجيل وحماية ملكية الأصناف النباتية الجديدة من خلال: • مراقبة السلامة الصحية للمواد الغذائية النباتية وذات الأصل النباتي في السوق المحلي وعند الاستيراد والتصدير؛ • مراقبة السلامة الصحية للمواد الغذائية الحيوانية وذات الأصل الحيواني والأعلاف بالسوق المحلي وعند الاستيراد والتصدير؛ • مراقبة السلامة الصحية لمنتجات الصيد البحري بالسوق المحلي وعند الاستيراد والتصدير؛ •منح التراخيص/ الاعتماد لمنشآت الأغذية الزراعية؛ •منح الرخص الصحية لوسائل نقل المواد الغذائية؛ •مراقبة المنشآت المخصصة لإنتاج أو تخزين المواد الغذائية؛ •تسجيل ومراقبة الأدوية البيطرية ومؤسسات الأدوية البيطرية؛ •مراقبة المضافات الغذائية ومعدات التعبئة والتغليف والمنتجات والمواد التي من المحتمل أن تتلامس مع المنتجات الغذائية وكذلك الأسمدة ومياه الري؛ •اعتماد ومراقبة مبيدات الآفات الزراعية؛ •اعتماد ومراقبة المؤسسات التي تنتج أو تستورد أو تصدر مبيدات الآفات الزراعية؛ •اعتماد ومراقبة المختبرات الخاصة والوكلاء المخول لهم أخذ العينات قصد التحليل.

برنامج 418 : ري و تهيئة الفضاءات الفلاحية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : مشروع أسيف المال**
- **مشروع 2 : مشروع قصوب**
- **مشروع 3 : مشروع أنسكمير**
- **مشروع 4 : دراسات، أبحاث وتجارب**
- **مشروع 5 : تهيئة المناطق السقوية بتافراوت وآيت منصور**
- **مشروع 6 : البرنامج عابر الجهات لتنمية المراعي وتنظيم حركة الرح**

فيما يخص التدخلات الرامية إلى تهيئة المجال الرعوي في إطار البرنامج البيجهوي لتنمية المراعي وتنظيم الترحال، تتلخص فيما يلي:

- مواصلة أشغال تهيئة التربة وغرس الشجيرات العلفية؛
- إنشاء وتجهيز نقط الماء لتوريد الماشية؛
- خلق وتحديد المحميات الرعوية؛
- الاستشارة التقنية وإبرام اتفاقيات من أجل تهيئة المراعي؛
- تهيئة المسالك الرعوية؛
- مواصلة التدخلات المتعلقة بنقط الماء المتنقلة لتوريد الماشية.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 كما يلي:

- خلق واستصلاح محميات رعوية على مساحة 30.000 هكتار؛
- غرس الشجيرات العلفية على مساحة 1.000 هكتار؛
- تهيئة 50 كلم من المسالك الرعوية من أجل تسهيل الولوج إلى المجالات الرعوية غير المثمنة وفك العزلة على الساكنة المحلية؛
- خلق وتجهيز 40 نقطة ماء لتوريد الماشية واقتناء 800 صهريج بلاستيكي و10 شاحنات صهريجية؛

- تنظيم وتكوين مربي الماشية في إطار تنظيمات مهنية قصد تقوية قدراتهم الانتاجية والتنظيمية من أجل لعب الدور المنوط بهم في التدبير المستدام للموارد الرعوية؛
- بناء وتجهيز مقرات التعاونيات الرعوية؛
- تنظيم النسخة الخامسة للمعرض الوطني للمراعي.

- **مشروع 7 : مشروع التنمية القروية المندمجة للاستثمار في المناطق البورية**

- **مشروع 8 : التهيئة الهدروفلاحية لدائرة اسجن**

سيمكن مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لدائرة اسجن على مساحة 2500 هكتار بإقليم وزان، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد واد المخازن. وسيستفيد من المشروع أكثر من 4000 فلاح، حيث سيمكن من تنويع وتكثيف إنتاج الأشجار المثمرة وتحسين القيمة الفلاحية المضافة وبالتالي تحقيق إقلاع اقتصادي وتنموي بالمنطقة.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع إلى:

- بناء محطة ضخ للمياه انطلاقا من حقينة سد واد المخازن؛
- بناء حوض تنظيم بحجم 50000 م^3؛
- قنوات الإمداد على طول 10.5 كلم؛
- بناء حوض لتخزين المياه بحجم 74000 م^3؛
- بناء محطة لتصفية مياه الري؛
- مد قنوات وشبكة الري وعدد من المسالك الطرقية؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 في إنهاء إنجاز أشغال مآخذ مياه السقي.

- **مشروع 9 : مشروع التهيئة الهيدروفلاحية لسهل سايس**

يهدف مشروع حماية سهل سايس السقوي إلى إعادة التوازن المائي لفرشة فاس-مكناس الجوفية التي تسجل عجزا سنويا يقدر ب 100 مليون متر مكعب، وذلك باعتماد نظام ري يساهم في توفير المياه مع الاقتصاد في الطاقة وتثمين المتر المكعب المائي الفلاحي عبر زيادة المساحات المزروعة من المنتجات ذات قيمة مضافة عالية. كما سيمكن المشروع من مكافحة الفقر بالرفع من الدخل الفردي للفلاحين من خلال تنويع الإنتاج والرفع من مردودية الزراعات وتثمين الإنتاج.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- أنفاق الإمداد على طول5 كلم؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري؛
- منشآت التصفية والضخ وأحواض التنظيم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 كما يلي:

- إنهاء إنجاز أشغال الشطر الأول من قناة المد؛
- مواصلة إنجاز أشغال الشطر الثاني من قناة المد؛
- بدء إنجاز تهيئة شبكة الري على مساحة 10000 هكتار.

- **مشروع 10 : مشروع تنمية سلاسل الإنتاج بالمناطق الجبلية لتازة**

- **مشروع 11 : مشروع التجهيز الهدروفلاحي لمنطقة أجراس**

سيمكن مشروع التجهيز الهيدروفلاحي لمنطقة أجراس على مساحة 1500 هكتار بإقليم تطوان، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد مارتيل. وسيستفيد من المشروع أكثر من 700 فلاح، حيث سيمكن من تنويع وتكثيف إنتاج الأشجار المثمرة وخلق قيمة فلاحية مضافة تقدر ب 35 مليون درهم سنويا، وخلق 200000 يوم عمل أثناء الأشغال، و84000 يوم عمل سنويا أثناء فترة الاستغلال.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في إنشاء:

- قناة الربط مع السد؛
- قنوات الإمداد على طول 5 كلم؛
- بناء محطة لتصفية مياه الري؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري على طول حوالي 53 كلم؛
- شبكة الصرف والنقل؛
- الدراسات والدعم التقني؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 في إنهاء إنجاز أشغال مآخذ مياه السقي.

- **مشروع 12 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي لمنطقة دار عقوبة**
- **مشروع 13 : إتمام المشاريع**
- **مشروع 14 : مشروع كيكو**
- **مشروع 15 : مشاريع الاستثمار في المناطق البورية**
- **مشروع 16 : مشروع التنمية القروية بالأطلس المتوسط الشرقي**
- **مشروع 17 : مشروع سبو المتوسط - الشطر الثاني**

سيمكن مشروع سبو المتوسط -الشطر الثاني على مساحة 4600 هكتار بإقليمي مولاي يعقوب وتاونات، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد ادريس الأول. وسيستفيد من المشروع أكثر من 23000 شخص، حيث سيمكن من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، وتأمين وتثمين المنتوج الفلاحي، وتحسين دخل ومستوى عيش المستفيدين، بالإضافة الى توفير فرص شغل إضافية للساكنة المحلية.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 في مواصلة وإنهاء إنجاز أشغال القطاع (IV –فاس) على مساحة 1600 هكتار والتي تخص شبكة الري والمسالك وصرف مياه السقي ومحطات الضخ والربط بالكهرباء.

- **مشروع 18 : مشروع ساهلة**
- **مشروع 19 : مشروع بوهودى**

سيمكن مشروع بوهودا على مساحة 2000 هكتار بإقليم تاونات، من تثمين الموارد المائية المعبأة بواسطة سد بوهودا. وسيستفيد من المشروع أكثر من 1400 فلاح، حيث سيمكن من تحسين إنتاجية المزروعات المسقية، وخلق قيمة فلاحية مضافة تقدر ب 60 مليون درهم سنويا، وبالتالي تحسين دخل ومستوى عيش الفلاحين، بالإضافة إلى إنشاء وتعزيز القدرات التنظيمية والهيكلية لمستخدمي المياه الزراعية (AUEA) من أجل الإنتاج والتسويق.

يمكن تلخيص أهم مكونات المشروع في:

- إنشاء قناة الربط مع السد؛
- إنشاء قنوات الإمداد على طول 12 كلم؛
- قنوات الإمداد وشبكة الري على طول حوالي 90 كلم؛
- شبكة الصرف والمسالك؛

- الدراسات والدعم التقني؛
- تجهيز الضيعات بنظام السقي الموضعي.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 في إنهاء إنجاز أشغال مآخذ مياه السقي.

- **مشروع 20 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي بجرادة**
- **مشروع 21 : مشروع الإعداد الهيدروفلاحي للجريفية**
- **مشروع 22 : دعم المهام**
- **مشروع 23 : مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري أزمور بير جديد**

يتكون المشروع من:

- محطة الضخ؛
- خزان الضبط؛
- قناة الربط؛
- شبكة الري.

من المتوقع أن يتم تتبع استغلال المشروع خلال سنة 2021

- **مشروع 24 : مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري شتوكة**

يتكون المشروع من:

<u>وحدة لتحلية مياه البحر</u>

- السعة الإجمالية 275.000 م^{3}في اليوم:
  - 125.000 م^3 في اليوم لمياه الري؛
  - 150.000 م^3 في اليوم للماء الشروب.
  - السعة الإنتاجية المستقبلية 400.000: م^3 في اليوم.
  - التقنية: بالتناضح العكسي.
  - القوة الكهربائية المثبتة: 68 ميكاوات.

- مأخذ لمياه البحر وقناتين للجلب بطول 1100متر
- قناة تصريف المياه المركزة بطول 630 متر
- منشآت للتصفية القبلية والترشيح والتناضح العكسي
- صهريج لمياه الري: 42.500 متر^3
- خزان للماء الشروب: 35.000 متر^3

شبكة الري

- 21,7 كلم من قنوات توصيل المياه المحلاة؛
- 491 كلم من قنوات توزيع مياه الري؛
- 5 محطات للضخ؛
- شبكة الربط و1.500 منارة لتوزيع المياه.

من المتوقع أن تسجل سنة 2021 العمليات التالية:

- متابعة الاكتتاب بمشروع التدبير المفوض لخدمة الري لتحلية مياه البحر بمنطقة شتوكة وعملية نزع الملكية وكذا الأشغال؛
- انتهاء أشغال إنجاز محطة التحلية وشبكة الري؛
- بداية استغلال مشروع التدبير المفوض لخدمة الري لتحلية مياه البحر بمنطقة شتوكة؛
- متابعة إنجاز المساعدة التقنية لتتبع تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأجل إنشاء وحدة تحلية مياه البحر وشبكة الري بمنطقة شتوكة.

- **مشروع 25 : مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري الداخلة**

يتكون المشروع من:

- محطة تحلية مياه البحر سعتها السنوية 30 مليون متر مكعب؛
- محطة لإنتاج 40 كيلو واط سنويا من الطاقة الريحية؛
- خزان الضبط؛
- محطة ضخ مياه الري؛
- شبكة الري(130 كلم).

من المتوقع أن تسجل سنة 2021 العمليات التالية:

- انطلاق أشغال البناء لمشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنشاء وحدة تحلية مياه البحر لري 5000 هكتار بمنطقة الداخلة؛
- انطلاق المساعدة التقنية لتتبع تنفيذ مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لأجل إنشاء وحدة تحلية مياه البحر وشبكة الري بمنطقة الداخلة.

- **مشروع 26 : برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**
- **مشروع 27 : مشروع ولجة السلطان**
- **مشروع 28 : دعم البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري**

يشمل برنامج سنة 2021:

- مواصلة أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة48.600 هكتار؛
- إنهاء أشغال عصرنة شبكة السقي على مساحة 10.280 هكتار.

ستغطي أشغال هذا البرنامج عند نهاية 2021 مساحة تقدر ب 157.100 هكتار أي ما يمثل 72% من المساحة المبرمجة في إطار البرنامج الوطني للاقتصاد في ماء الري.

فيما يخص مشاريع التحويل الفردي إلى الري الموضعي، تم تجهيز حوالي 500 ألف هكتار خلال الفترة 2008-2020 ويرتقب أن تبلغ المساحة بمتم سنة 2021 حوالي 550 ألف هكتار لتصل المساحة الإجمالية بالري الموضعي إلى 710 ألف هكتار على الصعيد الوطني.

- **مشروع 29 : برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري**

تهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري إلى جذب اهتمام الفاعلين الخواص للاستثمار وإدارة البنيات التحتية للري العمومية في إطار عقود التدبير المفوض/امتياز. وتهدف إلى تدفق التمويلات الخاصة لتنفيذ وتدبير مشاريع الري العمومية والرفع من مهنية خدمة الماء. تهم الشراكة بين القطاعين العام والخاص مشاريع توسيع مناطق الري ومشاريع المحافظة على الري الخاص في المناطق ذات الإمكانيات العالية للإنتاج الزراعي.

نظرا لأهمية مشاريع هذه الشراكة، من المتوقع أن تسجل سنة 2021 العمليات التالية:

- مواصلة تتبع التدبير المفوض لمشروع الكردان وتنظيم الاجتماع السنوي للجنة تتبع وتسيير المشروع؛
- إنجاز دراسة الجدوى والتقييم لمشروع بناء وتدبير شبكة الري على مساحة 30000 هكتار في المنطقة الجنوبية الشرقية من سهل الغرب؛
- إنجاز دراسة الجدوى التمهيدية لمشروع الري بتحلية مياه البحر في منطقة الشرق؛
- إنجاز المرحلة الثانية من مشروع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسيير منشآت الري بسافلة سهل قدوسة.

- **مشروع 30 : توسيع المناطق السقوية**

يرمي هذا البرنامج إلى إحداث دوائر سقي جديدة ودعم الري بالدوائر المسقية المتواجدة بسافلة السدود المنجزة أو التي في طور الإنجاز.

وسيمكن هذا البرنامج من:

- تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود للري؛
- تحسين توزيع مياه الري؛
- تقوية وتعزيز الإنتاج الزراعي؛
- زيادة دخل الفلاحين.

يمكن تلخيص مجمل المنجزات في إطار هذا البرنامج على الشكل التالي:

- الدراسات: تم إنهاء الدراسات الفنية لجميع المشاريع التي تغطي 130000 هكتار (100٪)؛
- الأشغال: في عام 2020، ما يقرب من 63٪ من دوائر برنامج توسيع الري (280،82هكتار) قيد الإنجاز، وقد اكتمل جزء منها.

ويمكن تلخيص مجمل المنجزات في إطار هذا البرنامج بنهاية عام 2020:

- إنهاء الأشغال على مساحة 33430 هكتار؛
- مواصلة العمل على مساحة 48850 هكتار.

أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 كما يلي:

- مواصلة إنجاز مشروعي سايس (30000 هكتار)، مشروع سبو المتوسط -الشطر الثاني (3100 هكتار) مشروع قدوسة (5000 هكتار).

■ **مشروع 31 : التهيئات العقارية والمحافظة على الأراضي الفلاحية**

تهدف التدخلات في هذا المجال إلى تنمية المجال الفلاحي وحماية التربة الصالحة للزراعة وكذلك التدبير المستدام للموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد يمكن تلخيص أهم التدخلات في سنة 2021 كما يلي:

- مواصلة إنجاز برنامج العمل الخاص بحماية الأراضي الفلاحية المستنبط من الدراسات المنجزة حول آثار التعمير على الأراضي الفلاحية بمناطق نفوذ المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمراكز القروية والحضرية وذلك عبر مواصلة إنجاز الخرائط الفلاحية لجهتي فاس-مكناس ومراكش-آسفي وانطلاق الدراسات المتعلقة بهذه الخرائط بجهات أخرى؛
- انطلاق الدراسات المتعلقة بالمخططات المديرية الجهوية للمحافظة على الأراضي الفلاحية وحصاد مياه الأمطار وذلك من أجل تحديد المواقع المعرضة لانجراف التربة والتي تتطلب تدخلات للمحافظة عليها وكذا المواقع المحتملة لتجميع مياه الأمطار؛
- مواصلة أشغال تهيئة الأراضي الفلاحية خاصة الأراضي المجاورة لضفاف الأنهار من أجل حمايتها وتثمينها؛
- مواصلة مشاريع الضم الهادفة إلى تجميع القطع الفلاحية وتصفية العقار عبر التحفيظ المجاني على مساحة 64.000 هكتار وانطلاق عمليات ضم جديدة؛
- مواصلة برنامج الطرق القروية لتسهيل نقل وتصريف الإنتاج الفلاحي.

■ **مشروع 32 : تهيئة وتحسين المراعي**

فيما يخص إعداد المجال الرعوي، ستعرف سنة 2021مواصلة تنزيل مضامين القانون الرعوي الجديد رقم 113-13 المتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية والمراعي الغابوية، وذلك من أجل ضمان التدبير المستدام للمجالات الرعوية المهيئة.

نظرا للوضع الصحي المتعلق بوباء كوفيد 19 حيث نعكس على الميزانية المخصصة لهذا البرنامج، التدخلات الهادفة إلى تهيئة المراعي التي سترتكز على خلق وتجهيز نقط الماء خصوصا مع الظروف المناخية الجافة لهذه السنة.

وتتلخص أهم التدخلات على النحو التالي:

- استمرار دراسات التحديد والجرد والتوصيف من أجل إنشاء مساحات رعوية غابوية على مستوى جميع الجهات (جرد الموارد الرعوية، البنية التحتية الرعوية، أنظمة الإنتاج، الخرائط المساحات الرعوية.....)، وفقا لمقتضيات القانون 13-113 ونصوصه التنفيذية؛
- تهيئة نقاط الماء لتوريد المواشي واقتناء الصهاريج البلاستيكية؛
- تهيئة سوق الماشية بكلميم.

- **مشروع 33 : استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط**

يرمي برنامج تهيئة وحماية دوائر السقي الصغير والمتوسط والذي يعتبر جزءا لا يتجزأ من تدابير البرنامج الوطني للتزود بمياه الشرب والسقي 2020-2027، إلى تحسين كفاءة المياه من خلال:

- الحفاظ على محيط دوائر السقي الصغير والمتوسط في المناطق الجبلية والواحات؛
- الحفاظ على تراث الخطارات.

تقدر التكلفة الإجمالية للبرنامج بـ 2.5 مليار درهم، يتضمن هذا البرنامج:

- إعادة استصلاح 150.000 هكتار من دوائر السقي الصغير والمتوسط؛
- إنجاز العتبات لإعادة تغذية المياه الجوفية وتعزيز تعبئة المياه السطحية؛
- إعادة تأهيل الخطارات.

وتتلخص أهم التدخلات المرتقبة في سنة 2021 كما يلي:

- إنجاز الأشغال الهيدروفلاحية للأحواض السقوية تدارت وزوبزيت بإقليم كرسيف؛
- مواصلة وإنهاء مكونات مشروع "PMH III" الممول من طرف "KFW"؛
- إنهاء الأشغال لمشروع الجريفية والذي يتمحور ضمن برنامج تنمية الأقاليم الجنوبية؛
- مواصلة الأشغال لمشروع جرادة؛
- إنجاز الأشغال الهيدروفلاحية موضوع اتفاقية "برنامج دعم وتنمية سلاسل الإنتاج بجهة فاس – مكناس"؛
- إنجاز أشغال استصلاح مناطق الري الصغير والمتوسط الموزعة على الصعيد الوطني.

- **مشروع 34 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

- **مشروع 35 : تهيئة المجالات الفلاحية بمناطق المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي**

- **مشروع 36 : تتبع ومراقبة مشاريع التهيئة الهيدرو فلاحية**

- **مشروع 37 : تهيئة المجال الفلاحي**
- **مشروع 38 : تنمية الفلاحة التضامنية**

❖ الإعانة المدفوعة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	1900 مليون درهم.
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	تسعى المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي إلى تنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالقطاع الفلاحي بمنطقة نفوذها في إطار برنامج الري وإعداد المجال الفلاحي عبر المحاور التالية: - دراسة وإنجاز المشاريع المتعلقة بالتهيئة الهيدروفلاحية والعقارية؛ - تدبير الموارد المائية المستعملة في الفلاحة داخل منطقة نفوذه؛ - تسيير التجهيزات الهيدروفلاحية وضمان خدمة ماء السقي لفائدة الفلاحين.
الأنشطة	- مواصلة تحسين توزيع مياه الري وصيانة التجهيزات الهيدروفلاحية ؛ - تثمين موارد المياه المعبأة بواسطة السدود عن طريق توسيع المساحات المسقية بسافلة السدود؛ - مواصلة أشغال عصرنة شبكة الري (بالتنقيط)؛ - مواصلة أنشطة دعم الفلاحين.

برنامج 419 : تطوير المجال القروي و المناطق الجبلية

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : التنمية المندمجة لمناطق الجبال**
- **مشروع 2 : التنمية المندمجة للمجال القروي**
- **مشروع 3 : برامج للتنمية القروية**

يندرج هذا المشروع في إطار الصلاحيات المخولة لمديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية قصد الاستجابة للمطالب الملحة والمتواصلة لهيئات وفاعلي المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي التي تنشط في مجال تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية. تقدر الميزانية المخصصة لهذا المشروع برسم سنة 2021 ب40,29مليون درهم كاعتمادات الأداء و15,54 مليون درهم كاعتمادات الالتزام.

ويهم هذا الإطار أساسا المشاريع الصغرى لفك العزلة والتي كانت الساكنة المستفيدة في أمس الحاجة إليها رغم كونها لا تحظى بالأولوية بالنسبة للجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية ليتم ضمها لخطط العمل السنوية لبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية.

كما تندرج في نفس الإطار الأنشطة المدرة للدخل التي تم تطويرها بشراكة مع فاعلي المجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي.

- **مشروع 4 : دعم المهام**
- **مشروع 5 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**

نظرا لأهمية البرامج ومحدودية الموارد البشرية المتوفرة لديها، تلجأ مديرية تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إلى المساعدة التقنية عبر مكاتب دراسات متخصصة لدعم الموارد البشرية المتاحة. وتقدر الميزانية المخصصة للدراسات والاستشارة والمساعدة التقنية برسم سنة 2021 ب 4 مليون.

- **مشروع 6 : - مشروع النمو القروي ذو الفائدة الشمولية بجهة طنجة تطوان الحسيمة**

تقدر التكلفة الاجمالية لهذا المشروع الذي سيتم إنجازه على مدى 5 سنوات ب 57,05 مليون دولار أمريكي (للمكون الفلاحي) مع إمكانية التمويل بأثر رجعي لسنة 2019.

يهدف هذا المشروع الى تحسين ظروف عيش الساكنة القروية تحت عتبة الفقر للجماعات القروية المعزولة لأقاليم شفشاون ووزان وتطوان وطنجة، وذلك عن طريق تحسين الدخل من خلال تنويع الإنتاجية الفلاحية وتحسين القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية وكذا تسويقها وفك العزلة عن الإنتاج الفلاحي والساكنة القروية.

تتجلى المكونات الرئيسية الممولة في إطار البنك الإسلامي للتنمية فيما يلي:

- تثمين الأراضي الفلاحية من خلال تشجير 17154 هكتار من الزيتون والتين والأفوكادو واللوز والرمان والكستناء لفائدة 28710 من الفلاحين الصغار بتكلفة إجمالية تقدر ب 220 مليون درهم؛
- تهيئة وعصرنة شبكات السقي للمحيط تسيفت-وتزران حيث تصل المساحة إلى 600 هكتار من الجانب الأيمن لواد لو بإقليم شفشاون لفائدة 3000 من الفلاحين الصغار وبتكلفة تصل الى 60 مليون درهم؛
- بناء و/أو تهيئة 217 كلم من المسالك القروية بتكلفة تقدر ب 214 مليون درهم؛
- دعم تدبير المشروع بتكلفة تصل إلى 3 ملايين درهم.

إضافة إلى الدراسة التقنية (50 مليون درهم) وتقوية القدرات (12.2 ملايين درهم) التي ستتكلف بهما الدولة المغربية.

خلال سنة 2019، تم توقيع اتفاقية التمويل، وإنجاز الدراسات وإرساء وحدات تنسيق وتسيير المشروع على المستوى المركزي والإقليمي.

خلال سنة 2020، تم إطلاق أشغال التشجير بالأشجار المثمرة وبناء عدة أجزاء من المسالك التابعة لأقاليم الجهة.

يبين الجدول الآتي برنامج سنة 2021:

بالمليون درهم

المكون	البرنامج المادي	اعتمادات الأداء			اعتمادات الالتزام		
		السابقة	الجديدة	المجموع	السابقة	الجديدة	المجموع
أشغال التشجير	3137 هكتار	9	5,3	14,3	1,2	32,9	34,1
أشغال المسالك	36 كلم	70	6,2	76,2	5	25	30
أشغال التهيئة الهيدروفلاحية الصغرى والمتوسطة (مشروع تنسيفت)		-	5	5	-	10	10
الدراسات والمساعدة التقنية لمراقبة الاشغال		2	1,6	3,6	2,6	3,3	5,9
المجموع		**81**	**18,1**	**99,1**	**8,8**	**71,2**	**80**

وفقا للتأطير المالي ستخصص 90 مليون درهم للالتزامات السابقة و89 مليون درهم لالتزامات العمليات الجديدة.

- **مشروع 7 : مشروع التنمية القروية المندمجة بمناطق جبال الريف بتازة**

يهدف هذا المشروع إلى تقوية مشاركة الجماعات القروية في عملية التنمية وتعزيز ولوج الساكنة القروية الفقيرة للمنتجات الملائمة وتعزيز الوصول للماء والتقنيات الفلاحية المتطورة.

تقدر تكلفة مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية بتازة الذي سيمتد إلى ست سنوات ب 83,4 مليون أورو أي 896,7 مليون درهم وسيستفيد منه ما يقارب 56000 مستفيد.

المكونات الرئيسية الممولة للمشروع هي كالآتي:

- تشجير 11400 هكتار من الأشجار المثمرة (الزيتون، التين، اللوز)؛
- تهيئة 180 كلم من المسالك المستقرة؛
- بناء 217 كلم من الطرق القروية؛
- تقوية القدرات لفائدة 5000 مستفيد.

وتجدر الإشارة أن الانطلاقة التي كانت مبدئيا مرتقبة سنة 2020 تم تأجيلها إلى سنة 2021 نظرا للتعديلات التي تمت صياغتها مع الجهة المانحة.

على ضوء ما ورد أعلاه ووفقا للتأطير المالي، يلخص الجدول التالي البرنامج المادي والمالي للمشروع:

	البرنامج المادي		البرنامج المالي (الالف درهم)		
العمليات	الوحدة	الكمية	الغلاف المالي	اعتمادات الأداء 2021	اعتمادات الالتزام والسابقة
الحفاظ على الأراضي المزروعة	وحدة	1	1 500	800	700
تنمية زراعة الأشجار المثمرة	هكتار	4850	75 000	45 000	30 000
المسالك	وحدة	1	7 701	5 864	1 837
التتبع والتقييم			1 000	600	400
وحدات تدبير المشروع			31 000	7 800	23 200
اعتمادات مخصصة للمكتب الوطني للاستشارة الفلاحية				1 000	-
المجموع			**116 201**	**61 064**	**56 137**

ستخصص 90 مليون درهم لتوحيد الالتزامات السابقة و89 مليون درهم لالتزامات العمليات الجديدة.

- **مشروع 8 : برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية في العالم القروي**

تبلغ التكلفة الإجمالية لبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي حوالي 50 مليار درهم، ممولة على مدى 7 سنوات. حيث تتألف التركيبة المالية للبرنامج من مساهمات المجالس الجهوية (20 مليار درهم) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (4 مليار درهم) والمكتب الوطني للماء والكهرباء (2,56 مليار درهم) وصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (10,5 مليار درهم)، بالإضافة لمساهمة القطاعات الوزارية المعنية (12,8 مليار درهم).

وفي هذا الصدد، انطلقت صياغة البرامج الجهوية لتقليص الفوارق المجالية والاجتماعية في العالم القروي منذ بداية شهر مارس 2017، بعد عقد سلسلة اجتماعات بين اللجنة الوطنية واللجان الجهوية للتنمية القروية والمناطق الجبلية لتوضيح الإطار المؤسساتي والمالي لهذا البرنامج وللبث في التوجهات العملية والإجراءات والشروط العامة لتنفيذ البرنامج.

وقد أسفرت هذه المجهودات عن المصادقة على المحاضر التي تحدد برامج العمل لسنوات 2017، 2018، 2019 و2020.

وقد تم الشروع في تنفيذ برنامج العمل لسنة 2017 ابتداء من شهر غشت 2017، حيث تم وضع جل الاعتمادات المبرمجة رهن إشارة المصالح القائمة على إدارة المشاريع ماعدا خطة العمل لسنة 2020 والتي تمت مراجعتها نظرا للانخفاض الملحوظ لموارد صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية (1.13 مليار عوض 3.4 مليار) نتيجة وباء كوفيد -19.

والجدير بالذكر أن معدلات الالتزام المسجلة حتى الآن جد مرضية وكذا معدلات الأداء، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن مدة الإنجاز بالنسبة لأغلب المشاريع المبرمجة تتجاوز السنة أو السنتين في بعض الأحيان.

أما بالنسبة لبرنامج العمل برسم سنة 2021، من المرتقب استمرار تنفيذ البرنامج انطلاقا من خطة العمل لسنة 2021 والتي سيتم اقتراحها من طرف اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية والمصادقة عليها من طرف اللجنة الوطنية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية خلال الاجتماعات المبرمجة نهاية 2020.

ونظرا للظرفية الحالية، تعرف خطة العمل لسنة 2021 الكثير من العواقب المرتبطة بوباء كوفيد -19.

في هذا الإطار، تجدر الإشارة أن التأطير المالي لسنة 2021 لا يخصص لبرنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية سوى 600 مليون درهم من ال 1.64 مليار درهم المرتقبة كموارد خاصة بصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ومساهمة ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات لتمويل هذا البرنامج، أي 36.5% من ميزانية هاذين المصدرين.

بالإضافة إلى ذلك، ستساهم القطاعات الوزارية المعنية الأخرى بالنسبة لسنة 2021 بما مقداره 1549 مليون درهم لصالح صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية أي بنسبة 88% من التوقعات.

بشكل عام، تقدر الموارد التي سيتم تعبئتها في أحسن الظروف برسم سنة 2021 ب 2149 مليون درهم أي 63% من الغلاف المالي المرتقب لهذه السنة.

وبالتالي، ستضطر اللجان الجهوية لتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية إلى تحديد الأولوية بالنسبة للمشاريع المضمنة في خطط العمل السنوية ل 2021. حيث سيعتمد تنفيذ هذه المشاريع على الإيرادات الفعلية التي تمت تعبئتها من طرف شركاء الصندوق أخذا بعين الاعتبار المشاريع ذات الأولوية والمستعجلة.

- **مشروع 9 : التنمية القروية وتنمية المناطق الجبلية**

- **مشروع 10 : تنمية مناطق الواحات وشجر الأركان**
- **مشروع 11 : مشروع التنمية القروية لجبال الأطلس**

انسجاما مع استراتيجية البرنامج المندمج لتنمية المناطق الجبلية وبرنامج تدارك الفوارق المجالية والاجتماعية تم الشروع منذ 2018 في إنجاز مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الذي يشمل أقاليم ورززات وتنغير وبني ملال، سيتم إنجازه على مدى 7سنوات ومن المرتقب أن يستفيد منه حوالي 162 ألف نسمة أو ما يعادل 27 ألف أسرة على مستوى 18 جماعة قروية. كما تقدر تكلفته ب 61 مليون دولار أمريكي حيث يساهم الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية ب 46,6 مليون دولار أمريكي.

ويهدف مشروع التنمية القروية المندمج بالمناطق الجبلية بالأطلس الحد من الفقر وتحسين ظروف عيش الساكنة القروية بالمناطق الجبلية التابعة لأقاليم ورززات وتنغير وبني ملال، وذلك عن طريق:

- تأهيل سلاسل الإنتاج؛
- الولوج للأسواق؛
- التدبير المستدام للموارد الطبيعية؛
- تنويع موارد دخل الساكنة.

وتجدر الإشارة إلى صدور ونشر اتفاقية تمويل هذا البرنامج بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 يونيو 2017.

يتضمن برنامج العمل لسنة 2021 ما يلي:

- تشجير 550 هكتار من الأشجار المثمرة أساسا اللوز والتفاح والكرز وتأهيل 250 هكتار من التفاح؛
- بناء 6 مباني تقنية (وحدتين لتغليف وتخزين وتحويل التفاح بمساحة 1500 متر مربع للوحدة، مركز لتجميع الحليب ومركز لجمع البطاطس، مركز للحليب ومأوى ضد الثلج)؛
- التهيئة الهيدروفلاحية (خرسانة 68 كلم من السواقي)؛
- بناء وتهيئة 33 كلم من المسالك القروية؛
- خلق وتهيئة وتجهيز 17 نقطة ماء؛
- بناء أكثر من 17000 متر مكعب من جدران الحماية للحفاظ على الأراضي المزروعة؛
- خلق وتأطير جمعيتين وطنيتين للأغنام والماعز؛
- إنجاز عمليات الوقاية لفائدة 180000 رأسا من المجترات الصغيرة؛
- إنجاز العديد من الأنشطة المدرة للدخل وذلك عن طريق توزيع 300 فرن وتسليم الماشية؛
- إنجاز عمليات التأطير؛

- إنجاز الدراسات التقنية والجيوتقنية والمعمارية.

أما بالنسبة للبرنامج المالي فهو كالتالي:

المكونات	البرمجة ل 2021	
	اعتمادات الأداء 2021	اعتمادات الالتزام والسابقة
تنمية وتثمين سلاسل الإنتاج	50 567 232	21 520 000
التهيئة الهيدرو فلاحية والمحافظة على الأراضي الزراعية والمسالك القروية	58 090 931	17 693 000
تدبير المشروع والدعم المؤسساتي	7 143 000	8 650 000
المجموع	115 801 163	47 863 000

ستخصص هذه الاعتمادات للالتزامات السابقة ب 91 مليون درهم وإطلاق عمليات جديدة تصل إلى 72 مليون درهم.

❖ الإعانة المخصوصة للمؤسسة العمومية

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	المكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	83 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	-إنجاز مشروع التنمية القروية بالمناطق الجبلية بالأطلس بإقليمي ورززات وتنغير.
الأنشطة	-إنجاز مكونات البرنامج المتعلق بتنمية سلاسل الإنتاج الحيواني والنباتي وتثمين المنتجات الفلاحية؛ -إنجاز مكون التهيئة الهيدرو فلاحية والمسالك القروية.

المؤسسة العمومية (تقدم حسب وظائف تدخل الدولة)	الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات و الأركان
الإعانات أو التحويلات للمؤسسة العمومية	90 مليون درهم
مهام المؤسسة العمومية الرئيسية المتصلة ببرنامج الارتباط	-إعداد وبلورة برنامج شامل ومندمج لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان بتنسيق مع السلطات الحكومية والهيئات المنتخبة وكافة المؤسسات المعنية؛ -السهر على تنفيذ وتتبع وتقييم البرنامج وفقا للتوجهات الاستراتيجية.
الأنشطة	-إنجاز الدراسات التقنية والسوسيو اقتصادية والبيئية اللازمة؛ -إعداد، بتنسيق مع القطاعات الوزارية والجهات المعنية، برامج سوسيو اقتصادية تهدف إلى إنجاز مشاريع البنيات التحتية والمرافق الأساسية في مجالات الصحة، التعليم، الثقافة، التكوين المهني، السكن، السياحة والصناعة التقليدية وذلك من خلال إبرام اتفاقيات وعقود برامج؛ -المساهمة في بلورة وإنجاز مشاريع التنمية المحلية؛ -مد الحكومة باقتراحات تهم التدابير التشريعية والتنظيمية لتشجيع ودعم جميع المبادرات الرامية إلى تطوير مجال عملها؛ -تنظيم حملات التحسيس والتوعية لصالح المستثمرين ومختلف المتدخلين في إنجاز برامج التنمية.

برنامج 430 : دعم وخدمات متنوعة

❖ محددات نفقات الاستثمار أو نفقات المعدات والنفقات المختلفة

- **مشروع 1 : السجل الفلاحي**
- **مشروع 2 : بحوث احصائية**

تعتزم وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، تتبع القطاع الفلاحي عبر العمليات الإحصائية التالية، والتي تندرج في إطار البرنامج السنوي للاستقصاء، والذي يتكون من:

- البحث المتعلق باستغلال الأراضي الفلاحية من أجل تقدير المساحات المزروعة لمختلف المنتوجات الفلاحية؛
- البحث المتعلق بالماشية من أجل تقدير أعداد قطعان الماشية لمختلف الأصناف؛
- البحث المتعلق بالمردودية الميدانية لمحاصيل الحبوب، القطاني والزيتيات؛
- البحث المتعلق بأسعار المنتجات الفلاحية، المحصلة من طرف للمنتجين في مراحل البيع داخل الضيعات الفلاحية؛
- البحث المتعلق بتتبع أسعار المنتوجات الفلاحية والغذائية في أسواق الجملة، التقسيط وكذا الأسواق الأسبوعية.

- **مشروع 3 : عمليات مختلفة**
- **مشروع 4 : دراسات ، استشارات ، مساعدات وخدمات مماثلة**
- **مشروع 5 : دعم المهام**

تقدر اعتمادات هذا المشروع بالنسبة لنطاق تدخل مديرية الشؤون الإدارية والقانونية لسنة 2021 ب 88,56 مليون درهم إذ تشهد انخفاضا ب28,5% عن سنة 2020 (123,82 مليون درهم).

ستعمل مديرية الشؤون الإدارية والقانونية قدر الإمكان على دعم مهام المصالح المركزية والخارجية لقطاع الفلاحة.

وتعتبر أهم المصاريف التي ستعرف ارتفاعا مهما سنة 2021 كما يلي:

- مصاريف الحراسة والنظافة التي ستزيد ب 0,5 مليون درهم نظرا لارتفاع الحد الأدنى من الأجور تطبيقا لقانون الشغل؛
- المصاريف المتعلقة بشراء مواد التنظيف (2,4 مليون درهم) وذلك من أجل اتخاذ الإجراءات الاستباقية والاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا على مستوى جميع المصالح المركزية واللاممركزة التابعة لقطاع الفلاحة والتنمية القروية.

وعلى العموم فقد انخفضت معظم المصاريف نظرا للتقيد الصارم بتوجهات التدبير الأمثل لنفقات التسيير وإعادة تقييمها وحصرها في الحاجيات الضرورية والملحة تماشيا مع ما يفرضه سياق الازمة الناتجة عن تفشي فيروس كوفيد 19.

- **مشروع 6 : عمليات عقارية والتجهير**

يمكن تلخيص هذا المشروع في العمليات التالية:

- متابعة بناء المركب الإداري لجهة كلميم واد نون؛
- بناء مقرات المديريات الإقليمية للفلاحة لتاوريرت وتطوان؛
- تنفيذ خطة العمل المتعلقة بتعميم النهج البيئية على مستوى المباني المركزية وفقا للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة؛
- متابعة المجهودات المبذولة سنويا لتهيئة وإصلاح المقرات والمساكن الإدارية؛
- متابعة المجهودات المبذولة سنويا لتجهيز المصالح الإدارية بالوسائل اللوجستيكية الضرورية الخاصة بالنقل والاتصالات والعتاد.

- **مشروع 7 : نظم الإعلام والتنظيم**

تتكون خطة عمل مديرية نظم المعلوميات لسنة 2021، أساسا من المشاريع التالية:

- **شراء وتركيب المعدات التقنية**

من أجل ضمان التوافر العالي لنظم المعلومات في قطاع الفلاحة، قررت مديرية نظم المعلوميات تحديث مركز البيانات وفقا للقواعد التقنية والمعايير المعمول بها. مع العلم أن هذا الموقع يضم جميع المعدات التي تشكل نظام معلومات الإدارة (أجهزة الكمبيوتر المركزية، والخوادم، والشبكات، ومعدات الاتصالات، إلخ).

- **التدقيق التنظيمي لهياكل قطاع الفلاحة**

يتعلق هذا المشروع بإنجاز مهمة التدقيق التنظيمي لهياكل قطاع الفلاحة، ويشمل كل من المصالح المركزية، والمصالح اللاممركزة والمؤسسات الموضوعة تحت وصاية الوزارة.

الأهداف المتوقعة هي:

- التوافق مع الجهوية المتقدمة؛
- التوافق مع المخطط المديري للاتمركز الإداري؛
- التوافق مع أهداف الاستراتيجية الجديدة؛
- تحسين حكامة القطاع.

- **إيصال المديريات الجهوية والإقليمية بالشبكة المعلوماتية**

يهدف المشروع إلى تزويد المصالح الخارجية للفلاحة في المناطق البعيدة (المديريات الجهوية والإقليمية) ببنية تحتية خاصة بالشبكة المعلوماتية، تتوافق مع المواصفات الدولية والمعايير الصناعية، تلبى فيها متطلبات المرونة وسهولة الاستغلال.

- **تدبير وتجديد الأجهزة والأنظمة المعلوماتية**

على إثر نتائج تدقيق نظام المعلومات للقطاع في إطار الدراسة المنجزة حول التصميم المديري لنظم المعلومات، أضحى من الضروري تجديد معدات تكنولوجيا المعلومات للقطاع. وستمكن هذه العملية من:

- ضمان التوافر العالي لبنك المعلومات؛
- ضمان توفير معدات تكنولوجيا المعلومات الفعالة لفائدة المستعملين؛
- الحفاظ على المعدات وتجديد وسائل العمل المعلوماتية.

- **صيانة نظام تدبير رصيد وممتلكات الوزارة (JARD)**

يتمثل الغرض من هذا المشروع في ضمان الصيانة الوقائية والتصحيحية لنظام تدبير الرصيد والممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذا حظيرة السيارات لقطاع الفلاحة (JARD).

- **خدمات تطوير وتحيين أنظمة المعلومات SABA و MISAGRI**

يهدف هذا المشروع إلى ضمان تطوير تكنولوجيا المعلومات لتحيين منظومة الإعانات والتحفيزات (SABA) ومنظومة التدبير المالي (MISAGRI)، مما سيمكن من:

- معالجة إشكالية نقص الموارد البشرية على مستوى مديرية نظم المعلوميات؛

- تطوير تحديثات نظم المعلومات SABA وMISAGRI.

- **إعادة تصميم المنصة التقريرية لقطاع الفلاحة**

يتعلق هذا المشروع بوضع أداة لتحليل البيانات، يتم تزويدها بالبيانات المجمعة من مختلف الأنظمة المعلوماتية المتاحة، وذلك من أجل إنشاء التقارير ولوحات القيادة، ومؤشرات نجاعة الأداء، وبالتالي تدبير نظم المعلومات واتخاذ القرار.

ويهدف المشروع إلى وضع منصة تقريرية تمكن من جمع وتنظيم وتركيز مختلف قواعد البيانات التي تم جمعها بواسطة الحلول المعلوماتية الموضوعة على مستوى هياكل القطاع (SABA، SARA، SIDERZM، إلخ).

- **حل تشفير البيانات**

يهدف هذا المشروع إلى إنشاء نظام تشفير لضمان التبادل الآمن للبيانات الإلكترونية، وسيمكن على وجه الخصوص، من:

- وضع نظام لإنشاء الشهادات الرقمية؛
- التأكد من إنشاء عناصر مميزة ومفاتيح التشفير الخاصة بالتوقيع الإلكتروني؛
- ضمان سرية البيانات؛
- ضمان المصادقة؛
- ضمان إنشاء توقيعات إلكترونية آمنة.

- **مشروع 8 : تنمية الموارد البشرية**

يظل تطوير الموارد البشرية وتعزيز إمكاناتها عملية اعتيادية لدى مديرية الموارد البشرية، تماشيا مع تحديث الإدارة العمومية وتحولها، ومواكبة الاستراتيجية الجديدة للقطاع "الجيل الأخضر".

في هذا الإطار، فإن أهم العمليات المزمع إنجازها ترتكز على:

- التكوين المستمر الذي يهدف إلى تطوير أفضل للمهارات، التغطية الكافية لاحتياجات المهارات المطلوبة للمهن والوظائف، وتعزيز المهارات الحالية من خلال العمل على التنمية الشخصية واكتساب المهارات اللازمة لترسيخ ثقافة مبنية على الأداء الفردي والجماعي. الهدف هو التكيف مع البيئة المتغيرة باستمرار وتكييف الأساليب والإجراءات تدريجيا. هذا النحو يعلل النموذج المرن للدورات التكوينية المبنية على التنوع في أنماط وأصناف التكوين. وإبرام العقود والاتفاقيات مع مؤسسات التكوين في إطار الشراكة هو خير دليل على هذا التوجه، مقرون بتقديم تكوين مختوم بشهادات كمصدر تحفيز للموارد البشرية في القطاع. كما أنه يتم تحضير البرامج التكوينية بشكل ملائم ومتنوع في أنماطه (الحضوري، التكوين بالتناوب blende learningوالتكوين عن بعد)، مرتكز على دورات جيدة التصميم تهدف إلى مرافقة ودعم التوجهات الجديدة، من خلال تقديم تكوين مخصص وفقا للطلب، يسمح بتنمية القدرات المهنية وإمداد القطاع بموارد بشرية مؤهلة قادرة على دعم تطور القطاع والديناميكية الحالية؛
- إطلاق دراسات مبتكرة لتطوير ومواكبة الموارد البشرية؛
- متابعة تحسين وتثمين قدرات الوزارة على مستوى البرامج المعلوماتية للموارد البشرية بهدف الارتقاء بجودة تدبير الملفات الإدارية للموظفين وتحسين استقبال المرتفقين بدعم وتقوية سياسة القرب في التدبير؛
- متابعة المساهمة في تنمية ودعم العمل الاجتماعي وتقوية العلاقات مع الفرقاء الاجتماعيين، مع العمل على استغلال نتائج المقياس الاجتماعي والذي تمت بلورته من طرف الوزارة.

- **مشروع 9 : دراسات استراتيجية وإحصائية**